الأمم المتحدة

E/2006/29–E/CN.17/2006/15

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
6 June 2006
Arabic
Original: English

تقرير لجنة التنمية المستدامة عن دورتها الرابعة عشرة

(٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ و ١-١٢ أيار/مايو ٢٠٠٦)

المحتويات

الفصل		الصفحة
الأول -	المسائل التي تتطلب إجراء من المجلس الاقتصادي والاجتماعي	٣
	مشروع المقرر الذي أوصت اللجنة المجلس باعتماده	٣
الثاني -	مجموعة مواضيع دورة التنفيذ ٢٠٠٦/٢٠٠٧ - دورة الاستعراض: (أ) تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة؛ (ب) التنمية الصناعية؛ (ج) تلوث الهواء/الغلاف الجوي؛ (د) تغير المناخ	٤
	الجزء الرفيع المستوى	١٩
	موجز الرئيس	٢٥
الثالث -	جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة عشرة للجنة	٨٢
الرابع -	اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الرابعة عشرة	٨٢
الخامس -	المسائل التنظيمية والمسائل الأخرى	٨٢
	ألف - افتتاح الدورة ومدتها	٨٢
	باء - انتخاب أعضاء المكتب	٨٣
	جيم - جدول الأعمال وتنظيم الأعمال	٨٣
	دال - المشاركون	٨٤
	هاء - الوثائق	٨٤

110706 110706 06-37763 (A)

المرفقات

الأول – قائمة الوثائق ٨٥

الثاني – قائمة المؤتمرات والاجتماعات التي نظمت فيما بين الدورات ٨٧

الثالث – معرض الشراكات ٨٩

الرابع – المركز التعليمي: قائمة الدورات الدراسية ٩٢

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب إجراء من المجلس الاقتصادي والاجتماعي

مشروع المقرر الذي أوصت اللجنة المجلس باعتماده

١ - توصي لجنة التنمية المستدامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع المقرر التالي:

تقرير لجنة التنمية المستدامة عن أعمال دورتها الرابعة عشرة وجدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة عشرة للجنة

يحيط المجلس الاقتصادي علما بتقرير لجنة التنمية المستدامة عن أعمال دورتها الرابعة عشرة، ويقر جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة عشرة للجنة الوارد أدناه.

جدول الأعمال المؤقت

١ - انتخاب أعضاء المكتب.

٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.

٣ - مجموعة مواضيع دورة التنفيذ ٢٠٠٦/٢٠٠٧ (دورة السياسات):

(أ) تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة؛

(ب) التنمية الصناعية؛

(ج) تلوث الهواء/الغلاف الجوي؛

(د) تغير المناخ.

٤ - مسائل أخرى.

٥ - جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة عشرة للجنة.

٦ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الخامسة عشرة.

الفصل الثاني

مجموعة مواضيع دورة التنفيذ ٢٠٠٦/٢٠٠٧ (دورة الاستعراض): (أ) تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة؛ (ب) التنمية الصناعية؛ (ج) تلوث الهواء/الغلاف الجوي؛ (د) تغير المناخ

١ - نظرت اللجنة في البند ٣ في جلساتها من الثانية إلى الحادية عشرة ومن الرابعة عشرة إلى الحادية والعشرين، المعقودة في الفترة من ١ إلى ٥ ومن ٩ إلى ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٦. وللاطلاع على الوثائق المعروضة على اللجنة في إطار هذا البند من جدول الأعمال، انظر المرفق الأول.

٢ - وفي الجلسة الثانية، المعقودة في ١ أيار/مايو ٢٠٠٦، استمعت اللجنة إلى عروض عن نتائج الاجتماعات التي تخللت الدورتين قدمها المشاركون الآتية أسماؤهم: جانغ ييشان، نائب الممثل الدائم للصين وتناول نتائج ندوة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة الكهرمائية والتنمية المستدامة، ومؤتمر بيجين الدولي للطاقة المتجددة المعقود في عام ٢٠٠٥؛ وإيلين فون زيتزيفيتس من وزارة البيئة والمحافظة على الطبيعة والسلامة النووية في ألمانيا، وتناولت نتائج مؤتمر بون الدولي للطاقة المتجددة المعقود في عام ٢٠٠٤؛ وتون بون فون أوتشسي، السفير المعني بالتنمية المستدامة في هولندا، وتناول نتائج مؤتمر تسخير الطاقة لأغراض التنمية؛ وتشِنغ شويفنغ، المديرة العامة لمكتب الشؤون الخارجية لإقليم جيانغ تشي في الصين، وتناولت نتائج ندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالتنفيذ المتكامل لأهداف التنمية المستدامة؛ وريكاردو أولاتِه، من وزارة البيئة والطاقة في كوستاريكا، تناول نتائج الاجتماع الدولي الثاني المعني بالاستهلاك والإنتاج المستدامين؛ وشارون لي سميث، المديرة العامة للمديرية الدولية لتغير المناخ بإدارة البيئة بكندا، وتناولت نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ؛ وناصر عبد العزيز النصر، الممثل الدائم لقطر، وتناول نتائج الندوة الدولية بشأن الغاز الطبيعي والتنمية المستدامة؛ وجمال صغير، مدير الطاقة والمياه في البنك الدولي، وتناول نتائج أسبوع الطاقة الذي ينظمه البنك الدولي؛ وياشار علييف، الممثل الدائم لأذربيجان، وتناول نتائج ندوة باكو بشأن كفاءة استخدام الطاقة والتنمية المستدامة؛ وسيدهارتا بيهورا، من وزارة البيئة في الهند، وتناول نتائج حلقة العمل بشأن تغير المناخ والتنمية المستدامة: وهي حلقة عمل دولية الهدف منها تعزيز البحث في هذا الموضوع وزيادة تفهمه؛ وإلسا دي توا، مديرة الطاقة الكهرومائية بإدارة كفاءة استخدام الطاقة بجنوب أفريقيا، وتناولت نتائج المؤتمر الوزاري الأفريقي بشأن الطاقة الكهرمائية والتنمية المستدامة.

٣ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ممثلو الوفود التالية ببيانات عامة: النمسا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وبلغاريا ورومانيا، اللتين بسبيلهما إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؛ وتركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، المرشحة للانضمام إلى الاتحاد؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب وألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية صربيا، المحتمل ترشيحها للانضمام إلى الاتحاد؛ وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، النرويج؛ وأعضاء المنطقة الاقتصادية الأوروبية)، وسانت لوسيا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة)، وزامبيا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في المجموعة الأفريقية)، والاتحاد الروسي والصين. وأدلى أيضا ببيان كل من المراقبين عن جنوب أفريقيا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين)، وغيانا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة ريو)، وإندونيسيا.

٤ - وفي الجلسة الثالثة، المعقودة في ١ أيار/مايو ٢٠٠٦، أدلى ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ببيان عن نتائج الدورة الاستثنائية التاسعة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي.

٥ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ببيان عن الشراكات المتعلقة بالجبال.

٦ - وفي الجلسة ذاتها أدلى أيضا ببيان كل من ممثلي جامايكا، والجزائر، وأستراليا، وكندا، واليابان، وإسرائيل، وصربيا والجبل الأسود، والولايات المتحدة، وباكستان، وإيطاليا، والمكسيك، والبرازيل، وكذلك كل من المراقبين عن جمهورية تترانيا المتحدة، وآيسلندا، وكوستاريكا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في منظومة التكامل لأمريكا الوسطى)، وتركيا، والهند، والكويت، وسويسرا، وجنوب أفريقيا، وبالاو، وجزر سليمان، وتوفالو.

٧ - وفي الجلسة الثالثة (الموازية)، أدلى مدير شعبة التنمية المستدامة ببيان استهلالي.

٨ - وفي الجلسة (الموازية) ذاتها، أجرت اللجنة مناقشات مواضيعية بشأن موضوع ''تحسين سبل الاستفادة من خدمات الطاقة التي يمكن التعويل عليها وتحمل نفقاتها، وتكون مجدية من الناحية الاقتصادية، ومقبولة من الناحية الاجتماعية، وسليمة من الناحية البيئية''. وبخصوص الموضوع الفرعي '' تحسين سبل الاستفادة في المناطق الحضرية والريفية انطلاقا من منظور تطبيقات الاستعمال النهائي''، أدلى بعروض فريق المناقشة كل من رودريك دي كاسترو (مؤسسة Mirant Philippines Foundation)؛ وجيوتي ك. باريخ (معهد البحوث

والأعمال المتكاملة من أجل التنمية، الهند)؛ وأولاف كيورفِن (فريق الطاقة والبيئة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

٩ - وأعقبتها مناقشة تحاورية أدلى فيها ببيان كل من ممثلي النمسا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي، وبلغاريا ورومانيا، اللتين بسبيلهما إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؛ وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، المرشحتين للانضمام إلى الاتحاد؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب وألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية صربيا، المحتمل ترشيحها للانضمام إلى الاتحاد)، وكندا، والمكسيك، والولايات المتحدة الأمريكية، والصين، وكذلك المراقبون عن غواتيمالا، والهند، والنرويج.

١٠ - وأدلى أيضا ببيان كل من ممثل منظمة الصحة العالمية، وكذلك ممثلا المجموعتين الرئيسيتين التاليتين: المزارعون؛ والعمال والنقابات.

١١ - وفي الجلسة الرابعة، المعقودة في ٢ أيار/مايو ٢٠٠٦، أدلى ببيان كل من ممثل أستراليا، وهولندا، واليابان، وكذلك كل من المراقبين عن الأرجنتين، وأذربيجان، وجنوب أفريقيا، وجمهورية تترانيا المتحدة.

١٢ - وأدلى ببيان أيضا ممثل المجموعة الرئيسية التالية: الأوساط العلمية والتكنولوجية.

١٣ - وأدلى بعروض من فريق الخبراء بشأن الموضوع الفرعي ''المرأة وسبل الحصول على خدمات الطاقة'' كل من إليزابيث سيسيلسْكي (الطاقة والبيئة والتنمية، ألمانيا)؛ وروز منساح - كوتين (مركز أبانتو للتنمية - المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا، غانا).

١٤ - وأعقبتها مناقشة تحاورية، أدلى خلالها بمداخلة كل من ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية، والنمسا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي والبلدين المنضمين بلغاريا ورومانيا والبلدين المرشحين كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، والبلدان المرشحة المحتملة ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية صربيا)، وهولندا، وكندا، وكذلك كل من المراقبين عن جمهورية تترانيا المتحدة، والنرويج، وجنوب أفريقيا، والجمهورية الدومينيكية، وبوتسوانا، وبربادوس، والأرجنتين.

١٥ - وأدلى أيضا ببيان كل من ممثل منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكذلك ممثلا المجموعتين الرئيسيتين التاليتين: النساء؛ والمزارعون.

١٦ - وفي الجلسة ذاتها، واصلت اللجنة مناقشتها المواضيعية بشأن موضوع ''تحسين سبل الاستفادة من خدمات الطاقة التي يمكن التعويل عليها وتحمل نفقاتها، وتكون مجدية من

الناحية الاقتصادية، ومقبولة من الناحية الاجتماعية، وسليمة من الناحية البيئية''. وفي شأن الموضوع الفرعي ''الكهربة، بما فيها كهربة الريف: تجاوز العقبات المرتبطة بالبنية التحتية والتمويل والسياسات العامة والمؤسسات''، أدلى بعروض فريق المناقشة كل من هاريش هاند (من شركة SELCO Solar Light، الهند)، وكوني سمايسر (من شركة Smyser and Associates، الولايات المتحدة الأمريكية)، وفيجاي مودي (جمعة كولومبيا، الولايات المتحدة الأمريكية)، ولي يي تشيونغ (مفوضية الطاقة، ماليزيا).

١٧ - وأعقبتها مناقشة تحاورية، أدلى خلالها بمداخلة كل من ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية، وجامايكا، والبرازيل، وألمانيا، والمملكة العربية السعودية، وكذلك كل من المراقبين عن النرويج، ونيجيريا، والكويت، والهند، وأيسلندا، وإندونيسيا، والسويد، والسنغال، وموريشيوس، والمغرب، وبربادوس، وبوتسوانا، والدانمرك، وجمهورية فنزويلا البوليفارية.

١٨ - وأدلى أيضا ببيان كل من المراقب عن الجماعة الأوروبية، وكذلك كل من ممثلي المجموعات الرئيسية التالية: العمال والنقابات؛ والمرأة؛ والمؤسسات التجارية والصناعية؛ والأطفال والشباب.

١٩ - وفي الجلسة الرابعة (الموازية)، استمعت اللجنة إلى عروض إقليمية أعقبتها مناقشات تحاورية تركزت على منطقتي أفريقيا وغرب آسيا.

٢٠ - وفي الجلسة ذاتها، وعقب البيان الذي أدلى به مدير شعبة التنمية المستدامة التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، أدلى بعرض كل من بليسنغ مانال، مدير قسم التعاون الدولي من أجل التنمية المستدامة في وزارة البيئة بجنوب أفريقيا؛ ونيانغبو فيليب، مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ وجاك مولو (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة في أفريقيا)، وإدوارد كلارنس سميث، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو).

٢١ - وأعقبتها مناقشة تحاورية، أدلى خلالها ببيان كل من ممثلي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وفرنسا، والسودان، وكذلك كل من المراقبين عن الدانمرك، ومصر، وهولندا، والرأس الأخضر.

٢٢ - وأدلى أيضا ببيان ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكذلك كل من ممثلي المجموعتين الرئيسيتين التاليتين: المزارعون؛ والمرأة.

٢٣ - وفي الجلسة ذاتها، وعقب البيان الذي أدلى به مدير شعبة التنمية المستدامة التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، أدلى بعرض كل من أيسر طيب، مستشار وزير النفط والموارد المعدنية في المملكة العربية السعودية؛ وسيد إمام، المدير العام للتعاون الإقليمي

والدولي بوزارة الكهرباء والطاقة في مصر؛ وفؤاد شاكر، الأمين العام لاتحاد المصارف العربية؛ وعماد عدلي، رئيس الشبكة العربية للبيئة والتنمية.

٢٤ - وأعقبتها مناقشة تحاورية، أدلى خلالها بمداخلة كل من ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، وكذلك كل من المراقبين عن مصر، والجمهورية العربية السورية، والأردن، والكويت.

٢٥ - وأدلى ببيان أيضا ممثل المجموعة الرئيسية التالية: الأعمال التجارية والصناعة.

٢٦ - وفي الجلسة الخامسة، المعقودة في ٢ أيار/مايو ٢٠٠٦، استمعت اللجنة إلى عروض إقليمية أعقبتها مناقشات تحاورية تركزت على منطقتي أوروبا وأمريكا الشمالية، وكذلك منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٢٧ - وفي الجلسة ذاتها، وعقب البيان الذي أدلى به كل من كاي بارلُند، مدير شعبة البيئة والإسكان وإدارة الأراضي التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا؛ وإليوت مورلي، وزير البيئة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، قدّم عرضا كل من ج. كريستوف فويغ، الممثل الخاص لمكتب الطاقة الاتحادي السويسري؛ وفيكتور بارَنتشوك، نائب وزير السياسة الصناعية لأوكرانيا؛ ومارتِن ويليامز، رئيس الشعبة المعنية بنوعية الهواء والبيئة، وزارة البيئة والأغذية والشؤون الريفية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

٢٨ - وأعقبتها مناقشة تحاورية، أدلى خلالها بمداخلة كل من ممثلي النمسا، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي، وكذلك كل من المراقبين عن الأردن، وأذربيجان، وتركيا، وكرواتيا، والسويد، ورومانيا.

٢٩ - وأدلى أيضا ببيان ممثل كل من المجموعتين الرئيسيتين التاليتين: الأطفال والشباب؛ والعمال والنقابات.

٣٠ - وفي الجلسة ذاتها، وعقب البيان الذي أدلى به كل من راي كوون تشونغ، مدير شعبة التنمية المستدامة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وليانا براتاسيدا، مساعدة وزير البيئة في إندونيسيا، قدّم عرضا كل من شينهواي وانغ، نائب مدير المفوضية الوطنية للتنمية والإصلاح في الصين؛ وبادما لال، مستشار في مجال التنمية المستدامة لدى أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ، فيجي؛ وسوسومو أوكاموتو، نائب مدير مكتب شؤون البيئة العالمية، وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة في اليابان؛ وجيوتي باريخ، المدير التنفيذي لمعهد البحوث والأعمال المتكاملة من أجل التنمية، الهند.

٣١ - وأعقبتها مناقشة تحاورية، أدلى خلالها بمداخلة كل من ممثلي جمهورية كوريا، والمملكة العربية السعودية، وفيجي، والولايات المتحدة الأمريكية، وكازاخستان، وأستراليا، والصين، وباكستان، وقطر، واليابان، وتايلند.

٣٢ - وأدلى أيضا ببيان ممثل كل من المجموعات الرئيسية التالية: الأوساط العلمية والتكنولوجية؛ والمزارعون؛ والمرأة.

٣٣ - وفي الجلسة الخامسة (الموازية)، أجرت اللجنة مناقشات مواضيعية بشأن موضوع ''تعزيز كفاءة استخدام الطاقة لمعالجة تلوث الهواء ومشاكل الغلاف الجوي، ومكافحة تغير المناخ، وتشجيع التنمية الصناعية'' إلى جانب ثلاثة مواضيع فرعية هي: ''كفاءة استخدام الطاقة: الحوافز في مقابل المثبِّطات''، و ''تحسين سبل نقل التيار الكهربائي'' و ''كفاءة الاستعمال النهائي في القطاعين التجاري والسكني''.

٣٤ - وفي الجلسة ذاتها، استمعت اللجنة إلى عروض فريق المناقشة أدلى بها ألفرِد أوفوسو أهينكوراه، المدير التنفيذي، مؤسسة الطاقة في غانا، ومارك د. ليفاين، مدير شعبة تكنولوجيات الطاقة المترفقة بالبيئة، مختبر لورنس بيركلي الوطني؛ وجو دادي، المدير العام لمعهد بحوث الطاقة التابع للمفوضية الوطنية للتنمية والإصلاح في الصين؛ وستيفن ويل، رئيس مجلس للبرنامج التعاوني لوضع التصنيفات والمعايير.

٣٥ - وأعقبتها مناقشة تحاورية، أدلى خلالها ببيان كل من ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية، والنمسا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي)، وكوبا، والبرازيل، وكندا، واليابان، وإيطاليا، والصين، والمكسيك، وتايلند، وأستراليا، وقطر، وكذلك كل من المراقبين عن بلغاريا، وكوستاريكا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في لجنة أمريكا الوسطى للبيئة والتنمية)، والأردن، وموريشيوس، ونيجيريا، وجنوب أفريقيا، والنرويج.

٣٦ - وأدلى أيضا ببيان ممثل كل من المفوضية الأوروبية ومرفق البيئة العالمية، وكذلك ممثلو المجموعات الرئيسية التالية: العمال والنقابات؛ والمنظمات غير الحكومية؛ والمزارعون؛ والمؤسسات التجارية والصناعية.

٣٧ - وفي الجلسة السادسة، المعقودة في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٦، استمعت اللجنة إلى عروض إقليمية أعقبتها مناقشات تحاورية تركزت على منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

٣٨ - وفي الجلسة ذاتها، وعقب البيان الذي أدلى به كل من نائب الرئيس عن منتدى التنفيذ الإقليمي للتنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أدلى بعروض كل من

ماريان شيبر، نائبة المدير، شعبة التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وليدا مِركادو، المستشارة الإقليمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وسيرخيو شانشيز، المسؤول الإقليمي، البنك الدولي.

٣٩ - وأعقبتها مناقشة تحاورية، أدلى خلالها ببيان كل من ممثلي البرازيل وكولومبيا، وكذلك كل من المراقبين عن الأرجنتين، وبربادوس، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وغيانا، وجزر البهاما.

٤٠ - وأدلى أيضا ببيان كل من ممثلي المجموعتين الرئيسيتين التاليتين: العمال والنقابات؛ والمرأة.

٤١ - وفي الاجتماع ذاته، أجرت اللجنة حوارا مع العديد من الأطراف المعنية حول دور المجموعات الرئيسية بالنسبة إلى مجموعة المواضيع، بما في ذلك في مجالات التعليم، وتعزيز الوعي العام، ونشر المعارف والمعلومات، بما فيها الدراية التقنية، وتعزيز مبادرات الشراكة. وقد قُسم الوقت المخصص للمجموعات الرئيسية إلى ثلاثة أجزاء، يضم كل جزء ثلاث مجموعات ويركز على إحدى مجموعات المواضيع.

٤٢ - ففيما يتعلق بموضوع ''تغير المناخ وتلوث الهواء/الغلاف الجوي''، أدلى ببيان كل من ممثلي المجموعات الرئيسية التالية: السلطات المحلية؛ والشعوب الأصلية؛ والمزارعون.

٤٣ - كما أدلى ببيانات ممثلو أستراليا والنمسا وكندا، إضافة إلى المراقب عن جنوب أفريقيا.

٤٤ - وأدلى ببيان أيضا ممثل المجموعة الرئيسية للمرأة.

٤٥ - وفيما يتعلق بموضوع ''تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة'' قُدمت عروض من ممثلي المجموعات الرئيسية التالية: الأعمال التجارية والصناعة؛ والمرأة؛ والأوساط العلمية والتكنولوجية.

٤٦ - كما أدلى ببيانات ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية والنمسا وإيطاليا، والمراقب عن الكويت.

٤٧ - وفي الجلسة ذاتها، رد ممثل الولايات المتحدة الأمريكية على سؤال طرحه ممثل المجموعة الرئيسية التالية: المنظمات غير الحكومية.

٤٨ - وفيما يتعلق بموضوع ''التنمية الصناعية''،أدلى ببيان ممثل كل من المجموعات الرئيسية التالية: المنظمات غير الحكومية؛ والعمال والنقابات؛ والأطفال والشباب.

٤٩ - وأدلى ببيان أيضا المراقب عن السويد، وممثل المجموعة الرئيسية التالية: المنظمات غير الحكومية.

٥٠ - وفي الجلسة السادسة (الموازية)، أجرت اللجنة مناقشة فنية بشأن موضوع ''تلبية الاحتياجات المتزايدة من خدمات الطاقة من خلال زيادة استخدام الطاقة المتجددة، وزيادة الاعتماد على تكنولوجيات الطاقة المتقدمة، بما فيها تكنولوجيات الوقود الأحفوري المتقدمة''. وقُدمت عروض من جانب يورجين تريتين، مجلس النواب الألماني الاتحادي، وزير البيئة سابقا في ألمانيا؛ وهيروشي كومياما، رئيس جامعة طوكيو؛ وسواني تكسيرا كوويلو، نائب وزير الدولة لشؤون البيئة، في ولاية ساو باولو، البرازيل.

٥١ - وتلا ذلك مناقشة تحاورية، أدلى خلالها ببيان كل من ممثلي البرازيل والصين وكندا والنمسا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي) والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك من المراقبَين عن بربادوس والجمهورية الدومينيكية.

٥٢ - وأدلى ببيان ممثل المجموعة الرئيسية للأطفال والشباب.

٥٣ - وفي الجلسة ذاتها، قُدمت عروض فريق الخبراء من جانب دانييل تييوري، مدير برامج أقدم، مجموعة تطوير التكنولوجيا المتوسطة، شرق أفريقيا؛ ومن يونا زيدرر، محاضر، النُظم الفولطاضوئية لتوليد الطاقة، الجامعة العبرية، إسرائيل.

٥٤ - وتلا ذلك مناقشة تحاورية أدلى خلالها ببيان كل من ممثلي اليابان وألمانيا وأستراليا وهولندا وباكستان وتايلند، وكذلك من المراقبين عن الرأس الأخضر وموريشيوس وأيسلندا وإيطاليا والدانمرك وجنوب أفريقيا والسويد.

٥٥ - وأدلى ببيان أيضا ممثل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، وكذلك ممثل المجموعة الرئيسية التالية: المرأة.

٥٦ - وفي الجلسة السابعة، المعقودة في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٦، واصلت اللجنة مناقشتها المواضيعية بشأن موضوع ''تلبية الاحتياجات المتزايدة من خدمات الطاقة من خلال زيادة استخدام الطاقة المتجددة وزيادة الاعتماد على تكنولوجيات الطاقة المتقدمة، بما فيها تكنولوجيات الوقود الأحفوري المتقدمة''. وقُدمت عروض فريق الخبراء من روبرت ديكسون، رئيس شعبة سياسة الطاقة، وكالة الطاقة الدولية في فرنسا؛ ومن هشام الخطيب، رئيس الهيئة التنظيمية للكهرباء في الأردن، النائب الفخري لرئيس مجلس الطاقة العالمي؛ ومن فينسينت كيتيو، مسؤول المستوطنات البشرية في برنامج أفضل الممارسات والقيادة المحلية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة).

٥٧ - وتلا ذلك مناقشة تحاورية أدلى خلالها ببيان كل من ممثلي المكسيك وكولومبيا والصين والبرازيل والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا والمملكة العربية السعودية، وكذلك من المراقبين عن تركيا والأردن وإندونيسيا والهند وبوتان وأذربيجان وجزر مارشال والمغرب والكويت ومصر وغواتيمالا وإسبانيا والنرويج وسري لانكا وليسوتو وكوت ديفوار.

٥٨ - وأدلى أيضا ببيان ممثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وممثلو المجموعات الرئيسية التالية: الأعمال التجارية والصناعة؛ والعمال والنقابات؛ والأوساط العلمية والتكنولوجية؛ الأطفال والشباب؛ والمزارعون؛ والشعوب الأصلية.

٥٩ - وفي الجلسة السابعة (الموازية)، واصلت اللجنة مناقشتها الفنية بشأن موضوع ''تحسين كفاءة الطاقة لمعالجة تلوث الهواء ومشاكل الغلاف الجوي، ومكافحة تغير المناخ، وتعزيز التنمية الصناعية''.

٦٠ - وفي الجلسة ذاتها، قُدمت عروض فريق الخبراء من ديجو آرخونا، الأمين التنفيذي، اللجنة الوطنية لوفورات الطاقة، المكسيك؛ ومن وولتر هوك، المدير التنفيذي، معهد سياسات النقل والتنمية، الولايات المتحدة الأمريكية؛ ومن فرانسوا - ريجي موتون، ''تقليل إشعال الغاز في العالم''؛ ومن إلينا سيرا جالييندو، مديرة الطاقة والبيئة، أمانة شؤون الطاقة، المكسيك.

٦١ - وتلا ذلك مناقشة تحاورية، أدلى خلالها ببيان كل من ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والبرازيل وباكستان وفنلندا والمملكة العربية السعودية وهولندا وأستراليا، وكذلك من المراقبين عن إندونيسيا وموريشيوس وبنما (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في لجنة أمريكا الوسطى للبيئة والتنمية) وسويسرا وتايلند والسنغال والهند والنرويج واليمن وجنوب أفريقيا.

٦٢ - وأُلقيت بيانات أيضا من جانب ممثلي المجموعات الرئيسية التالية: العمال والنقابات؛ والمرأة؛ والأوساط العلمية والتكنولوجية؛ والمنظمات غير الحكومية؛ والأعمال التجارية والصناعة؛ والأطفال والشباب.

٦٣ - وفي الجلسة الثامنة المعقودة في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٦، أجرت اللجنة مناقشتين مواضيعيتين بشأن موضوع ''التعجيل بالتنمية الصناعية من أجل القضاء على الفقر''.

٦٤ - وفي أعقاب تقرير شفوي قدمه في الجلسة نفسها ممثل شعبة التنمية المستدامة، قُدمت عروض من جانب أوغونلاديه دافيدسون، أستاذ الهندسة الميكانيكية وعميد الدراسات العليا، جامعة سيراليون؛ ومن أحمد أ. حمزة، الأستاذ الفخري غير المتفرغ لهندسة الصحة البيئية، جامعة الاسكندرية، مصر؛ وإيفانز كيتوي، رئيس شعبة الكيمياء البيئية في جامعة نيروبي،

كينيا؛ ومن إدوارد كلارنس – سميث، منسق مرفق البيئة العالمية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

٦٥ – وتلا ذلك مناقشة تحاورية، أدلى خلالها ببيان كل من ممثلي باكستان وكولومبيا والصين والنمسا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الجماعة الأوروبية) وهولندا وأستراليا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وكندا وفرنسا، وكذلك من المراقبين عن الأردن وموريشيوس وجنوب أفريقيا وأفغانستان وإندونيسيا والمغرب وسنغافورة والنرويج والهند والجمهورية الدومينيكية والجماهيرية العربية الليبية.

٦٦ – كما أُلقيت بيانات من جانب ممثلي المجموعات الرئيسية التالية: الأطفال والشباب؛ والعمال والنقابات؛ والمنظمات غير الحكومية؛ والمرأة؛ والمزارعون.

٦٧ – وفي الجلسة الثامنة (الموازية)، أجرت اللجنة مناقشتين مواضيعيتين بشأن موضوع ''النهج المتكامل لمعالجة تلوث الهواء ومشاكل الغلاف الجوي''.

٦٨ – وإثر تقرير شفوي قدمه في الجلسة ذاتها ممثل شعبة التنمية المستدامة، قُدمت عروض من جانب كارلوس كورفالان، منسق الصحة المهنية والبيئية، منظمة الصحة العالمية؛ ومن كيرك سميث، أستاذ علم الصحة، جامعة كاليفورنيا في بيركلي، الولايات المتحدة الأمريكية؛ ومن جياني لوبيز راميرز، معهد مولينا، شيلي، وزير البيئة السابق في شيلي؛ ومن مايكل وولش، خبير الغلاف الجوي/انبعاثات المركبات، وزميل في برنامج ماكآرثر؛ ومن إيفان تومز، مدير صحة المدينة، كيب تاون، جنوب أفريقيا.

٦٩ – وفي أعقاب البيان الذي ألقاه ممثل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، جرت مناقشة تحاورية أدلى خلالها ببيانات من جانب ممثلي النمسا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي) والصين والاتحاد الروسي وباكستان وألمانيا وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية وجامايكا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الدول الجزرية الصغيرة النامية) وإيطاليا وجمهورية كوريا، وكذلك من المراقبين عن جمهورية فترويلا البوليفارية، والسويد، وهولندا، وأذربيجان، وجنوب أفريقيا، وإكوادور، والهند.

٧٠ – كما ألقى ببيان ممثل اللجنة الأوروبية، وكذلك ممثل كل من المجموعات الرئيسية التالية: الأطفال والشباب؛ العمال والنقابات؛ والمرأة.

٧١ – وفي الجلسة التاسعة، المعقودة في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٦، أجرت اللجنة مناقشتين مواضيعيتين بشأن موضوع ''بحث الصلات المشتركة بين تغير المناخ والتنمية المستدامة''.

٧٢ - وفي الجلسة ذاتها، قدم عروضا، عقِب تقرير شفوي من جانب ممثل شعبة التنمية المستدامة، كل من جوناثان برشين، مدير برنامج المناخ والطاقة والتلوث التابع لمعهد الموارد العالمية؛ ور. ك. باشوري، رئيس الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، والرئيس التنفيذي لمعهد تاتا لبحوث الطاقة بالهند؛ والسير غوردن كونواي، كبير المستشارين العلميين لإدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية؛ وهالدور ثورغيرسون، نائب الأمين التنفيذي بالأمانة المعنية بالمشورة العلمية والتكنولوجية بشأن تغير المناخ في ألمانيا، ومنسق الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية؛ وستيف سوير، المدير التنفيذي لمجلس ''غرين بيس'' الدولي في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

٧٣ - وعقبت ذلك مناقشة تحاورية، أدلى خلالها ببيان كل من ممثلي النمسا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي) والصين والبرازيل وباكستان وإيطاليا والاتحاد الروسي واستراليا وكولومبيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والمملكة العربية السعودية واليابان وجامايكا، إلى جانب المراقبين عن كوستاريكا وغواتيمالا وجزر البهاما والسويد والهند وأيسلندا وبربادوس (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة) وبنما وإندونيسيا وجنوب أفريقيا والدانمرك.

٧٤ - كما أدلى ببيانات ممثلو المجموعات الرئيسية التالية: العمال والنقابات؛ والمرأة، والشعوب الأصلية؛ والأوساط العلمية والتكنولوجية.

٧٥ - وفي الجلسة العاشرة، المعقودة في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، قدمت بيانات أيضا من جانب ممثل ألمانيا والمراقبين عن المغرب والكويت، فضلا عن المفوضية الأوروبية.

٧٦ - وفي الجلسة التاسعة (الموازية)، أجرت اللجنة مناقشتين مواضيعيتين بشأن موضوع ''التنمية الصناعية والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية''.

٧٧ - وفي الجلسة ذاتها، قُدمت عروض من كل من زوو شويجين، نائب الرئيس التنفيذي لأكاديمية شنغهاي للعلوم الاجتماعية؛ وف. س. أروناشلام، رئيس دراسة سياسات العلم والتكنولوجيا، برنامج الدخول الجامعي لدراسات العلم والتكنولوجيا؛ وارنست فون فايتزيكر، بمدرسة برين للعلوم والإدارة البيئية في جامعة كاليفورنيا بسانتا باربرا.

٧٨ - ودارت بعد ذلك مناقشة تحاورية، أدلى خلالها ببيان كل من ممثلي النمسا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي) واليابان والصين وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وهولندا وأستراليا والمكسيك، وكذلك المراقبون عن السلفادور (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في منظومة التكامل

لأمريكا الوسطى) وجنوب أفريقيا والأردن وموريشيوس والنرويج وإندونيسيا والسويد ونيجيريا والجمهورية الدومينيكية.

٧٩ - كما أدلى ببيانات ممثلو المجموعات الرئيسية التالية: المنظمات غير الحكومية؛ والعمال والنقابات؛ والأطفال والشباب؛ والمزارعون؛ والمرأة؛ والشعوب الأصلية.

٨٠ - وفي الجلسة العاشرة، المعقودة في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، أجرت اللجنة مناقشة مواضيعية بشأن موضوع ''الاستثمار في الطاقة والتنمية الصناعية: التحديات والفرص''، وهو ينطوي على ثلاثة مواضيع فرعية هي: ''بيئة مواتية، بما في ذلك السياسات الوطنية المعنية بالطاقة والصناعة والإطار التنظيمي، لزيادة الاستثمار في الطاقة والصناعة''، و ''أسواق رؤوس الأموال والاستثمار الأجنبي المباشر: التمويل من أجل المشاريع الكبيرة في مجال الطاقة والصناعة''، و ''ترتيبات وحوافز التمويل المبتكرة، بما في ذلك المشاريع الصغيرة''.

٨١ - وفي الجلسة ذاتها، قدم عروضا كل من فاتح بيرول، كبير الاقتصاديين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ورئيس شعبة التحليل الاقتصادي بفرنسا؛ ومارغو ثورنين، المديرة المنتدبة للمجلس الدولي لتكوين رأس المال ببلجيكا؛ وكرستين وورلين، مديرة البرامج المعنية بالطاقة المتجددة وتكنولوجيات الطاقة ذات الانبعاثات المنخفضة من غازات الاحتباس الحراري، في مرفق البيئة العالمية.

٨٢ - وعقبت ذلك مناقشة تحاورية، أدلى خلالها ببيان كل من ممثلي أوغندا والصين والاتحاد الروسي والنمسا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي) وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان وفرنسا وأستراليا والمكسيك، وكذلك المراقبون عن الأردن وكوت ديفوار والنرويج ومصر وجنوب أفريقيا والدانمرك وبنما وسوازيلند.

٨٣ - كما أدلى ببيانات كل من ممثلي منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، والمفوضية الأوروبية.

٨٤ - وأدلى أيضا ببيانات ممثلو المجموعات الرئيسية التالية: الأطفال والشباب؛ والمنظمات غير الحكومية؛ والعمال والنقابات.

٨٥ - وفي الجلسة العاشرة (الموازية)، أجرت اللجنة مناقشتين مواضيعيتين بشأن موضوع ''تحسين وسائل التنفيذ من خلال التعاون دون الإقليمي والإقليمي والدولي''.

٨٦ - وفي الجلسة ذاتها، قدم عروضا كل من ماتس كارلسون، نائب رئيس البنك الدولي ورئيس شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة؛ ورافي ساوهني، موظف رئيسي في اللجنة

الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ وجمال الصغير، مدير إدارة الطاقة والمياه في البنك الدولي؛ ولينديوي لوسينغا، المسؤولة الإدارية العامة المعنية بالتعاون المتعدد الأطراف والأفريقي في إدارة العلوم والتكنولوجيا بجنوب أفريقيا؛ وأ. راني باركر، رئيس ومؤسس ''أوجه التآزر بين دوائر الأعمال التجارية''.

٨٧ - وأعقبت ذلك مناقشة تحاورية، أدلى خلالها ببيان كل من ممثلي كندا والنمسا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي) والولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وكازاخستان واليابان وأستراليا والصين وباكستان وكوبا، وكذلك المراقبون عن الأردن وكوستاريكا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في منظومة التكامل لأمريكا الوسطى) وجنوب أفريقيا والجمهورية الدومينيكية والنرويج والمغرب وجمهورية فنزويلا البوليفارية وإندونيسيا وجمهورية تنزانيا المتحدة.

٨٨ - كما أدلى ببيانات ممثلو المجموعات الرئيسية التالية: الأطفال والشباب؛ والعمال والنقابات؛ والأوساط العلمية والتكنولوجية؛ والمنظمات غير الحكومية؛ والمزارعون.

٨٩ - وفي جلستها الحادية عشرة، المعقودة في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، أجرت اللجنة مناقشتين مواضيعيتين بشأن موضوع ''التصدي للطاقة والتنمية الصناعية وتلوث الهواء/الغلاف الجوي وتغير المناخ بطريقة متكاملة، بالتركيز على أوجه الترابط والقضايا الشاملة''.

٩٠ - وفي الجلسة ذاتها، قدم عروضا كل من تسوتومو أوهارا، نائب العمدة لشؤون الإدارة البيئية لمدينة كيوتو في اليابان؛ وجااينت ساثاي، موظف علمي أقدم ورئيس المجموعة الدولية للدراسات في مجال الطاقة، بمختبر لورنس بركلي الوطني في الولايات المتحدة الأمريكية؛ وديفيد ب. كولدشتاين، مدير مشارك لبرنامج الطاقة في مجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية بالولايات المتحدة الأمريكية؛ وتوماس كير، رئيس في مكتب الهواء والإشعاعات، التابع لوكالة حماية البيئة بالولايات المتحدة الأمريكية؛ وهوانغ مينغ، رئيس مجلس إدارة شركة Himin Solar Energy Group Co. Ltd. بالصين.

٩١ - وأعقبت ذلك مناقشة تحاورية، أدلى خلالها ببيان كل من ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والنمسا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي) وكندا وإيطاليا وهولندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والصين والمكسيك، وكذلك المراقبون عن السنغال والنرويج وإندونيسيا وموريشيوس ومصر.

٩٢ - كما أدلى ببيانات ممثل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، فضلا عن ممثلي المجموعات الرئيسية التالية: الأوساط العلمية والتكنولوجية؛ والمنظمات غير الحكومية؛ والعمال والنقابات؛ والمرأة؛ والأعمال التجارية والصناعة؛ والأطفال والشباب؛ والشعوب الأصلية.

٩٣ - وفي جلستها الثانية عشرة، المعقودة في ٨ أيار/مايو ٢٠٠٦، وتمشيا مع المقرر ١/١٣ للجنة في دورتها الثالثة عشرة، عقدت اللجنة دورة الاستعراض الأولى بشأن تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وبشأن أي تطورات جديدة فيما يخص الجهود التي بذلتها الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال التنمية المستدامة. واشتملت دورة الاستعراض على عروض أفرقة خبراء ومناقشات تحاورية بشأن ثلاثة مواضيع فرعية: ''نحو زيادة كفاءة الطاقة وإمكانية الحصول على الطاقة وتطوير تكنولوجيا الطاقة المتجددة واستخدامها بشكل موسع في الدول الجزرية الصغيرة النامية'' و ''الاستراتيجيات المبتكرة لتعزيز التنمية الصناعية في الدول الجزرية الصغيرة النامية'' و ''التخفيف من تلوث الهواء وتعزيز التكيف مع تغير المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية''.

٩٤ - وفي الجلسة نفسها، أدلى بكلمة أمام اللجنة كل من الأمين العام المساعد لتنسيق السياسات والشؤون المشتركة بين الوكالات، ووكيل الأمين العام والممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ورئيس تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

٩٥ - وفي الجلسة ذاتها، نظمت اللجنة حلقة النقاش الأولى بشأن موضوع ''نحو زيادة كفاءة الطاقة وإمكانية الحصول على الطاقة وتطوير تكنولوجيا الطاقة المتجددة واستخدامها بشكل موسع في الدول الجزرية الصغيرة النامية''. وقدم عروضا كل من باسل سوثرلند، المدير التنفيذي السابق للشركة الكاريبية لخدمات الكهرباء؛ وكاسياب ديبشاند، نائب المدير التنفيذي/المدير التقني لهيئة السكر في موريشيوس؛ وديفيد باريت، مدير الطاقة والبيئة في شركة جامايكا للنفط.

٩٦ - وأعقبت ذلك مناقشة تحاورية، أدلى خلالها ببيان كل من ممثلي النمسا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي) وكوبا وموريشيوس والصين وألمانيا واليابان وكندا والبرازيل وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وفيجي، وكذلك المراقبون عن أذربيجان وإيطاليا وأيسلندا وتوفالو ودومينيكا وبابوا غينيا الجديدة وتونغا.

٩٧ - كما أدلى ببيانات ممثلو المجموعات الرئيسية التالية: المنظمات غير الحكومية؛ والأوساط العلمية والتكنولوجية؛ والمرأة.

٩٨ - وفي الجلسة الثالثة عشرة، المعقودة في ٨ أيار/مايو ٢٠٠٦، عقدت اللجنة حلقة النقاش الثانية بشأن ''الاستراتيجيات المبتكرة لتعزيز التنمية الصناعية في الدول الجزرية الصغيرة النامية''. وقدم عروضا كل من باملا بلدينغر، أخصائية الطاقة والبيئة للفريق المعني

بالطاقة في وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة؛ وتوم ويتشمان، منظم مشاريع في مجال الطاقة وإدارة النفايات من جزر كوك؛ وأتينا ميازوي، القائمة على تخطيط الطاقة في وزارة الموارد والتنمية في جمهورية جزر مارشال؛ وكارلوس م. إيشفريا، مدير التحالفات الاستراتيجية في معهد البلدان الأمريكية للتعاون في مجال الزراعة.

٩٩ - وأعقبت ذلك مناقشة تحاورية، أدلى خلالها ببيان ممثل ألمانيا، والمراقبون عن نيجيريا وكوت ديفوار وسويسرا وغواتيمالا وجزر مارشال والهند وموريشيوس والكويت.

١٠٠ - أدلى ممثل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ببيان.

١٠١ - وفي الجلسة ذاتها، عقدت اللجنة حلقة النقاش الثالثة عن ''التخفيف من تلوث الهواء وتعزيز التكيف مع تغير المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية''. وقدمت بيانات من قبل ليزلي وولينغ، مديرة الموارد الطبيعية والمديرة التنفيذية لرابطة حفظ البيئة في منطقة البحر الكاريبي؛ والبروفسور ألبرت بينغر، المدير السابق لمركز البيئة والتنمية في جامعة جزر الهند الغربية والرئيس السابق للتخطيط الاستراتيجي في مؤسسة روكفلر.

١٠٢ - وقد تبع ذلك مناقشة تحاورية، وأدلى خلالها ممثل إيطاليا ببيان، وكذلك أدلى ببيانات المراقبون عن اليونان والجمهورية الدومينيكية وبابوا غينيا الجديدة وتوفالو والسنغال والرأس الأخضر والهند.

١٠٣ - كما أدلى ببيان ممثل كل من المجموعين الرئيسيتين التاليتين: المزارعون، والعمال والنقابات.

١٠٤ - وفي الجلسة الرابعة عشرة، المعقودة في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٦، أجرت اللجنة مناقشتين مواضيعيتين عن موضوع: ''تعزيز مساهمات القطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين في معالجة تلوث الهواء والمشاكل المتعلقة بالغلاف الجوي، ومكافحة تغير المناخ وتعزيز التنمية الصناعية''.

١٠٥ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيان كل من بيتر أوديلي، الحاكم التنفيذي لولاية ريفرز، نيجيريا؛ ولينـدا ج. فيشر، نائبة الرئيس وكبيرة موظفي الاستدامة، شركة ''دوبونت''؛ وبرنارد سانسي، الاتحاد العام للعمل، فرنسا.

١٠٦ - وقد تبع ذلك مناقشة تحاورية أدلى خلالها ببيان كل من ممثلي النمسا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي) وفرنسا وهولندا وكذلك المراقبين عن السنغال والهند والسويد وإندونيسيا.

١٠٧ - كما أدلى ببيان ممثل المجموعة الرئيسية التالية: المنظمات غير الحكومية.

١٠٨ - وفي الجلسة ذاتها، قُدمت عروض من قبل كرساني أوليا، رئيس/مدير وكبير الموظفين التنفيذيين لشركة ''Pertamina Bumi Siak Pusako Energy'' في إندونيسيا؛ وستيفن جون لينون، المدير العام للموارد والاستراتيجيا لشركة ''إسكوم''، جنوب أفريقيا؛ وبريان فلانري، مدير العلوم والاستراتيجية والبرامج في إدارة السلامة والصحة والبيئة في شركة ''إكسون موبيل كوربوريشن''، الولايات المتحدة الأمريكية.

١٠٩ - وقد تبع ذلك مناقشة تحاورية، وأدلى خلالها ببيان كل من ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وكذلك المراقبون عن الكويت وجنوب أفريقيا وغابون والسنغال.

١١٠ - وأدلة ببيان أيضاً ممثل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وكذلك ممثل المجموعات الرئيسية التالية: العمال والنقابات؛ والشعوب الأصلية، والأطفال والشباب؛ والمرأة.

١١١ - وفي الجلسة الخامسة عشرة، المعقودة في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٦، قدم الرئيس الجزء الأول من موجز الرئيس الذي سبق أن وزع في القاعة.

١١٢ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيان كل من ممثلي كندا (باسم مجموعة اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وأستراليا ونيوزيلندا)، والنمسا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الجماعة الأوروبية)، والمملكة العربية السعودية والمكسيك وكوبا والبرازيل وأستراليا وقطر والولايات المتحدة وباكستان، وكذلك كل من المراقبين عن جنوب أفريقيا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين)، وجزر البهاما والأرجنتين والهند وإندونيسيا وجمهورية تترانيا المتحدة (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في المجموعة الأفريقية)، والكويت، وكوستاريكا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في منظومة التكامل لأمريكا الوسطى)، وبربادوس (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة)، وأيسلندا وغيانا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة ريو)، ومصر وأذربيجان والجمهورية الدومينيكية.

١١٣ - كما أدلى ببيان ممثل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

الجزء الرفيع المستوى

١١٤ - عقدت اللجنة جزءها الرفيع المستوى في الجلسات من السادسة عشرة إلى الحادية والعشرين، في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٦.

١١٥ - وفي الجلسة السادسة عشرة، المعقودة في ١٠ أيار/مايو، افتتح الرئيس الجزء الرفيع المستوى وألقى بياناً افتتاحياً.

١١٦ -وفي الجلسة ذاتها، ألقى الأمين العام خطابا أمام اللجنة.

١١٧ - وفي الجلسة ذاتها أيضاً، عقدت اللجنة حواراً وزارياً تفاعلياً مع فريق من الوزراء وقادة أعمال وممثلي المؤسسات المالية الدولية بشأن موضوع ''إحداث فرق''.

١١٨ - وقدمت عروض من جانب فريق الوزراء التالي: ليندفي هيندركس، وزير المعادن والطاقة، جنوب أفريقيا؛ وعبدالله حمد العطية، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الطاقة والصناعة، قطر؛ وأغنس فان أردنفان دير هويفن، وزيرة التعاون الإنمائي، هولندا؛ وباولا دوبريانسكي، وكيلة وزارة الخارجية، وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية؛ ودو يينغ، نائب رئيس اللجنة الوطنية التنمية والإصلاح، الصين؛ وحسن أحمد يونس، وزير الكهرباء والطاقة، مصر.

١١٩ - وأدلى ببيانات فريق قادة الأعمال التجارية التالي: فالي موسى، رئيس شركة ''إسكوم''، ورئيس مبادرة الأعمال التجارية من أجل الطاقة؛ وترافيس إنغن، رئيس وكبير الموظفين التنفيذيين، شركة ''ألكان'' (متقاعد)، ورئيس مجلس الأعمال التجارية العالمي المعني بالتنمية المستدامة؛ وجون هوفمايستر، رئيس، وشركة ''رويال دتشن شيل''، ورئيس فرعها بالولايات المتحدة، و ل. ج. جوسفسون، كبير الموظفين التنفيذيين لشركة ''فانتفول''؛ وعبد الله سلاط، كبير الموظفين التنفيذيين، لشركة قطر للصناعات؛ وماسيمو رومانو، نائب الرئيس التنفيذي للشؤون العامة والتنظيمية لشركة ''إينيل اسبا''؛ وهرمان مولدر، كبير الموظفين التنفيذيين ونائب الرئيس لإدارة المخاطر الجماعية لمجموعة ''ابن أمرو''؛ وكلود ناهون، كبير الموظفين التنفيذيين ونائب الرئيس للتنمية المستدامة والبيئة لمجموعة إي. دي. إف.؛ وفصيحو الكريم صديقي، مدير شركة هينوباك موتورز، كراتشي.

١٢٠ - كما أدلى ببيان كل من ممثلي المؤسسات المالية الدولية التالية: لين غود، رئيس وكبير الموظفين التنفيذيين لشركة ''GLOBAL ENVIRONMENT FACILITY''؛ وكاثي سيبرا، نائبة الرئيس للهياكل الأساسية، البنك الدولي.

١٢١ - وقد تبع ذلك مناقشة تحاورية أدلى فيها ببيان كل من ممثلي المملكة العربية السعودية وهولندا، وكذلك كل من المراقبين عن جزر البهاما والجمهورية الدومينيكية والسنغال.

١٢٢ - كما أدلى ببيان ممثل كل من المجموعات الرئيسية التالية: المنظمات غير الحكومية؛ والأطفال والشباب؛ والعمال والنقابات؛ والشعوب الأصلية.

١٢٣ - وفي الجلسة السابعة عشرة، المعقودة في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٦، بدأت اللجنة حوارها الوزاري عن موضوع ''المضي قدما إلى الأمام''، وعقب بيان أدلى به نائب الرئيس، استمعت اللجنة إلى رسالة، عن طريق وصلة فيديو، من باسكال لامي، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية.

١٢٤ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيان وزاري كل من مارتينوس فون شالكفيك، وزير الشؤون البيئية، جنوب أفريقيا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين)؛ ويوسف برويل، وزير الزراعة والغابات والبيئة والماء، النمسا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي)؛ وجورجيت كوكو، نائبة رئيس مجلس الوزراء المكلفة بالبيئة وحماية الطبيعة والبحوث والتكنولوجيا، غابون؛ وعبد الله حمد العطية، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الطاقة والصناعة، قطر؛ ودو يينغ، نائب رئيس اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح، الصين؛ وسيغمار غابرييل، الوزير الاتحادي للبيئة وحفظ الطبيعة والسلامة النووية، ألمانيا؛ وبيتر فان غيل، وزير دولة، وزارة الإسكان والتخطيط المكاني والبيئة، هولندا؛ وسيغريدور آنا ثوردارودوتير، وزيرة البيئة، أيسلندا؛ وديك روش، وزير البيئة والتراث والحكم المحلي، أيرلندا؛ وإيان كامبل، وزير البيئة، أستراليا؛ وبورنومو يوسغيانتورو، وزير الطاقة والموارد المعدنية، إندونيسيا؛ ومحمد سعيد الكندي، وزير المياه والبيئة، الإمارات العربية المتحدة؛ ودافيد و. أديانغ، وزير الشؤون الخارجية والتجارة، ناورو؛ وألكسندر بوبوفيتش، وزير العلوم وحماية البيئة، جمهورية صربيا؛ وأونكوكامي ك. موكايلا، وزير البيئة والأحياء البرية والسياحة، بوتسوانا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي)، وجفرول إسلام تشاودري، وزير الدولة للبيئة والغابات، بنغلاديش؛ وهيلين إسوين، وزير البيئة، نيجيريا؛ وجان بيير باباتونده، وزير البيئة وحفظ الطبيعة، بنن؛ وكاهيندا أوتافير، وزير المياه والأراضي والبيئة، أوغندا؛ والأمير تركي بن ناصر آل سعود، رئيس وكالة الأرصاد الجوية وحماية البيئة، المملكة العربية السعودية؛ ومونا ساهلين، وزيرة التنمية المستدامة، السويد؛ وليندفي هندريكس، وزير المعادن والطاقة، جنوب أفريقيا؛ وفاليري براتشيا، كبير نواب المدير العام، للسياسة والتخطيط، وزارة البيئة، إسرائيل؛ وتاتيانا ستارتشنكو، نائبة وزير الاقتصاد، بيلاروس؛ وجوردان داردوف، نائب وزير البيئة والمياه، بلغاريا؛ وساوفاتو سوبوانغا، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الأشغال والطاقة والاتصالات والنقل، توفالو؛ ولي كيو - يونغ، نائب وزير البيئة، جمهورية كوريا؛ وحميد تشيتشيان، كبير نواب وزير الطاقة، جمهورية إيران الإسلامية؛ وبيتيبونغ بونغبون نا أيودهيا، الأمين الدائم، وزارة الموارد الطبيعية والبيئة، تايلند؛ واستفان أوري، وزير الدولة الإداري لوزارة حماية البيئة وإدارة المياه، هنغاريا؛ وستافروس

دبماس، مفوض البيئة في الجماعة الأوربية؛ وتوماس بكر، رئيس الإدارة، وزارة البيئة، الدانمرك؛ ودينيس غاور، سفير قضايا البيئة، فرنسا؛ وآرمن بابيورتيان، نائب وزير الشؤون الخارجية، أرمينيا.

١٢٥ - وفي الجلسة الثامنة عشرة، المعقودة في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٦، عقدت اللجنة حواراً وزارياً تفاعلياً مع رؤساء وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، عن موضوع ''إحداث فرق''.

١٢٦ - وقدمت عروض من قبل الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ والمدير المعاون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ونائب المدير التنفيذي/الموظف المسؤول، لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ والأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛ والأمين التنفيذي لاتفاقية التنوع البيولوجي؛ والموظف المسؤول عن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ؛ ونائب الرئيس بالنيابة لشبكة التنمية المستدامة بيئياً واجتماعياً، البنك الدولي؛ المدير العام المساعد لمنظمة الصحة العالمية؛ الأمين العام المساعد للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية؛ وكبير الموظفين التنفيذيين ورئيس مرفق البيئة العالمية؛ ونائب الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ والأمين العام للمنتدى الدولي للطاقة؛ وكذلك ممثل منظمة البلدان المصدرة للنفط.

١٢٧ - كما أدلى ببيان كل من ممثلي جمهورية إيران الإسلامية، والولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، والبرازيل، وهولندا، وكذلك المراقبان عن أيسلندا وجنوب أفريقيا.

١٢٨ - وفي الجلسة ذاتها، أجرت اللجنة حواراً تفاعلياً مع المجموعات الرئيسية، عن موضوع: ''إحداث فرق''. وقد تألف الحوار من ثلاثة أجزاء وكل جزء من ثلاث مجموعات رئيسية.

١٢٩ - بالنسبة إلى الجزء الأول، أدلى ببيانات ممثلو المجموعات الرئيسية التالية: المنظمات غير الحكومية؛ والمرأة؛ والعمال والنقابات.

١٣٠ - وأدلى كل من المراقب عن جنوب أفريقيا والجمهورية الدومينيكية ببيان.

١٣١ - وبالنسبة إلى الجزء الثاني، أدلى ببيانات ممثلو المجموعات الرئيسية للأعمال التجارية والصناعة؛ والسلطات المحلية؛ والأوساط العلمية والتكنولوجية.

١٣٢ - وأدلى ببيان كل من ممثلي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وقطر، وهولندا، والمراقب عن النرويج، وممثل منظمة الصحة العالمية.

١٣٣ - وبالنسبة إلى الجزء الثالث، أدلى ببيانات ممثلو المجموعات الرئيسية التالية: الشعوب الأصلية؛ والمزارعون؛ والأطفال والشباب.

١٣٤ - كما أدلى ممثل المنظمات غير الحكومية ببيان.

١٣٥ - وفي الجلسة التاسعة عشرة، المعقودة في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٦، واصلت اللجنة الحوار الوزاري عن موضوع ''المضي قدما إلى الأمام''.

١٣٦ - وفي نفس الجلسة أُلقيت بيانات وزارية من جوزيف برووِيل وزير الزراعة والغابات والبيئة في النمسا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي)، وروبرت ج. آيسي الممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في منتدى جزر المحيط الهادئ)، والمصطفى ساهل، الممثل الدائم للمغرب، ونوح م. ويكيسا وزير العلم والتكنولوجيا في كينيا، ونبيلة عبد الله الملا، المندوبة الدائمة للكويت، وإريك سولهايم، وزير التنمية الدولية في النرويج، وسيلفيان ايونسكو، وزير الدولة بوزارة البيئة وإدارة المياه في رومانيا، وجاك آللي أندوه، وزير البيئة والمياه والغابات في كوت ديفوار، وآنييشكا بوليستا وكيلة وزير الدولة بوزارة البيئة في بولندا، وآروناس كوندروتاس، وزير البيئة في ليتوانيا، وسراج الدين آصلوف الممثل الدائم لطاجيكستان، و م. كاجيكين وزير الصناعة والتجارة في كازاخستان، وروبرت لوسوف، مدير الاستراتيجية البيئية في إدارة البيئة والأغذية والشؤون الريفية، بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وماركوس بيتهيل وزير الطاقة والبيئة في جزر البهاما، واليزابيث طومسون، وزيرة الطاقة والبيئة في بربادوس، وحسن أحمد يونس، وزير الكهرباء والطاقة في مصر، وكونستانتين بوليكوفسكي، رئيس المجلس الاتحادي للبيئة والإشراف الصناعي والنووي في الاتحاد الروسي، وستيفان والين، وزير الدولة في فنلندا، ولورانت سيدوغو، وزير البيئة ونوعية الحياة في بوركينا فاسو، وإلسا فان وبرت، وزير الدولة للتنمية المستدامة والاقتصاد الاجتماعي في بلجيكا، ومامفوتو خاكيتلا، وزير الموارد الطبيعية في ليسوتو، وأثيل كومار باتشو، وزير البيئة ووحدة التنمية الوطنية في موريشيوس، وأونكوكامي ك. موكايلا، وزير البيئة والحياة البرية والسياحة في بوتسوانا، وأحمد بابكر نهار، وزير البيئة والتنمية الحضرية في السودان، ومالك أمين إسلام وزير الدولة للبيئة في باكستان، وغريغوري رسلاند، وزير الموارد الطبيعية في سورينام، وآتو اليماييهو تيغينو، وزير المناجم والطاقة في إثيوبيا، وبروهيبتو غوش، أمين وزارة البيئة والغابات في الهند، وستافروس ديماس، مستشار البيئة في الاتحاد الأوروبي، وماريا فوينوفيتش، مساعدة الوزير للعملية الاستراتيجية والتكاملية لحماية البيئة في كرواتيا، وفرناندو توديلا، نائب وزير البيئة في المكسيك، وياسويوكي إدا، كبير نواب وزير

البيئة في اليابان، ونورا ديلغادو، نائبة الوزير لشؤون الإدارة البيئية في جمهورية فترويلا البوليفارية.

١٣٧ - وفي الجلسة العشرين المعقودة في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٦، واصلت اللجنة الحوار الوزاري بشأن موضوع ”المضي قدما إلى الأمام“، واستمعت إلى بيانات وزارية من أنيكا فيلثوت، الأمين العام لوزارة البيئة (استونيا)، وحضري حسن، نائب مدير العلاقات الدولية بوزارة البيئة (سنغافورة)، وسيرجي شابيت، المدير العام المساعد للوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (سويسرا)، وألدو مانتوفاني، الممثل الدائم لإيطاليا، وشيليستينو ميليوري، المراقب الدائم للكرسي الرسولي، وباكي الكين، الممثل الدائم لتركيا، وحامد البياتي، الممثل الدائم للعراق، وماجد جورج إلياس، وزير البيئة (مصر)، وجوا سالغويرو، الممثل الدائم للبرتغال، ومرغريتا سونغكو، الأمينة المساعدة للهيئة الوطنية للتنمية الاقتصادية (الفلبين)، ويرظان كازيخانوف، الممثل الدائم لكازاخستان، وماريا دي فاطيما ليما دا فييغا، الممثلة الدائمة للرأس الأخضر، ورودريغو ماملييركا، الممثل الدائم لكوبا، وكولين د. بيك، الممثل الدائم لجزر سليمان، وداشو نادو رينشهين، وزير البيئة (بوتان)، وقادربك صربابيف، كبير وزراء الشؤون الخارجية (قيرغيزستان)، ولوسيين لوكس، وزير البيئة (لكسمبرغ)، وياشار علييف الممثل الدائم لأذربيجان، وديفون رووي، الأمين الدائم لوزارة الحكم المحلي والبيئة (جامايكا)، وبينيلوبي بيكلز، وزير المرافق العامة والبيئة (ترينيداد وتوباغو)، ولوسيانو دي كاسترو، وزير تنسيق الشؤون البيئية (موزامبيق)، وكلاوديو لانغوني، نائب وزير البيئة (البرازيل)، وحميد تشيتشيان كبير نواب وزير الطاقة (جمهورية إيران الإسلامية) (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي)، وكارين كرافت - سلووان، سفيرة البيئة (كندا)، وإبراهيم سيساي، نائب وزير البيئة والتخطيط الاقتصادي (سيراليون)، وخايمي الياندر، المدير العام للتوعية البيئية (اسبانيا)، وجوزيف نتاكيروتيمانا، الممثل الدائم لبوروندي، وممثل زامبيا، وراضي رحمان الممثل الدائم المناوب لماليزيا، وخورخي بالستيرو، القائم بالأعمال بالنيابة (كوستاريكا، وكذلك باسم بابوا غينيا الجديدة، وبنما، وبوليفيا، وجزر سليمان، والجمهورية الدومينيكية، وشيلي، وغابون، وغواتيمالا، وفانواتو، والكونغو، ونيكاراغوا)، وجيرول طومسون، وزير الاتصالات والعلم والصناعة (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الجماعة الكاريبية)، وفيرغسون ثيوفيلوس جون، وزير التنمية العمرانية والبيئة والإسكان (سانت لوسيا)، وعبد الحكيم الواعر، أمين البيئة (الجماهيرية العربية الليبية)، وفيكيتامولاو أوتويكامانو، الممثل الدائم لتونغا، وأرجون بهادور ثهابا، نائب الممثل الدائم لنيبال، وجورج تالبوت، القائم بالأعمال بالنيابة (غيانا) (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة ريو)، وإدوارد أوسي نسينكييري، كبير

مديري وزارة البيئة والعلم (غانا)، وأبو بكري دمبا لوم، مدير تنسيق التخطيط الوطني والتخطيط الإقليمي (السنغال).

١٣٨ - وفي الجلسة الحادية والعشرين، المعقودة في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٦، واصلت اللجنة حوارها الوزاري بشأن الموضوع ''المضي قدماً إلى الأمام''، وأدلت كارمن ماريا غللاردو هيرناندیديس (السلفادور) ببيان.

١٣٩ - وفي الجلسة نفسها أدلى نائب الرئيس ببيان، وعرض الجزء الثاني من موجز الرئيس.

١٤٠ - ثم ألقيت بيانات من وفود جنوب أفريقيا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين)، والنمسا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في الاتحاد الأوروبي)، وكوستاريكا، والبرازيل، والمملكة العربية السعودية، والرأس الأخضر (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة)، واليابان، ومصر، والأرجنتين، وسويسرا، والصين، والهند، واستراليا، والسودان، والكويت، ونيجيريا، وأذربيجان، وموريشيوس.

١٤١ - وفي الجلسة نفسها قرأ نائب الرئيس بياناً نيابة عن الرئيس.

١٤٢ - ثم أدلى ممثل كل مجموعة من المجموعات الرئيسية التالية ببيان: الأطفال والشباب، الأعمال التجارية والصناعة، والمزارعين، والشعوب الأصلية، والسلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط العلمية والتكنولوجية، والعمال والنقابات، والمرأة.

موجز الرئيس

١٤٣ - فيما يلي نص موجز الرئيس:

الجزء الأول

أولا - افتتاح الدورة: تقرير عن الاجتماعات المعقودة بين الدورات

١ - افتتح وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدورة الرابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة في صباح يوم ١ أيار/مايو ٢٠٠٦، حيث قرأ رسالة من الرئيس، أليكسي أليكسيشيفيلي وزير المالية في جورجيا، يُبلغ فيها المندوبين بعدم استطاعته الحضور بسبب حالة طوارئ وطنية في بلده. وانتخبت اللجنة السيد أزاناو تاديسي آبريها من إثيوبيا نائبا للرئيس، ودعته إلى تولي رئاسة الجلسة الصباحية بالنيابة.

٢ - وقرأ الرئيس بالنيابة البيان الافتتاحي للرئيس الذي أكّد فيه على أن مجموعة مواضيع الدورة ٢٠٠٦/٢٠٠٧، وهي: تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الهواء/الغلاف الجوي، وتغير المناخ، هي مواضيع لها أهمية لا نظير لها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فالقضايا معقدة ومتشابكة، ولذا فإن الرئيس أليكسيشيفيلي وبقية أعضاء هيئة المكتب وضعوا تنظيما لأعمال دورة الاستعراض هذه متبعين نهجا أكثر تكاملا مما حدث في الدورات السابقة. ودعا إلى تبادل للآراء بصورة صريحة ومثمرة بشأن العوائق والصعوبات التي صادفت مجموعة القضايا الموضوعية والتقدم الذي حدث فيها، وهو ما يمكن أن يوفر أساسا سليما لاعتبارات السياسة في العام القادم.

٣ - وعند النظر في جدول الأعمال المؤقت وتنظيم أعمال الدورة، أعرب أحد الوفود متكلما باسم مجموعة ريو والجماعة الكاريبية عن قلقها بشأن تنظيم الأعمال الذي أوصت به هيئة المكتب ووثائق الدورة الرابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة. وقال إنها تفضل أن يكون هناك تخصيص متوازن للوقت لكل موضوع من المواضيع الأربعة في مجموعة المواضيع. وأُقِر تنظيم العمل بتوافق الآراء، على أن يكون مفهوما ألا يشكل ذلك سابقة في الدورات التالية.

٤ - وأشار وكيل الأمين العام في ملاحظاته الافتتاحية، إلى عدد من الإنجازات الجديرة بالذكر منذ عام ٢٠٠٢ عندما اجتمع مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وإن كان قد لاحظ أنه ما زال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به. وأبرز بضع مجالات ذات أولوية، من بينها: الحصول على خدمات الطاقة الحديثة، وأمن الطاقة، وتكنولوجيات الطاقة المتجددة، والحدّ من الانبعاثات، والتكيف مع تغير المناخ، وطرق الإنتاج الأكثر نظافة، والتنمية الصناعية الحديثة في عالم آخذ بالعولمة، ملاحظا العلاقات الوثيقة بين جميع هذه القضايا في دورة السنتين هذه. وخلُص إلى أن التجارب السابقة قد بينت أن القضايا البيئية لا يمكن تأجيلها إلى مرحلة متأخرة من عملية التنمية.

٥ - وقُدمت تقارير من الوفود عن ١٢ اجتماعا عقدت فيما بين الدورات في الفترة بين حزيران/يونيه ٢٠٠٤ ونيسان/أبريل ٢٠٠٦، أسهمت في الدورة الرابعة عشرة للجنة (انظر المرفق الثاني).

ثانيا – عرض عام: البيانات العامة

٦ – في البيانات التي ألقيت بشأن العرض العام للتقدم الذي حدث في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وخطة تنفيذ جوهانسبرغ، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، رحبت الوفود بدورة الاستعراض لمواصلة تحديد طرق جديدة وديناميةلتشجيع التكامل بين عناصر التنمية المستدامة الثلاثة، وهي: التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة، باعتبارها أركانا مترابطة يدعم كل منها الآخر. ولاحظت بعض الوفود الحاجة إلى اتباع نهج متكامل طويل الأجل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٧ – إن قضايا مجموعة المواضيع لدورة التنفيذ هذه، وهي: تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الهواء/الغلاف الجوي، وتغير المناخ، لها أهمية غالبة في تحقيق التنمية المستدامة. فهي مواضيع معقدة ومتشابكة تماما وينبغي للجنة أن تحدد العوائق والصعوبات التي تواجه جميع البلدان – لا سيما البلدان النامية – في تنفيذ الأهداف والغايات المتفق عليها في هذه المجالات. وشدد كثيرون على أهمية المبدأ السابع من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية والمتعلق بالمسؤوليات المشتركة، وإن كانت مختلفة، للدول، واعترفت جميع الوفود بأهمية النظر في القوانين المعروضة بصورة متكاملة ومتوازنة في الوقت نفسه. وأعربت البلدان النامية من جديد عن قلقها الذي سبق أن أعربت عنه في رسالة موجهة إلى رئيس اللجنة في دورتها الرابعة عشرة، داعية إلى معاملة المواضيع الأربعة في برنامج العمل على قدم المساواة وبصورة متوازنة، مع مراعاة التوازن في الوثائق، عملا بمقررات اللجنة في دورتها الحادية عشرة.

٨ – ولاحظ كثير من المتكلمين التقدم المحرز في بعض المجالات موضع الاستعراض، وإن كانوا قد اعترفوا بأن التقدم كان بطيئا ومتفاوتاً. وفي كثير من المجالات، يجري استنفاد الموارد الطبيعية بصورة مطردة، في حين يتباطأ وتزداد الظروف الاجتماعية سوءا. وجرى التشديد على أن القضاء على الفقر ما زال يمثل أولوية عالمية، وهدفا رئيسيا للتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، أعرب الكثيرون عن قلقهم لأن تنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك تلك الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية، والتي أعيد التأكيد عليها في نتائج مؤتمر القمة العالمي عام ٢٠٠٥، وغيره من مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية، قد تتحقق في الموعد المحدد لها وهو عام ٢٠١٥.

٩ - وحث بعض المتكلمين على أن يُركز تبادل الخبرات في هذه الدورة على عوامل النجاح التي أسهمت في فعالية البرامج والمشروعات والسياسات. كما دعوا الوفود إلى أن تأخذ في حسبانها تكاليف الجمود إزاء هذه المسائل الحساسة.

١٠ - وسلّط أغلب المتكلمين الأضواء على الظروف والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية، لا سيما تلك الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأقل البلدان نموا، والبلدان غير الساحلية. وفي كثير من الحالات، كانت هذه الاحتياجات الخاصة تزداد تعقيدا بفعل النتائج المدمرة للكوارث الطبيعية، بما في ذلك الأحداث الطقسية القاسية.

١١ - وفيما يتعلق بأفريقيا، أكد كثير من المتكلمين على مسألة شاملة على جدول أعمال جميع دورات اللجنة، وهي التحديات الهائلة التي تواجه هذه القارة في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك المجالات المواضيعية التي هي قيد الاستعراض في الدورة الرابعة عشرة للجنة. ودعا ممثلون من بلدان أفريقية إلى إقامة شراكات فعّالة مع شركائهم الإنمائيين، بما في ذلك عن طريق المبادرات الإنمائية الإقليمية، مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

١٢ - ومن القضايا الشاملة الأخرى التي تحظى باهتمام خاص من جانب اللجنة في دورتها الحالية التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد رحب ممثلون من الدول الجزرية الصغيرة النامية بقرار اللجنة في دورتها الثالثة عشرة تكريس يوم من كل دورة استعراض لاستعراض تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، يتم فيه التركيز على مجموعة مواضيع تلك السنة، وكذلك على أية تطورات جديدة فيما يتعلق بجهود التنمية المستدامة التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية. وشددوا على ضرورة أن تمضي الجهود المبذولة من أجل تخفيف الآثار وتلك المبذولة من أجل التكيف جنبا إلى جنب، لأنه لا معنى لبذل جهود في واحدة منهما دون الأخرى.

١٣ - وذكرت أغلبية البلدان الحاجة لزيادة الموارد المالية، ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات - أي وسائل التنفيذ - بوصفها أهم القضايا الشاملة الحاسمة الضرورية للتنمية المستدامة، وتنطوي على التحديات والقيود الرئيسية التي تواجه البلدان النامية. وناشدوا المجتمع الدولي الوفاء بالتزاماته في هذه المجالات، بما في ذلك التزامات مونتيري. وأشاروا إلى أنه بالرغم من أن المساعدات الإنمائية وصلت أعلى مستوى لها على الإطلاق، لا تزال على مستوى قياسي من الانخفاض إذا قيست كنسبة من دخل أي بلد من

البلدان المانحة. كما أعربت بلدان كثيرة عن قلقها إزاء عدم كفاية الموارد المالية بمرفق البيئة العالمية، وخصوصا بالنسبة للتجديد الرابع لموارده.

١٤ - وسلط المتكلمون الضوء على قضايا شاملة أخرى تحتاج للمعالجة، وتشمل تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج التي يمكن استمرارها، والمساواة بين الجنسين، والصحة، وحماية قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإدارتها. ومن بين القضايا التي اتفق على أنها تستحق أن تولى عناية كافية اتباع نهج متكامل لتخطيط وإدارة الموارد من الأراضي، ومكافحة التصحر، وحفظ التنوع البيولوجي واستدامة استخدامه، وإدارة النظم الإيكولوجية الهشة، وتعزيز الزراعة المستدامة والتنمية الريفية، والإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية السمّية والنفايات الخطرة والصلبة.

١٥ - وأكدت بعض الوفود على أن توفير الحكم الرشيد على جميع المستويات وتحرير التجارة لهما أهمية أساسية في تحقيق التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالحكم، رئي أنه من الضروري أن تكون الهياكل المؤسسية والتنظيمية الأساسية شفافة، وخاضعة للمساءلة وموجهة لمحاربة الفساد.

١٦ - وفيما يتعلق بتحرير التجارة، ترى هذه الوفود ضرورة إقامة نظام تجارة متعدد الأطراف مفتوح وغير تمييزي حتى يتسنى لجميع البلدان، بما فيها البلدان النامية، بلوغ النمو الاقتصادي المستمر والاكتفاء الذاتي. ودعت إلى إنجاح جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المعنية بالتنمية واختتامها في الموعد المحدد.

١٧ - وفي معرض تحديد الدروس المستفادة وأفضل الممارسات لتحقيق أهداف خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، أشير إلى أنه من المفيد استعمال مصفوفة للمساعدة في تنظيم هذه المعلومات. وجرى التشديد أيضا على أهمية إجراء تحليل موضوعي قائم على بيانات واقعية. وأعرب عدة متكلمين عن تأييدهم لمواصلة تطوير الشراكات وتوسيع نطاقها، بوصفها أدوات واقعية إضافية لتنفيذ أهداف وغايات التنمية المستدامة. بيد أنه، أشير إلى أنه لم تنجح سوى شراكات قليلة، من الشراكات العديدة التي أقيمت في البلدان النامية منذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، في تحقيق أي إنجازات تذكر في نقل التكنولوجيات، أو نقل الموارد المالية أو بناء القدرات. وشجع كثير من المتكلمين أيضا القطاع الخاص على المشاركة في هذه المشاريع، إلى جانب الحكومات، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وقُدِّم تقرير عن عمل الشراكة الدولية من أجل التنمية المستدامة في المناطق الجبلية، التي أُنشئت إبان مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، أبرز بعض التحديات الرئيسية التي

ظهرت خلال تنسيق الشركاء الذين يتجاوز عددهم ١٣٠ من أصحاب المصلحة المعنيين. وأُعلن أنه سيتم إطلاق شراكة عالمية في مجال الطاقة الحيوية في الدورة الحالية للجنة.

١٨ - وأشار كثير من المتكلمين إلى توصل الدورة السابقة للجنة (٢٠٠٤/٢٠٠٥) التي ركزت على المياه، والإصحاح والمستوطنات البشرية إلى نتائج ناجحة. وأعربوا عن تأييدهم لتدابير المتابعة وأشاروا مع التقدير إلى عمل الأمانة في تطوير قاعدة بيانات وشبكة الإجراءات المتعلقة بالمياه، من أجل تيسير تنفيذ الأهداف المتعلقة بالمياه.

١٩ - وأشارت وفود كثيرة إلى أن الدورة الرابعة عشرة للجنة تعقد في وقت تجري فيه إصلاحات في الأمم المتحدة. وأعربت البلدان النامية، على وجه الخصوص، عن الرأي القائل بأن الأمم المتحدة توفر منبرا أساسيا لإثارة قضايا لا تهمها فحسب، بل وتعتبر أساسية لبقائها. وأكدت أيضا أن اللجنة تعتبر جزءا مهما للغاية من منظومة الأمم المتحدة بالنسبة لجميع البلدان، وخصوصا البلدان النامية. وأشارت بعض الوفود إلى أن اللجنة حققت تحولا جوهريا في عملها منذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بتركيزها على الإجراءات وبيان النتائج، مما يجعلها مثالا تحتذيه المنظمات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. وأشير أيضا إلى أنه في مرحلة الانتقال من دورة الاستعراض هذه إلى مرحلة اتخاذ مقررات بشأن السياسات في السنة القادمة، سيكون من المهم البدء من الآن في مناقشات بشأن ترتيبات متابعة مناسبة يمكن الاتفاق عليها في الدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة.

ثالثا - المناقشات المواضيعية: تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الهواء/الغلاف الجوي وتغير المناخ*

ألف - مقدمة

٢٠ - يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة استخدام الطاقة وتحقيق التنمية الصناعية، ولكن هذين بدورهما يساهمان مساهمة رئيسية في تلوث الهواء، ومشاكل الغلاف الجوي وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري. ومع أنه تم إحراز قدر من التقدم في تنويع إمدادات الطاقة، ستظل موارد الطاقة القائمة على الوقود الأحفوري تؤدي دورا رئيسيا في تشكيلة إمدادات الطاقة في المستقبل المنظور. ويعتبر بذل

* يمثل الموجز التالي الآراء التي جرى الإعراب عنها خلال المناقشات المواضيعية التحاورية؛ ولا يعكس توافقا في الآراء.

الجهود لتطوير أساليب وتكنولوجيات وتدابير الطاقة الأنظف، بما في ذلك تكنولوجيات الوقود الأحفوري المتقدمة، على جانب من الأهمية لتحقيق أهداف جدول أعمال القرن الحادي والعشرين وأهداف خطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

٢١ - ويعتبر الحصول على الطاقة عاملا حاسما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية، وخصوصا إحدى الغايات الإنمائية للألفية وهي المتمثلة في الحد من الفقر. ولذا فإن ضمان الحصول على خدمات الطاقة الحديثة لأغراض الطهي والتدفئة يمكن أن يعود بفوائد جمة منها تخفيض تلوث الهواء الداخلي، وتحسين الصحة، وتحسين فرص الحصول على التعليم وعلى الدخل بالنسبة للنساء والأطفال، ورفع كفاءة استخدام موارد الطاقة. كما أن إمكانية الحصول على الكهرباء في نقاط مركزية في المجتمعات الريفية والمجتمعات النائية، مثل المدارس، والمستوصفات، والمستشفيات، ستساهم كثيرا في تحقيق هذه الأهداف. وتعد القدرة على تحمُّل التكلفة جانبا مهما من قضية الحصول على الكهرباء، بما في ذلك في المناطق الحضرية.

٢٢ - وتوفر كفاءة الطاقة فرص النجاح لجميع الأطراف المعنية وتحقق منافع كثيرة من بينها رفع مستوى القدرة التنافسية في الصناعة، وتحسين أمن الطاقة، وتحقيق تخفيضات كبيرة في ثاني أكسيد الكربون وفي غازات الاحتباس الحراري الأخرى بطريقة فعالة من حيث التكلفة. وهناك مجال واسع لتحسين كفاءة الطاقة في المنازل، وفي قطاع النقل والصناعة، بما في ذلك صناعة الطاقة، وعن طريق تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج، وأنواع السلوك وأساليب المعيشة.

٢٣ - وثمة اتفاق عام على ضرورة إيجاد توليفة معقولة من الطاقة من جميع المصادر لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة في العالم بكفاءة قصوى، وتؤدي فيها تكنولوجيات الوقود الأحفوري المتطورة والأنظف دورا مهما. وشدد المشاركون على أهمية تطوير مصادر متجددة للطاقة، في حين أشار بعضهم أيضا إلى أن تطوير مصادر طاقة متجددة قادرة على توفير كميات ضخمة من الطاقة المطلوبة لسد الاحتياجات وبالكميات الكبيرة لأغلبية البلدان، سوف يستغرق حينا من الوقت. غير أنه يمكن اختصار هذا الوقت باعتماد سياسات وحوافز مناسبة، وبزيادة توفير الموارد اللازمة للبحث والتطوير.

٢٤ - وجرى الإعراب عن تأييد قوي لإنشاء قطاع صناعي قوي وقادر على المنافسة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. وجرى التشديد بوجه خاص على الدور الذي ساهمت به التنمية الصناعية في الحد من الفقر. وأظهرت

الثروة الوافرة من الخبرة المتبادلة أنه ليس هناك نمط واحد للتصنيع ''يصلح للجميع''. فالتنمية الصناعية لا بد أن تقوم على الظروف والاحتياجات الإنمائية الخاصة بكل بلد، والتي بدورها تشكل السياسات والتدابير المتخذة للنهوض بالتنمية الصناعية في سياق التنمية المستدامة.

٢٥ - وهناك مجموعة واسعة التنوع من مصادر تلوث الهواء، تشمل تلوث الهواء الداخلي، ونظم النقل، ومعامل توليد الطاقة، والصناعة، والزراعة، وإدارة النفايات. وتختلف مصادر تلوث الهواء، ومستوياته ونطاقه، اختلافا كبيرا من بلد إلى آخر، مما يقتضي أخذ خصوصيات كل بلد في الاعتبار، في الجهود المبذولة للتخفيف من تلوث الهواء. وأشير إلى أن مستوى تلوث الهواء المحيط في المناطق الريفية من البلدان النامية، والذي كثيرا ما يكون أعلى من المفترض، قد يزداد سوءا بفعل ملوثات الهواء المنقولة بالرياح من المناطق الحضرية والصناعية.

٢٦ - وأشير إلى أنه ينبغي النظر إلى تغير المناخ في السياق الأوسع للتنمية المستدامة. وأشار ممثلو أغلبية البلدان إلى أن الآثار المناخية، مثل ارتفاع درجات الحرارة، وارتفاع مستوى سطح البحر، والأحوال الجوية المتطرفة، وانتشار الأمراض، وذوبان الأغطية الجليدية، لا تقتصر على البيئة فحسب، بل تشمل النظم الاجتماعية والاقتصادية، وبذلك تهدد الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي، ومصائد الأسماك، وإدارة المناطق الساحلية والصحة العامة. وجرى التشديد على أهمية إدماج تدابير تخفيف الآثار في سياسات الطاقة والسياسات القطاعية الأخرى لتحقيق الاستفادة من أوجه الترابط والتكامل.

٢٧ - وأعرب ممثلو أغلبية البلدان عن القلق لأن تغير المناخ أثر سلبا على البلدان الأفقر والأكثر ضعفا، بما فيها الشعوب الأصلية، والتي كانت الأقل مساهمة في تغير المناخ. وبما أن تغير المناخ يمكن أن يفضي إلى زيادة الفقر، فقد تؤدي تأثيراته إلى تقويض انجازات الأهداف الإنمائية للألفية، والجهود المبذولة للتخفيف من وطأة الفقر. ولذا يصبح التكيف مطلبا ملحًّا للبلدان الضعيفة، ولأقل البلدان نموا، والبلدان الجزرية الصغيرة النامية.

باء - العقبات والقيود

١ - تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة

٢٨ - تشمل العقبات أمام تحسين فرص الحصول على خدمات الطاقة الحديثة، بما فيها أنواع الوقود والكهرباء الحديثة للطهي والتدفئة، ارتفاع تكاليف المعدات،

التي تزيد أحيانا بسبب التعريفات، وعدم كفاية القدرات البشرية والتقنية للمحافظة على المعدات وصيانتها، والإعانات المالية غير المناسبة، وعدم القدرة أو عدم الرغبة في دفع مقابل الخدمات. وتشتد هذه العقبات بشكل خاص في بعض أقل البلدان نموا والبلدان الجزرية الصغيرة النامية. كما أن التكلفة العالية لمدّ توصيلات الشبكة الوطنية للكهرباء إلى المجتمعات الفقيرة، وخصوصا في المناطق الريفية والمناطق النائية، تشكل عائقا أمام تحسين سبل الحصول على الكهرباء.

٢٩ - وازدادت هذه العوائق نتيجة للزيادات الأخيرة في أسعار الطاقة، مما ساهم في زيادة الشواغل المتعلقة بأمن الطاقة. ويؤثر الارتفاع المتزايد في أسعار الطاقة تأثيرا سلبيا بصفة خاصة على البلدان المستوردة للطاقة والبلدان الضعيفة، وبخاصة أقل البلدان نموا والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، وبعض البلدان الأفريقية نتيجة لاعتمادها الكبير على الوقود الأحفوري المستورد.

٣٠ - ويمثل عدم ضمان حيازة الأرض، بما في ذلك المستوطنات غير الرسمية، عائقا رئيسيا أمام التوسع في توفير الكهرباء في المناطق الحضرية. أما في المناطق الريفية فإن المشكلة الأساسية هي كيفية رفع مستوى توصيل الخدمات.

٣١ - وتواجه النساء عقبات معينة من قبيل ارتفاع تكلفة الطاقة، وعدم توافر التدريب والتعليم، إلى جانب عدم الوعي بخيارات الطاقة. وكثيرا ما لا تتوافر البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس، الأمر الذي يجعل تقييم احتياجات النساء والأطفال وتقييم المشاريع التي تستهدف النساء والأطفال أمرا صعبا.

٣٢ - وتشمل العقبات التي تعترض تحسين كفاءة الطاقة ضعف أنظمة الطاقة وإنفاذها، والافتقار إلى الوعي العام، والافتقار إلى الحوافز، والافتقار إلى التكنولوجيا والمعارف والقدرات التكنولوجية، والافتقار إلى التمويل، وتجزئة عملية صنع القرار على مستوى الحكومة، وعدم وجود منافسة فيما بين موردي الطاقة.

٣٣ - وتفتقر البلدان النامية إلى المعلومات عن خيارات الطاقة المتجددة والمتقدمة. ويشكل ارتفاع التكلفة الرأسمالية المرتبطة بتكنولوجيات الطاقة المتجددة، وعدم توافر التمويل الميسر، عقبات كبيرة أمام استخدام تكنولوجيات الطاقة المستدامة الحديثة ذات الكفاءة، وخصوصا في البلدان النامية.

٣٤ - ويعد الافتقار إلى الأطر المؤسسية والقانونية المناسبة، بما فيها انعدام المساءلة والشفافية، وعدم كفاية القدرات، عقبات أمام تشجيع تكنولوجيات الطاقة المتجددة

المتطورة، بما فيها تكنولوجيات الوقود الأحفوري المتطورة. وبدون هذه الأطر، يتعذر خلق بيئة تمكينية، وتنشيط نمو الأسواق، وتوفير الحوافز الضرورية.

٣٥ - وقد كان لعدم كفاية التمويل لأنشطة البحث والتطوير وتدني المستويات في المهارات التقنية الملائمة أثر على قدرة البلدان النامية في ابتكار واستيعاب واستخدام تكنولوجيات الطاقة المتقدمة بما في ذلك التكنولوجيات المتقدمة للوقود الأحفوري.

٣٦ - كما لم يمنح اهتمام كاف لتقييم ونشر الفوائد العائدة من تحسين كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة والسياسات الأخرى المتعلقة بالطاقة وتقييم فعالية السياسات والتكاليف المترتبة على التقاعس في تلبية الاحتياجات في مجال الطاقة.

٢ - التنمية الصناعية

٣٧ - اعتُبرت المنافسة العالمية الحادة على التكنولوجيا المنخفضة المستوى وزيادة حجم التصنيع معوقين للتنمية الصناعية في عدد من البلدان ولا سيما البلدان النامية الصغيرة والدول الجزرية الصغيرة النامية. وتتسم أقل البلدان نموا بالضعف بصفة خاصة لارتفاع درجة تخصص أسواقها بالرغم من أن هذه التطورات قد شجعت بعض البلدان على زيادة تنويع المنتجات واستهداف الأسواق التجارية المتخصصة ذات القيمة المضافة المرتفعة.

٣٨ - وربما يتسبب عدم توافر بيئة تمكينية ملائمة في العديد من البلدان، بالإضافة إلى إعاقة الاستثمار المحلي، في إعاقة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يغلب عليه التركز في بلدان قليلة ويركز على الصناعات الاستخراجية.

٣٩ - ويمثل تصاعد التعريفات والحواجز التجارية، بما في ذلك الحواجز غير الجمركية، المفروضة على المنتجات الصناعية ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نموا معوقات للتنمية الصناعية لتلك البلدان.

٤٠ - ويعتبر انعدام الإدارة الجيدة على الصعيدين الدولي والوطني وفي القطاعين العام والخاص على السواء معوقا للتنمية الصناعية.

٤١ - وتعني ديناميات المنافسة العالمية، مقترنة بالتغير التكنولوجي، أن القطاعات الصناعية في العديد من البلدان تشهد إعادة هيكلة، مما يزيد بالتالي من الاحتياجات لرأس المال والمعدات والمهارات الجديدة.

٤٢ - وقد أصبحت القطاعات الصناعية في العديد من البلدان أقل اعتمادا على العمالة الكثيفة وبالتالي أصبح تحقيق فوائد التنمية الصناعية المتمثلة في توليد الوظائف أكثر صعوبة ولا سيما للعمال ذوي المهارات الضعيفة.

٤٣ - وربما تتسبب الضغوط التنافسية في لجوء المشاريع الصناعية إلى استخدام أرخص مصادر الطاقة والمدخلات الأخرى حتى لو تسببت في تلوث أكثر. وربما يفضي الخوف من فقدان الحصص في السوق العالمية إلى لجوء المنتجين إلى خيارات لا يمكن استمرارها بما في ذلك ما يتعلق بشروط العمل.

٤٤ - إن عدم موثوقية إمدادات الطاقة ولا سيما في أقل البلدان نموا، يعوق التنمية الصناعية لتسببه في زيادة تكاليف الطاقة وتخفيض كفاءة الطاقة مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الطاقة لكل وحدة إنتاج.

٤٥ - كما يعتبر استخدام التكنولوجيا العتيقة عائقا في تحقيق معايير الجودة المطلوبة في أسواق الصادرات. ويعتبر كل من تكنولوجيا إنتاج المنتجات العالية الجودة وإصدار شهادة أجنبية بتلك الجودة من الأمور الباهظة التكلفة.

٤٦ - ومؤسسات توفير الدعم التقني للصناعات إما ضعيفة أو غير موجودة أصلا في العديد من البلدان، مما يجعل من الصعب للمشاريع المحلية، ولا سيما المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم استيفاء المعايير التقنية ومعايير الجودة في أسواق الصادرات الرئيسية. ويشمل هذا الدعم المعايير والمقاييس وضمان الجودة والاختبار وإصدار الشهادات واستخبارات السوق.

٤٧ - وغالبا ما يكون الحصول على فرص لتمويل التجارة أو الاستثمار غير كاف مما يضر بصفة خاصة بالمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم. وغالبا ما لا تقتنع المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم بالمكاسب المالية العائدة من الاستثمار في تكنولوجيات الإنتاج الأنظف مما يجعل من الصعب إنشاء صناديق دائرة لتشجيع الإقراض التجاري من أجل شراء التكنولوجيا الأنظف.

٤٨ - وأُشير إلى أن أفريقيا تواجه معوقات خاصة في تنميتها الصناعية، تشمل انعدام فرص الوصول إلى الأسواق، وضعف الهياكل الأساسية، وارتفاع الضرائب، وكثرة القيود والضعف المؤسسي وفقدان المواهب القيِّمة بسبب هجرة الكفاءات وعدم كفاءة أساليب الإنتاج وتدني نوعية المنتجات. كما اعتُبر قصور الشركاء الإنمائيين أحد المعوقات.

٤٩ - وتوجد ثنائية قوية في العديد من البلدان النامية بين القطاع الحديث - حيث يرتبط كبار المنتجين بسلاسل الإمداد العالمية وبين القطاع التقليدي غير الرسمي الواسع الذي لم يتأثر بدرجة كبيرة بالتكنولوجيات الحديثة وضوابط السوق الدولية.

٣ - تلوث الهواء/الغلاف الجوي

٥٠ - يشكل عدم وجود فهم جماهيري كاف للآثار الصحية الناجمة عن تلوث الهواء، فضلا عن انعدام الإرادة السياسية، عائقا أمام اتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة تلوث الهواء.

٥١ - وإن تجزئة المسؤولية عن تنظيم ورصد وإنفاذ ضوابط الانبعاثات فيما بين الوكالات دون أن يكون بينها تنسيق تجعل من الصعب اتباع نهج متكامل مشترك بين القطاعات لمكافحة تلوث الهواء.

٥٢ - ومما يعوق كذلك الجهود التي يبذلها العديد من البلدان لرصد نوعية الهواء والحد من تلوث الهواء انعدام البيانات والمعلومات التقنية، والتكنولوجيات الملائمة، والقدرات التكنولوجية، والقدرات في مجال البحث والتطوير، فضلا عن التكلفة الباهظة لتكنولوجيات الرصد والحد من التلوث. ويشكل عدم تبادل نتائج رصد ملوثات معينة للهواء مع عامة الجمهور وإشراك جميع أصحاب المصلحة في عملية اتخاذ القرار أحد العقبات أمام تحسين نوعية الهواء.

٥٣ - وقد أدى النمو السريع في ملكية المركبات الخاصة في بعض البلدان النامية، نتيجة لنمو السكان والنمو الاقتصادي والتحضر، إلى زيادة تلوث الهواء في الحضر. وفي مناطق أخرى، يبث أسطول من المركبات القديمة مستويات أعلى من التلوث. ويمكن أن يؤدي ارتفاع تكلفة المركبات الجديدة التي تتسم بكفاءة أفضل في استخدام الوقود وضوابط أفضل للتلوث إلى إعاقة الاستبدال السريع لأسطول المركبات.

٥٤ - وتواجه البلدان الصغيرة التي لا تنتج المركبات على الصعيد الوطني صعوبة في التأثير على شركات صناعة السيارات فيما يتعلق بخصائص الانبعاثات من المركبات.

٥٥ - وتساهم أنواع الوقود المنخفض الجودة ولا سيما ذات المحتوى العالي من الكبريت في إعاقة إدخال تكنولوجيات أنظف للمركبات مثل المحولات الوسيطية ولا سيما في البلدان النامية.

٥٦ - ولم يتم التعرف حتى الآن بشكل ملائم على الآثار الصحية الطويلة الأجل لمشتقات تعزيز نسبة الأوكتين مثل ثلاثي كاربونيل ميتلسايكوبنتادينيل.

٥٧ - وفيما يتعلق بتلوث الهواء الصناعي يواجه العديد من البلدان صعوبات في التحكم في الانبعاثات من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي تترتب عليها مجتمعة آثار كبيرة.

٥٨ - وتنعدم أيضا القدرة على الإنفاذ في بعض البلدان لمراقبة التجارة غير المشروعة في المواد المستنفدة لطبقة الأوزون. ولا تتوافر الموارد المالية الكافية لضمان الامتثال للالتزامات الدولية.

٥٩ - ونظرا للطابع طويل الأجل لاستبدال المعدات الرأسمالية في الصناعة ولا سيما في قطاع الطاقة الكهربائية والصناعة الثقيلة تظل الهياكل الأساسية والمعدات الملوثة دون تغيير لعدة عقود.

٦٠ - ويؤدي الطهي والتدفئة باستخدام الكتلة الإحيائية التقليدية إلى تلوث الهواء الداخلي مما يضر بصحة المرأة والطفل بينما يستغرق جمع خشب الوقود وقتا كان يمكن استخدامه في أنشطة مدرة للدخل وفي المدارس.

٦١ - ويشكل تفرق مصادر تلوث الهواء الداخلي ومسألة إمكانية الحصول عليها بدون تكلفة كبيرة معوقات أمام استخدام وقود مترلي أنظف أو تحسين وسائل الطهي.

٦٢ - ويمكن أن يشكل الفقر عائقا للحد من تلوث الهواء حيث أنه يجبر السكان على ممارسة أنشطة ملوثة لتوليد الدخل مثل حرق إطارات المركبات في الأماكن المفتوحة لاستخراج المعادن القابلة للتدوير.

٦٣ - ويشكل عدم وجود سلطة واضحة للتحكم في تلوث الهواء بسبب النقل البحري والطيران عائقا أمام الحد من التلوث الناجم عن تلك المصادر.

٦٤ - كما يعتبر انعدام البحوث العلمية بشأن الآثار الصحية المترتبة على العديد من الملوثات فضلا عن ضعف القدرات في مجال البحث والتطوير في العديد من البلدان النامية من أجل تحسين قدراتها على رصد تلوث الهواء وتخفيضه من المعوقات الخطيرة أمام تخفيف الآثار الصحية لتلوث الهواء.

٤ - تغير المناخ

٦٥ - أصبحت التغيرات المناخية السريعة والأكثر تواترا أكثر وضوحا الآن، ويتوقع حدوث المزيد من الآثار الضارة في السنوات الخمس إلى العشرين القادمة، في حين يذكر البعض أن الاستثمارات الموجهة في الوقت الحالي للتخفيف من مسبباتها هي استثمارات لا تذكر. وأُشير إلى أن ارتفاع تكاليف تعبئة الاستثمارات الضرورية

وحفز اتخاذ إجراء من جانب جميع البلدان للاستجابة لتغير المناخ يمثل أحد المعوقات الرئيسية.

٦٦ - ويؤدي عدم وجود دلائل سوقية واضحة إلى تثبيط همم القطاع الخاص في مجال الاستثمار. وفضلا عن ذلك لا يوجد إلحاح في بعض الأنحاء على اتخاذ تدابير أقوى للتخفيف والتكيف مما يشكل بدوره عائقا أمام تعزيز مشاركة القطاع الخاص في اتخاذ إجراءات عالمية متضافرة لمعالجة المشكلة.

٦٧ - ويعتبر التخفيف والتكيف عنصرين ضروريين في الاستجابة الشاملة الطويلة الأجل. ويشكل عدم وجود قدرة كافية على وضع وتنفيذ خطط التكيف أحد المعوقات وخاصة بالنسبة للبلدان شديدة التعرض لآثار تغير المناخ مما يهدد صميم بقاء بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٦٨ - ومن شأن تحويل وجهة الموارد للتصدي لحالات الطوارئ ذات الصلة بالمناخ، بما في ذلك الكوارث الطبيعية، في بعض البلدان النامية حيث كان يمكن لولا ذلك التحويل توجيه تلك الموارد إلى استثمارات واحتياجات إنمائية أخرى، أن يشكل عائقا رئيسيا أمام تحقيق أهداف جدول أعمال القرن ٢١ وأهداف خطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

٦٩ - وأشار البعض إلى أن الارتفاع النسبي لتكاليف مشاريع آلية التنمية النظيفة التي تنطوي على استخدام الطاقة المتجددة عائقا أمام استخدامها على نطاق أوسع.

٧٠ - ويمثل عدم جمع البيانات وتحليلها والتنبؤ بها على النحو الملائم عائقا أمام فهم ومعالجة الآثار المناخية. ويشمل ذلك البيانات عن: (أ) آثار تغير المناخ على الصعيد الإقليمي والوطني؛ (ب) تكاليف التقاعس عن اتخاذ إجراءات على المديين القصير والطويل؛ (ج) الآثار المترتبة بالنسبة لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية. وتواجه أفريقيا بصفة خاصة عوائق ناشئة عن الفجوة في البيانات والمعلومات.

٧١ - ويشكل انعدام القدرات المالية والتقنية والمؤسسية في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، لمعالجة تغير المناخ والتخفيف من آثاره الضارة عائقا رئيسيا أمام تحقيق النمو الاقتصادي والتخفيف من وطأة الفقر.

٧٢ - وأشار كثيرون إلى أن عدم كفاية التمويل المتاح حاليا في إطار آليات التمويل المتعددة الأطراف لدعم تدابير التكيف في البلدان الضعيفة يشكل عائقا رئيسيا.

جيم – الدروس المستفادة/أفضل الممارسات

١ – تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة

٧٣ – أدى إدراج سبل الحصول على الطاقة ضمن الاستراتيجيات والخطط على الصعيدين الوطني والإقليمي إلى ضمان زيادة التركيز على القضايا المتعلقة بسبل الحصول ضمن الأولويات والميزانيات الوطنية، فضلا عن زيادة التعاون الإقليمي. كما أُدرجت أهداف تحقيق الكفاءة في الطاقة في عدد من الاستراتيجيات الوطنية لتحقيق أحد الأهداف الإنمائية للألفية المتمثل في تخفيف الفقر.

٧٤ – وكان لاعتماد تشريعات سليمة يمكن التنبؤ بها، وأطر عمل تنظيمية، وسياسات ضريبية أثره الحاسم في تعزيز الاستثمار الخاص في قطاع الطاقة وتحسين سبل الحصول على خدمات الطاقة الحديثة لأغراض الطهي والتدفئة وتوليد الكهرباء في المناطق الريفية والحضرية.

٧٥ – وقد حققت بدائل الطهي والتدفئة باستخدام الكتلة الحيوية التقليدية، مثل الغاز النفطي المسيَّل وتحسين مواقد الطهي باستخدام الكتلة الحيوية، فوائد اقتصادية واجتماعية ملحوظة وبتكلفة منخفضة نسبيا. وكانت الاستثمارات المطلوبة متواضعة نسبيا وجذبت إليها التمويل من جانب المانحين عندما مُنحت أولوية في الخطط الإنمائية وورقات استراتيجية الحد من الفقر.

٧٦ – وقد استُخدمت بنجاح تكنولوجيات الطاقة المتجددة، بما فيها مواقد الطهي الحديثة وهاضمات الغاز الحيوي، وأنواع الوقود الحيوي، والألواح الحرارية الأرضية والألواح الهوائية والألواح الشمسية ومرافق الطاقة الكهرمائية الصغيرة من أجل توفير سبل الحصول على خدمات الطاقة الحديثة في عدد من البلدان، بما في ذلك المناطق الريفية فضلا عن بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٧٧ – وتَبين أن مشاركة أصحاب المصلحة والمجتمعات المحلية، لا سيما النساء، عنصر جوهري في إنجاح عملية رسم السياسات العامة ووضع القواعد التنظيمية وتنفيذها، لأن فرص نجاح المشاريع والأنشطة تزيد عند مشاركة المرأة في إعدادها وتصميمها وتنفيذها.

٧٨ – وقد تحققت نتائج إيجابية من مشاريع تيسير الحصول على الطاقة المشتملة على عناصر تساعد على إدرار الدخل. وبفضل تضمين تحليلات التكاليف والفوائد مسائل النهوض بالتعليم وزيادة فرص إدرار الدخل والمزايا الاجتماعية المتمثلة في

تفادي التعرض للوفاة المبكرة وسوء الحالة الصحية للمرأة والطفل، ازدادت دقة التقييمات للإمكانيات التي تنطوي عليها المشاريع وقابليتها للاستمرار.

٧٩ - وتطّلب النجاح في تزويد مناطق ريفية بالكهرباء منحَ امتيازات للقطاع الخاص في بعض الحالات، وتَولِّي الإدارة العامة المباشرة مع تقاسم التكاليف بين الحكومة والجهات المانحة والمجتمعات المحلية والأسر المعيشية في حالات أخرى. واستُخدمت في النهجين كليهما نظم لا مركزية من خارج الشبكة الرئيسية غالبا ما تستخدم تكنولوجيات الطاقة متجددة.

٨٠ - واتضح في حالات كثيرة أن كفاءة الطاقة تتمثل في أنظف مصادر الطاقة وأرخصها وبأنها تساهم في تقليل تلوث الهواء وانبعاثات غاز الاحتباس الحراري. وتم الإقرار أيضا بالفوائد الاجتماعية لتحسين كفاءة الطاقة، بما في ذلك إيجاد فرص العمل وتخفيض تكاليف الصحة العامة. ومن التدابير التي ثبتت فعاليتها في تعزيز كفاءة الطاقة معايير الأداء الإلزامية، وتحديد مواصفات وعلامات الأجهزة والمباني، والحوافز المالية لتطوير التكنولوجيا، وإلغاء الحوافز المضرة، بما يكفل تعظيم أرباح مرافق الطاقة عن طريق تعظيم المبيعات.

٨١ - وتعززت برامج إدارة الطلب الرامية إلى تحسين كفاءة الطاقة وتخفيض الطلب غير المبرر بفضل المشاركة الفعالة للمنظمات غير الحكومية وشركات خدمات الطاقة. وكانت التدابير والقواعد التنظيمية التي تتيح أو تعزز مؤشرات السوق بالغة الفعالية في حفز كفاءة الطاقة. ولصيانة المعدات وتوفير الخدمات المتعلقة بها أهمية في الحفاظ على كفاءة الطاقة.

٨٢ - وشمل تحقيق كفاءة الطاقة وأنشطة استدامة الاستهلاك والإنتاج في بعض البلدان مزيدا من المنتجات والمشتريات وأساليب المعيشة والمباني المستدامة، باعتبارها عناصر متضافرة متآزرة.

٨٣ - وقد اتضح أن برامج تحديد المواصفات والعلامات المتعلقة بالأجهزة والمباني وغيرها من المنتجات تتصف بفعالية التكاليف من حيث كفاءة الطاقة. ومن السهل استعمال ''أفضل'' المعايير ''عالميا'' لوضع مواصفات وطنية. كما تحققت أهم الإنجازات في مجال كفاءة الطاقة في البلدان التي جعلتها جزءا من استراتيجيتها الإنمائية الاقتصادية على الصعيد الوطني.

٨٤ - وكان للحوافز الاقتصادية الإيجابية والسلبية فعاليتها في بعض البلدان من حيث التشجيع على تحقيق كفاءة الطاقة في مجال الصناعة. كما نجحت بعض البلدان

في توخي أهداف متفاوض بشأنها في مجال استخدام الطاقة الصناعية، وكذلك في استخدام قواعد كفاءة الطاقة بالنسبة للمباني.

٨٥ - وتحققت نتائج إيجابية بفضل الجهود الرامية إلى الحد من عمليات إشعال الغاز الطبيعي وإطلاقه والتشجيع على الاستثمار لتحقيق كفاءة الطاقة في الصناعات البتروكيمائية ومصافي النفط، عن طريق التعاون في بعض الحالات فيما بين الدوائر الحكومية والصناعية والمنظمات غير الحكومية.

٨٦ - وساهم تطوير موارد الغاز الطبيعي وهياكله الأساسية في تنويع تشكيلة الإمدادات بالطاقة في بعض البلدان، وكذلك في المساعدة على الحد من تلوث الهواء وانبعاثات غاز الاحتباس الحراري.

٨٧ - وقد شرعت عدة بلدان في تطوير وتطبيق تكنولوجيات متقدمة في مجال الوقود الأحفوري مثل عزل الكربون. وأتاحت الشراكات فرصا هامة للتعاون وتبادل المعلومات ونقل التكنولوجيا على الصعيد الدولي.

٨٨ - وثبتت الفعالية البالغة لوضع خطط وقوانين في مجال الطاقة وتوافر خيارات تكنولوجية ملائمة للأوضاع والقدرات والظروف المحلية والوطنية. وقد يستفاد إلى حد كبير في عملية كهربة المشاريع من تجريب وإدخال مبتكرات جديدة مثل الهواتف الخلوية وغيرها من سبل تكنولوجيات المعلومات.

٢ - التنمية الصناعية

٨٩ - اتضح أن تحقيق التنمية الصناعية مرهون بالاستقرار الاجتماعي والسياسي وسيادة القانون ووجود إطار يمكن التنبؤ به للسياسة العامة والقواعد التنظيمية، وحصول القوة العاملة على قدر كاف من التعليم والتدريب، والاستثمار في الهياكل الأساسية للطاقة والمياه والنقل.

٩٠ - وأسهمت التنمية الصناعية مساهمة قيمة في القضاء على الفقر شريطة مواتاة الأوضاع الدولية والبيئة التمكينية المحلية.

٩١ - وأدى استخدام الموارد الطبيعية على نحو أكثر استدامة في الصناعة إلى تخفيض التكاليف وتعزيز القدرة التنافسية والحد من الآثار البيئية. وتبينت الأهمية الحيوية لتحديد أسعار الموارد بمراعاة التكاليف الكاملة لاستخراجها. واتضح أن التنمية الصناعية تحقق أفضل النتائج في حالة مراعاة طاقة البيئة على التحمل.

٩٢ - وبمقدور الشركات الصناعية الكبرى التي تضم سلاسل إمداد حافلة أن تعزز قدرتها التنافسية عن طريق استخدام قدراتها التقنية لمساعدة مورديها على تحسين كفاءة الطاقة والموارد وتقاسم المكاسب المالية.

٩٣ - وكان توافر خدمات الدعم التقني بالغ الأهمية بالنسبة للشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، التي لولا ذلك لوجدت نفسها أقل قدرة على التنافس من غيرها في ضوء ارتفاع تكاليف المعاملات وغيرها من التكاليف الثابتة، ومنها تلك المتصلة بالتسويق وإيجاد أسواق جديدة ومنح التصديقات.

٩٤ - وبما أن الاحتياجات التكنولوجية والإدارية غالبا ما تختلف من قطاع صناعي إلى آخر، رغم أنها مشتركة داخل القطاع الواحد، تؤدي رابطات الصناعات دورا قيما في بناء قدرات أعضائها. كما يساهم العمال ومنظماتهم مساهمة ملموسة في تحسين الأداء البيئي والاجتماعي لشركاتهم، بما في ذلك جوانب الصحة والسلامة أثناء العمل. واعتُبرت معايير العمل الأساسية لمنظمة العمل الدولية ذات أهمية في هذا الصدد.

٩٥ - وقد تحسن وضع العمال خلال فترات إعادة الهيكلة الصناعية عن طريق إعادة تدريبهم وإعادة توزيعهم واتخاذ تدابير للحماية الاجتماعية.

٩٦ - وبالنظر إلى اتساع ظاهرة العولمة، استطاعت الشركات التي تمتثل لقواعد المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات أن تَنفَذَ بسهولة أكبر في بعض الحالات إلى سلاسل الإمداد العالمية.

٩٧ - واستفادت الجهود الرامية إلى تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج التي لا يمكن استمرارها من التعامل بطريقة متكاملة مع الإنتاج الصناعي والسلوك الاستهلاكي. وتبينت فائدة الإيكولوجيا الصناعية (التكافل الصناعي) كأسلوب للحد من استهلاك الموارد وتوليد النفايات عن طريق استخدام مخلفات شركة ما كمدخلات لشركة أخرى. وتم أيضا اتباع نهج متكامل آخر هو المفهوم الثلاثي المتمثل في التخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستخدام.

٩٨ - وساعد تنظيم حملات التثقيف والتوعية استنادا إلى القيم الثقافية المحلية على تغيير سلوك المستهلكين لاتباع أساليب معيشية أكثر استدامة، مما أعان الأهالي على الاختيار الواعي للمنتجات. وتبين أن خيارات الاستهلاك التي تقوم بها الوكالات الحكومية تؤثر تأثيرا هاما على تطور أسواق أكثر المنتجات استدامة.

٩٩ - وما فتئت الصناعة تؤدي دورا فاعلا في تصميم وإنتاج منتجات أفضل لتلبية احتياجات المستهلكين من أجل زيادة كفاءة الطاقة وإمكانية إعادة التدوير وإضعاف الأثر الإيكولوجي.

١٠٠ - وزادت العولمة من أهمية المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات. فقد أدمجت العديد من الشركات هذا المفهوم فعلا في عملياتها التجارية، واتبعت في ذلك سبلا في جملتها الإدارة المستدامة لسلاسل الإمداد وتطوير منتجات مستدامة وإقامة شراكات على مستوى المجتمعات المحلية بين القطاعين العام والخاص.

٣ - تلوث الهواء/الغلاف الجوي

١٠١ - أمكن الحد بفعالية من تلوث الهواء باتباع نهج متعدد القطاعات، بما في ذلك وضع سياسات تشمل الطاقة والنقل وإدارة النفايات والصحة والمناخ. واستندت السياسات الفعالة الرامية إلى التصدي لتلوث الهواء إلى الصلات الرابطة بين تلوث الهواء وتغير المناخ والتنمية الصناعية والطاقة والتنمية المستدامة.

١٠٢ - وتحسنت نوعية الهواء محليا وإقليميا في حالات شتى بفضل تحديث محطات الطاقة الكهربائية الحرارية والاستعاضة عن الفحم بالغاز الطبيعي كوقود.

١٠٣ - وتبينت فعالية آليات التعاون الدولية مثل الاتفاقيات والاتفاقات القانونية الدولية في التصدي لمشكلة تلوث الهواء البعيد المدى والعابر للحدود.

١٠٤ - ومن التدابير الهامة التي تُتخذ بشكل متزايد للتخفيف من آثار تلوث الهواء وحماية الصحة العامة والبيئة، وضعُ معايير لمراقبة نوعية الهواء ورصدها وإنفاذها.

١٠٥ - وقد خفضت عدة بلديات درجة الاكتظاظ وتلوث الهواء عن طريق تمهيد دروب للمشاة وممرات مستقلة للدراجات والحافلات، فضلا عن نظم عصرية للنقل الجماعي السريع في المناطق الحضرية تحت وفوق سطح الأرض.

١٠٦ - وفي مجال الحد من استهلاك الطاقة وتلوث الهواء وانبعاث غازات الاحتباس الحراري من المركبات الآلية، أحرز بعض البلدان تقدما في (أ) تحسين أنواع الوقود وكفاءة وقود المركبات ومعايير الانبعاثات؛ (ب) اشتراط استعمال المحولات المساعدة وفحص المركبات وصيانتها؛ (ج) الوقف التدريجي لاستعمال البنزين المحتوى على رصاص؛ (د) استحداث مركبات مهجّنة ومركبات متعددة الوقود في بعض البلدان؛ (هـ) تنفيذ تدابير طويلة الأجل لتعزيز استبدال النقل على السكك الحديدية بالنقل البري بالشاحنات.

١٠٧ - ومن الإنجازات المحققة مؤخرا وقف استعمال البنزين المحتوي على رصاص في العديد من البلدان، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

٤ - تغير المناخ

١٠٨ - اتضح أن الأخذ بنهج متكامل إزاء تغير المناخ يكتسي أهمية جوهرية في التصدي بشكل فعال وشامل لهذه الظاهرة ولتحقيق أهداف برنامج أعمال القرن الحادي والعشرين وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، باعتبار أن تغير المناخ سيؤثر على أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة جميعها.

١٠٩ - وقد حققت عدة بلدان نتائج إيجابية بفضل تعميم مراعاة الشواغل المتعلقة بتغير المناخ، بما فيها التدابير الرامية إلى تخفيف آثاره والتكيف معه ومكافحته، وكذلك مسائل مخاطر تغير المناخ وآثاره، في الخطط الإنمائية الوطنية وورقات استراتيجية الحد من الفقر واستراتيجيات التنمية المستدامة. ويمكن للاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة أن تكون أدوات للإدماج، بما في ذلك إدماج الآثار الاجتماعية المترتبة على تغير المناخ ضمن تدابير المكافحة. وقد اتسمت الأهداف المحددة زمنيا، وكذلك الحوافز المالية وغيرها من تدابير السياسة العامة، بالفعالية في بعض البلدان.

١١٠ - وما برح بناء عدة بلدان نامية لقدراتها المؤسسية الوطنية جزء من جهودها المبذولة مؤخرا لإجراء تقييمات وطنية لمخاطر تغير المناخ ووضع استراتيجيات للتخفيف من آثاره والتأقلم معه.

١١١ - كما اتضح أن إزالة التشوهات في قطاع الطاقة، بطرق في جملتها تقليل إعانات الدعم التي تحدث اختلالات، أمر ذو أهمية في تعزيز الطاقة المتجددة وتخفيض انبعاث غازات الاحتباس الحراري.

١١٢ - وساهمت الشراكات الدولية، بما فيها شراكات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، في تنفيذ أنشطة بناء القدرات المتعلقة بتغير المناخ في بعض البلدان، ومن ضمنها الجهود الرامية إلى تعزيز كفاءة الطاقة، والطاقة المتجددة، واستخدام تكنولوجيات أنظف في مجالي الوقود الأحفوري وعزل الكربون.

١١٣ - ويمثل التكييف عنصرا هاما من عناصر التصدي لتغير المناخ، لكنه محدود ولا يمكن اعتباره بديلا عن التخفيف من أثر التغير. غير أن التكييف ما زال يشكل حاجة ماسة بالنسبة للبلدان الضعيفة، لا سيما أقل البلدان نموا والبلدان الجزرية

الصغيرة النامية. وقد تحققت نتائج إنمائية إيجابية بفضل عدد من تدابير التخفيف من آثار تغير المناخ.

١١٤ - كما أظهرت الآثار المترتبة على ما حدث مؤخرا في مختلف أنحاء العالم من ظواهر مناخية بالغة السوء قيمةَ الاستثمار حاليا لصالح التدابير الوقائية بدلا من صرف نفقات باهظة على التدابير المتخذة لاحقا في حالات الطوارئ.

دال - وسائل التنفيذ

١١٥ - لوحظ أن التمويل الحكومي في البلدان النامية، حتى ولو تم استكماله بالمساعدة الإنمائية الرسمية، قاصر عن الوفاء باحتياجات الاستثمار الكبيرة في الطاقة في البلدان النامية، وبصفة خاصة في البلدان الأفريقية. فالتمويل من القطاع الخاص ضروري. وقد كان دور الحكومات بالغ الأهمية بالنسبة لما تحقق من النجاح في العديد من الحالات، حيث أنه يخلق بيئة سياسة عامة مواتية لمشاركة القطاع الخاص بفضل إقرار التشريعات السليمة، والأحكام الواضحة والشفافة، والسياسات الضريبية التي يمكن التنبؤ بها، وآليات اقتسام المخاطر. وقد وفر القطاع العام أيضا أموال بدء التشغيل كمساندة مالية لجذب أموال القطاع الخاص. ولكن لوحظ أنه، حتى مع بذل الحكومات قصارها لإيجاد ظروف إطارية مواتيةٍ، إلا أن الاستثمار لا يتاح بسهولة لتلك الأغراض.

١١٦ - ولاحظت بعض البلدان أن البلدان الصناعية لا تفي في الوقت الحالي بالتزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وقد أشير إلى الوفاء بالالتزامات الدولية بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية، بما فيها تلك التي أتفق عليها في مونتيري، وإلى فتح فرص تجارية جديدة عن طريق إزالة الحواجز التجارية التي تواجهها المنتجات الصناعية والزراعية، وإلى تنفيذ تدابير تخفيف الديون، على أنها أمور بالغة الأهمية بالنسبة للبلدان النامية، وبصفة خاصة في أفريقيا، وبالنسبة لأقل البلدان نموا، وللدول الجزرية الصغيرة النامية، في الوفاء بالأهداف والغايات المدرجة في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ بشأن تسخير الطاقة من أجل التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الهواء/الغلاف الجوي وتغير المناخ.

١١٧ - وتم التشديد على الأثر الإيجابي الذي يمكن أن ينجم عن مزيد من التعاون من قِبَل المانحين على الصعيدين الوطني والمحلي في مجال مواءمة المساعدة الإنمائية الرسمية مع أولويات التنمية الوطنية وتحسين إمكانية التنبؤ بتدفقات المساعدة الإنمائية

الرسمية وفعاليتها، حيث يقوم العديد من المشاريع الاستثمارية، لا سيما في قطاع الطاقة، على كثافة رأس المال ويتطلب تمويلا مستقرا لفترة زمنية طويلة.

١١٨ - ويمكن أن توفر القروض والإعانات المحددة الهدف حلولا إزاء التكاليف الأولية المرتفعة التي تكفل حصول الفقراء على خدمات الطاقة الحديثة. وتشمل خيارات التمويل مشاريع التمويل الصغرى والصناديق الدائرة والقروض ذات فترات السداد الطويلة. ويمكن للتبرعات العينية أن تشكل خيارا في هذا الصدد.

١١٩ - وما زال الأمر بحاجة لإعانات الطاقة المحددة الهدف لضمان حصول الفقراء على الطاقة. ولكن، مع الارتفاع العالمي لأسعار الطاقة يواجه العديد من الحكومات خيارا صعبا يتمثل إما في قطع إعانات دعم الطاقة، ومن ثم مخاطر الاستياء العام، أو في خفض نفقات الميزانية الأخرى. وتشير التقديرات إلى أن الزيادة في فواتير استيراد الطاقة بالبلدان النامية المثقلة بالديون في عام ٢٠٠٥ كانت أكبر بعدة أمثال من إجمالي نظام تخفيف الديون المتفق عليه في اجتماع قمة غلين إيغلز لمجموعة الثمانية.

١٢٠ - وربما يمكن لتمويل المشاريع الصغرى والصغيرة الأخرى، أن تتيح تشجيع منظمي المشاريع المحليين، بمن فيهم النساء، على بدء أعمال تجارية لتوفير خدمات الطاقة اللامركزية إضافة إلى مشاريع أخرى صغرى أو صغيرة أو متوسطة الحجم.

١٢١ - ولقد استخدمت بعض البلدان صناديق استهلاك الديون لتقديم منح للصناعة لاستثمارها في تقنيات إنتاجية أنظف، ولكن لن تتمتع تلك المنح بصفة الاستدامة بدون تحديد الموارد من قبل الحكومة أو المانحين. وستعتمد الصناديق الدائرة القابلة للتشغيل على إقناع منظمي المشاريع الحرة، وبصفة خاصة أصحاب المشاريع الصغرى أو الصغيرة أو المتوسطة الحجم، بالجدوى التجارية لتلك الاستثمارات. ويمكن للتركيز المبدئي على خيارات الإنتاج الأنظف ''بدون تكلفة'' أو ''بتكلفة منخفضة'' أن يكون مفيدا في هذا الصدد.

١٢٢ - وقد نجحت الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بما فيها شراكات مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، في دعم الموارد الشحيحة للقطاعين العام والخاص، وتشجيع مشاركة العديد من أصحاب المصلحة، وتيسير انتشار التكنولوجيا. وينبغي تشجيع التآزر والتعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص وقطاع المال.

١٢٣ - وافتتح البنك الدولي إطار استثمار في مجال الطاقة النظيفة والتنمية، مصمما لتوجيه التمويل في مجالات الحصول على الطاقة، والتكاليف المتزايدة لتكنولوجيات الطاقة ذات المحتوى الكربوني المنخفض، والتكيف مع تغير المناخ.

١٢٤ - وتواجه الاستثمارات في مشاريع كفاءة استخدام الطاقة، ومشاريع الطاقة المتجددة، في كثير من الأحيان صعوبة معينة تتمثل تحديدا في جذب التمويل التجاري. وقد كان مرفق البيئة العالمية يعمل مع القطاع المصرفي في العديد من البلدان لدعم تمديد التمويل لمثل هذه المشاريع. وأشير إلى الضمانات الجزئية للقروض كأحد أشكال التمويل المبتكرة لدعم الإقراض من القطاع الخاص للاستثمارات في مشاريع كفاءة استخدام الطاقة، والطاقة المتجددة.

١٢٥ - ويمكن لضمان التمويل الكافي لمرفق البيئة العالمية وتبسيط إجراءاته أن يعززا من فعاليته.

١٢٦ - كما يمكن أيضا لآلية التنمية النظيفة أن تعزز الاستثمار المقدم من القطاع الخاص في تمويل مشاريع كفاءة استخدام الطاقة، والطاقة المتجددة. على أن تحسين وتبسيط إجراءات آلية التنمية النظيفة يمكن أن يساعد بدوره في تلبية احتياجات المجتمع من الطاقة واحتياجات التنمية المستدامة، فضلا عن أن جهود بناء القدرات ستمكن البلدان النامية، وبصفة خاصة البلدان الأفريقية والدول الجزرية الصغيرة النامية، من الاستفادة بدرجة أكبر من آلية التنمية النظيفة. وبالمثل، يمكن أن يشارك في هذا المجال مؤسسات التمويل الدولية، بما في ذلك المؤسسة المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية.

١٢٧ - ويمكن للبلدان النامية، لا سيما البلدان الأفريقية والدول الجزرية الصغيرة النامية، أن تستفيد من ازدياد التعاون الدولي في مجالات نقل التكنولوجيا وبناء القدرات المؤسسية والتقنية، بما في ذلك دعم المؤسسات المالية المتعددة الأطراف.

١٢٨ - ويعد نقل ونشر التكنولوجيات السليمة بيئيا بأسعار رخيصة أمرا هاما لمساعدة البلدان النامية في بلوغ هدف التنمية المستدامة. ويمكن لحماية حقوق الملكية الفكرية، وتعزيز التعاون في مجال العلم والتكنولوجيا، ودعم البحث والتطوير في البلدان النامية، أن تكون أمورا فعالة في دعم تطوير التكنولوجيا وتكييفها ونقلها. وستؤدي الحوافز الحكومية وحوافز السوق بهدف اعتماد التكنولوجيا النظيفة وكفاءة استخدام الطاقة والموارد الطبيعية الأخرى إلى تيسير هذا النقل.

١٢٩ - ويمكن لسلاسل الإمداد العالمية، وللروابط الأخرى القائمة بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة، مثل برامج التوجيه التعليمي، أن تشكل قناة هامة لانتقال الإنتاج المستدام وتكنولوجيات المُنتَجات، وتعزيز الإنتاج الأنظف من قبل مؤسسات البلدان النامية المشترِكة في سلاسل الإمداد المذكورة أعلاه.

١٣٠ - وقد أُبرِزت الحاجة المستمرة للتدريب، وبناء القدرات، وتشجيع زيادة الوعي فيما يتعلق بميزات الاستخدام الكفء للطاقة من قبل المصانع والحكومات والأسر المعيشية. ومن شأن بناء القدرات والتدريب المُوَجَهين تحديدا إلى صانعي القرار، إتاحة اتخاذ القرار بطريقة أفضل بشأن مشاريع النقل العام والبنى الأساسية في البلدان النامية.

١٣١ - وعلى مستوى المشروع، فإن بناء القدرات والتدريب في عدد من المجالات سيكون مفيدا. ففي قطاع الطاقة، ينظر إلى وضع خطط عملية للنشاط التجاري بالإضافة إلى صيانة وتشغيل وإصلاح تكنولوجيات الطاقة، على أنها أمور هامة. وفي قطاع الصناعة، سلط الضوء على تدريب المدراء في مجال المشاريع الصغرى أو الصغيرة أو المتوسطة الحجم في نطاق من المهارات يشمل إدارة العمليات، والتسويق، والإدارة المالية، والتفاوض مع العملاء والموردين. ويُعتَبر التدريب الفني للمهندسين والعاملين أمرا بالغ الأهمية أيضا من أجل القدرة التنافسية للمشاريع الصغرى أو الصغيرة أو المتوسطة الحجم. ويلبي عددٌ من جهود التعاون الإنمائي بعضاً من تلك الاحتياجات، وقد كان القطاع الخاص عنصرا فاعلا وهاما من حيث التعاون عبر سلاسل الإمداد.

١٣٢ - ويعد تثقيف الجمهور ورفع الوعي عنصرين رئيسيين في تشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة إلى جانب التشريعات، ولوائح التنظيم، والجهود الطوعية التي تبذلها الأسر المعيشية، ودوائر الأعمال التجارية والصناعة، والقطاع العام. وقد بدأ نشاط فرقة عمل معنية بالتثقيف لأغراض الاستهلاك المستدام لبناء جسر ربط بين عملية مراكش وعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة.

١٣٣ - ويُنظر إلى تقوية التعاون فيما بين دول الجنوب في مجالات الطاقة المتجددة والتقنيات المتقدمة للوقود الأحفوري على أنها خيار يبشر بالخير بشكل خاص فيما يتعلق باقتسام المعلومات والبيانات لمصلحة البلدان النامية الأخرى. وسيفيد هذا التعاون من المساعدة الفعالة عن طريق بناء القدرات والبحوث التكنولوجية والانتشار. ومن شأن المساعدات المقدمة بين الشمال والجنوب، وإشراك جماعة المانحين دعما لهذا التعاون فيما بين دول الجنوب، أن تيسر هذا العمل بدرجة كبيرة. وقد ذكر بأن خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات مفيدة في توجيه التعاون في مجال التكنولوجيا وبناء القدرات.

هاء – التحديات المستمرة

١٣٤ – ما زال التصدي للمواضيع الأربعة في هذه المجموعة في سياق الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة واستراتيجيات الحد من الفقر يشكل أولوية عاجلة. ويمكن لتقسيم الغايات والأهداف العامة والطويلة الأجل إلى عناصر محددة وقصيرة الأجل أن يساعد على تقييم الاحتياجات وتحديد الأولويات وجذب الاستثمارات والدعم من المانحين.

١٣٥ – وهناك إدراك للحاجة المستمرة لاتباع طرائق أفضل في تحديد وتقييم الفوائد الاجتماعية الناجمة عن مشاريع التنمية المستدامة، وبصفة خاصة الفوائد في المجال الصحي، من أجل تحسين تصميم المشاريع وبناء الدعم الجماهيري، وتعبئة التمويل.

١٣٦ – كما أن تأمين تمويل القطاع الخاص للاستثمار في قطاعي الطاقة والصناعة، وبصفة خاصة في مجالات كفاءة استخدام الطاقة، والطاقة المتجددة، والإنتاج الأنظف للطاقة، يظل تحديا رئيسيا.

١٣٧ – ويعد الحكم الرشيد، وتدابير مكافحة الفساد، وتهيئة بيئة التيسير والتمكين، أمورا بالغة الأهمية لجذب استثمارات القطاع الخاص.

١٣٨ – ويحتاج الأمر إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال البحث والتطوير بشأن تكنولوجيات جديدة وفعالة من ناحية التكلفة ومستدامة في قطاعي الصناعة والطاقة، وفي النشر الواسع للمعلومات المتعلقة بتلك التكنولوجيات.

١٣٩ – وتواجه البلدان تحديا مستمرا يتمثل في فك الاقتران بين النمو الاقتصادي وإنبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

١٤٠ – ولقد دعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية مجموعة متنوعة من المشاريع الإرشادية، بما فيها برامج تدقيق استهلاك الطاقة وأنظمة الإنتاج الأنظف، ولكن يظل دعم ومحاكاة تلك المبادرات تحديا ماثلا حيث يرجع ذلك جزئيا إلى الافتقار للتمويل التجاري.

١٤١ – وهناك حاجة مستمرة لتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج التي لا يمكن استمرارها، على أن تتسلم البلدان النامية زمام الريادة في هذا المجال. وما زالت عملية مراكش، التي تضم فرق العمل الابتكارية ذات الطابع العملي التي نتجت عن اجتماع الخبراء الدولي الثاني في كوستاريكا، تواصل مساهمتها الملموسة في تشجيع استدامة الإنتاج والاستهلاك.

١٤٢ - ويعد التنسيق المُعَزَّز للسياسات، مع تكامل ومشاركة جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك ما يتم عن طريق الشراكات، أمرا مهما للجهود الفعالة من ناحية التكلفة لمعالجة مسائل الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، وقضايا التنمية الصناعية، وتلوث الهواء، وتغير المناخ.

١٤٣ - ولقد كان لبناء القدرات المُعَزَّز والتعليم وزيادة الوعي، وبصفة خاصة بين صفوف النساء والشباب، دور هام في التخطيط والتنفيذ على المستويين المحلي والوطني.

١٤٤ - ويظل التَحوُّل لتكنولوجيات الطاقة الأنظف بتكلفة معقولة أمرا ضروريا. والاحتياجات العالمية من الطاقة كبيرة، وأسعار الطاقة متقلبة، لدرجة أنه ستكون هناك حاجة لاستكشاف جميع خيارات الطاقة، مع المحافظة في نفس الوقت على سلامة البيئة وكفالة التنمية الاجتماعية الاقتصادية.

١٤٥ - كما يظل أمن الطاقة، بالنسبة لكل من المنتجين والمستهلكين، تحديا مستمرا.

١٤٦ - وستدعو الحاجة للتصدي للعوائق المؤسسية والقانونية والتقنية التي تحول دون الاستخدام والتعميم الفعالين من ناحية التكلفة لتكنولوجيات احتجاز واختزان الكربون فضلا عن فصل الكربون.

١٤٧ - ولزيادة نصيب الطاقة المتجددة من إجمالي الإمدادات من الطاقة، ولتعزيز الكفاءة في استخدام الطاقة، يحتاج الأمر لمزيد من الجهود في مجال دعم السوق عن طريق الآليات التمويلية المبتكرة، وزيادة الاستثمارات، وتسريع خُطى البحث والتطوير، وإصدار التشريعات الملائمة، والتعليم، وزيادة الوعي، وتبادل المعلومات والبيانات.

١٤٨ - ويمكن بلوغ هدف التغلب على عائق التكلفة من أجل جعل تكنولوجيات الطاقة المتجددة قادرة على المنافسة اقتصاديا عن طريق زيادة إنتاج ونشر تلك التكنولوجيات. ويظل توجيه مزيد من الأموال الاستثمارية المتعلقة بتقليل نسبة الكربون، إلى المشاريع الريفية الصغيرة الحجم الخاصة بالطاقة المتجددة يمثل تحديا كبيرا.

١٤٩ - وقد حدد البعض تكنولوجيات الطاقة النووية كخيار محتمل للإمدادات في البلدان المعنية بهذا الأمر. وبالنسبة لتلك البلدان يكمن التحدي في كفالة حلول سليمة بيئيا ومقبولة اجتماعيا وفعالة من ناحية التكلفة، كما يكمن في معالجة نواحي السلامة النووية والإدارة المأمونة للوقود المستهلك وللنفايات المتخلفة، إضافة إلى شواغل الجمهور بشأن تلك المسائل.

١٥٠ - وتدعو الحاجة لمزيد من التعاون التقني بشأن تكنولوجيات الطاقة المتقدمة، بما في ذلك التكنولوجيات المتقدمة للوقود الأحفوري الأنظف.

١٥١ - كما سيؤدي توسيع التعاون الأكثر فعالية بين شركات البترول للقضاء على اشتعال الغاز وإطلاقه إلى مساهمة ملموسة في خفض انبعاث غازات الاحتباس الحراري والحفاظ على موارد الطاقة وضمان المزيد من إمداداتها.

١٥٢ - ويتطلب الأمر تناسق الجهود لتيسير الحصول على خدمات الطاقة الحديثة، بما في ذلك أنواع الوقود اللازمة للطهي والتدفئة والكهرباء. وأما المشاكل، التي من قَبيل كيفية النهوض بخدمات الطاقة، والدفع مقابل التكلفة الأولية العالية، وزيادة وعي الفقراء بشأن خيارات الطاقة، فهي تحديات رئيسية أمام بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

١٥٣ - ويعتبر التوسع في خدمات الطاقة الحديثة، مثل الكتلة الإحيائية المحسنة ووقود الطهي الأنظف، ذا أهمية في الحد من تلوث الهواء داخل الأماكن المغلقة مما يكفل حماية صحة النساء والأطفال والحفاظ على البيئة.

١٥٤ - ويلزم أن تكون الاعتبارات الجنسانية، وتلبية احتياجات الفقراء والنساء والأطفال الريفيين من الطاقة، جزءا لا يتجزأ من تخطيط الطاقة ومشاريعها. وهناك حاجة لوضع المرأة في مركز اتخاذ القرار والإدارة. ويمكن أن يكون للجمع بين سبل الحصول على الطاقة والمشاريع والتدابير المدرة للدخل، فوائد إضافية للنساء ولمجتمعاتهن، كما يمكن أن يساهم في تحقيق الاستدامة الشاملة.

١٥٥ - ومن التحديات الهامة أيضا ضمان إفادة البلدان النامية اقتصاديا من خلال مشاركتها في إنتاج وتجارة أنواع الوقود الإحيائي.

١٥٦ - كما أن زيادة المواءمة الإقليمية بين المعايير، وعلامات الأجهزة الاستهلاكية، ونوعية الوقود، وضوابط الرقابة على التلوث الناتج عن المركبات، أمور بالغة الأهمية في مجموعها.

١٥٧ - ويلزم أيضا زيادة التركيز على كفاءة استخدام الطاقة بقطاع النقل، بما في ذلك النظر في استخدام نظم المرور العابر السريع بالحافلات ومعايير كفاءة استخدام الوقود بالمركبات.

١٥٨ - وبينما تتاح فرص لتحقيق المزيد من كفاءة استخدام الطاقة عبر تدابير التعريفة الجمركية، إلا أنه ينبغي موازنة تلك التدابير مع الشواغل المتمثلة في تيسير الحصول على ذلك والقدرة على تحمّل الأسعار، لا سيما بالنسبة للفقراء.

١٥٩ - وتدعو الحاجة إلى استنباط طرق مبتكرة لتحديث أسطول المركبات بحيث لا يتمّ إقصاء الفقراء عن السوق لعدم قدرة سلعهم على المنافسة بسبب تكلفتها المرتفعة ويتركون دون خدمات نقل مناسبة للوصول إلى فرص للعمالة والرعاية الصحية والتعليم.

١٦٠ - ويلزم تحسين التنسيق بين الوزارات المحلية للطاقة والنقل واستغلال الأراضي وبين الحكومة والقطاع الخاص. ويتعيّن إيلاء اهتمام لتخطيط استغلال الأراضي تخطيطاً أفضل كتحديد المراكز السكنية والمراكز التجارية ومراكز العمل بغية تحقيق وفورات في الطاقة.

١٦١ - ومراعاة أوجه التنوع البيولوجي في سياسات التخطيط للطاقة يمكن أن تكون مفيدة في التخفيف إلى أدنى حد من الآثار السلبية لتوفير الطاقة على التنوع البيولوجي والغابات والأراضي الزراعية.

١٦٢ - ولا تزال كفالة وجود نظام تجاري عالمي مفتوح أمام السلع الزراعية والصناعية والبيئية مثل منتجات كفاءة استخدام الطاقة ومنتجات الطاقة المتجددة تمثل تحديا.

١٦٣ - كما لا يزال يتعين إزالة الحواجز التجارية أمام المنتجات الصناعية والزراعية ذات الأهمية بالنسبة للبلدان النامية، وبالأخص أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. وهذه العوائق تجعل من المتعذر تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيه تلك المتضمنة في إعلان الأمم المتحدة للألفية، التي أعيد تأكيدها في نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، ونتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى. وسيشكل التوصل إلى نتائج ناجحة لجولة الدوحة للتنمية من حيث المبدأ، مساهمة هامة في بلوغ هذا الهدف.

١٦٤ - كما تدعو الحاجة إلى بناء القدرات في المجال التجاري للبلدان النامية، وبالأخص أقل البلدان نمواً، من أجل الاستفادة بصورة كاملة من فوائد التجارة. ومن بين المجالات ذات الأولوية المشار إليها: التنويع التجاري؛ والتفاوض مع كبرى الشركات المتعددة الجنسيات؛ وتوفير المعلومات بشأن المعايير الدولية للمنتجات؛ والاختبار ومنح الشهادات؛ وتبسيط إجراءات الجمارك.

١٦٥ - ويلزم تحسين الفهم في مجال تهيئة بيئة محلية مؤاتية للاستثمار، ومباشرة المشاريع الحرة، وتوفير فرص العمل، بالأخص في قطاعي الطاقة والصناعة، استناداً إلى تحليل العقبات الرئيسية. ويمكن أن يشكل إنشاء مرفق لتهيئة مناخ الاستثمار من أجل أفريقيا للمساعدة على تحسين أطر الاستثمار المحلي والأجنبي خطوة إيجابية إلى الأمام.

١٦٦ - وستظل العولمة والتغير التكنولوجي تشكلان تحديا للحكومات والمؤسسات والعاملين في سعيهم للتكيف مع التغير في الطلب على المهارات، وكفالة توفير فرص كافية لإعادة التدريب وإعادة التوظيف لأولئك الذين تغيرت مواقعهم أو وظائفهم نتيجة لهذه العملية وتوفير فرص عمل جديدة للعمال غير المهرة.

١٦٧ - ويلزم إيلاء المزيد من الاهتمام للتعاون الدولي من أجل توفير عمليات مراجعة للطاقة ومساعدة تقنية لاعتماد طرائق للإنتاج أكثر نظافة وأكثر كفاءة، بما في ذلك من خلال إنشاء مراكز وطنية للإنتاج الأنظف.

١٦٨ - كما سُلط الضوء على الحاجة المستمرة لتوفير التدريب وبناء القدرات والعمل على زيادة الوعي بمزايا الكفاءة في استخدام الطاقة والموارد في الصناعة والحكومات والأسر المعيشية.

١٦٩ - كما أقر معظم البلدان بأن المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات، كسمة دائمة لثقافة العمل التجاري معتمدة من جانب قطاع عريض من مجتمعات الأعمال التجارية الدولية والوطنية كقواعد أساسية للممارسات التجارية الجيدة، هي عامل أساسي لبلوغ أهداف التنمية المستدامة.

١٧٠ - ويمكن لشركات القطاع الخاص المهتمة بمتابعة مبادرات المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركات، الاستفادة من خدمات تبادل المعلومات وإقامة الشبكات التي قد تساعدها في تحديد المشاريع المبشرة بالخير في البلدان النامية التي قد تختار الاستثمار فيها.

١٧١ - ولا تزال الزراعة ذات أهمية بالنسبة لفرص العمالة والناتج المحلي الإجمالي في كثير من البلدان النامية، ويلزم تعزيز الروابط بين الزراعة والصناعة، وذلك على سبيل المثال، من خلال تنمية قطاع معالجة المنتجات الزراعية، بما فيه أنواع الوقود الحيوي الحديثة، وإنتاج مدخلات لزراعة أكثر استدامة.

١٧٢ - ولا تزال معالجة تلوث الهواء في الأماكن المغلقة وآثاره الصحية على المرأة والطفل الناجمة عن استعمال وقود الكتلة الحيوية التقليدي في الطبخ والتدفئة تشكل تحدياً هائلا.

١٧٣ - كما تدعو الحاجة إلى تعزيز التعاون دون الإقليمي والإقليمي والدولي وتبادل الخبرات والمعلومات من أجل دعم وتعزيز جهود البلدان، بالأخص البلدان النامية، لمعالجة تلوث الهواء بطريقة متكاملة وشاملة مع مراعاة الآثار الناشئة عن قطاع الطاقة والصناعة وإدارة النفايات والنقل والزراعة، واتخاذ تدابير متنوعة تشمل سن التشريعات ورصدها وإنفاذها وتقديم الحوافز والدعم التقني والتعليم والتدريب.

١٧٤ - وستساعد مواصلة تعزيز التآزر والتعاون بين المؤسسات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك وكالات وبرامج الأمم المتحدة، في العمل على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

١٧٥ - ويلزم اتباع نُهج مبتكرة في التخطيط الحضري، ويشمل ذلك تخطيط استغلال الأراضي وإدارة شبكة النقل العام وحركة المرور، من أجل إدارة نوعية الهواء في المناطق الحضرية مع إشراك جميع أصحاب المصالح في عملية اتخاذ القرارات والتنفيذ.

١٧٦ - كما تدعو الحاجة إلى المزيد من النظر في طرائق معالجة تلوث الهواء الناجم عن النقل البحري والطيران وتطويرها.

١٧٧ - والتحديات المستمرة المتعلقة بحماية طبقة الأوزون الستراتوسفيرية بموجب بروتوكول مونتريال تشمل التجارة غير المشروعة بالمواد المستنفدة للأوزون الستراتوسفيري وإيجاد بدائل سليمة بيئياً ورخيصة الثمن ومأمونة لمواد مثل بروم الميتيل ومركبات الهيدروفلوروكربون.

١٧٨ - ونظراً للحاجة المستمرة لاتخاذ تدابير لتخفيف الآثار والتكيف من جانب أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من البلدان النامية الضعيفة، فإن من الممكن لإجراء تقييم عالمي للمخاطر أن يساعد في زيادة الوعي بنطاق ومدى التحديات التي يمثلها تغير المناخ، في نطاق الأطر القائمة وفي سياق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

١٧٩ - وهناك حاجة مستمرة لبناء قدرة البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، والحد من ضعفها، بما في ذلك من خلال تنمية ونشر المحاصيل المقاومة للجفاف وغيرها من تكنولوجيات التكيّف.

١٨٠ - وما زالت عملية المناقشات الدولية ذات المسار المزدوج بشأن تغير المناخ تتطلب دعم جميع البلدان.

١٨١ - كما جرى التأكيد على مسؤولية البلدان المتقدمة النمو في أن تأخذ زمام المبادرة باتخاذ تدابير تتعلق بتغير المناخ بما يتماشى مع مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة في الوقت نفسه.

١٨٢ - ويواجه المجتمع الدولي التحدي المستمر المتمثل في نوعية هيكل الحوافز الذي يمكن النظر فيه لمساعدة البلدان التي تعتمد سياسات وتتخذ تدابير لحماية غاباتها والخدمات البيئية التي تقدمها.

١٨٣ - كما يمكن للنهوض بوعي الجمهور بقضايا تغير المناخ أن يساعد في التأثير على السلوك الشخصي وحشد التأييد للتدابير العامة.

١٨٤ - ولا يزال تناول احتياجات وحالات البلدان الضعيفة، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، فيما يتعلق بأنشطة نقل التكنولوجيا والتمويل وبناء القدرات لتخفيف الآثار المترتبة على تغير المناخ والتكيف معها يشكل مسألة ملحة إلى حد بعيد بالنسبة لهذه البلدان. وبينما لا تساهم الدول الجزرية الصغيرة النامية سوى بحد أدنى في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري فهي تواجه أعظم المخاطر من تغير المناخ.

١٨٥ - وتعتبر آلية التنمية النظيفة والتنفيذ المشترك لبروتوكول كيوتو وسيلتين تبشران بالخير لتعزيز دعم الجهود الوطنية الرامية إلى التوسع في استخدام الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة واستخدام تكنولوجيات متقدمة وأنظف لتوليد الطاقة من الوقود الأحفوري بما في ذلك عن طريق نقل التكنولوجيا. وأشار البعض، إلى أن الأمر يتطلب، مع ذلك، اتخاذ إجراءات بشأن التكاليف المرتفعة لدورة مشاريع آلية التنمية النظيفة.

١٨٦ - ويتسم تعزيز العمل والتعاون الدوليين بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو بالأهمية بالنسبة للعديد من البلدان.

١٨٧ - ويمكن لتعزيز النظام العالمي لمراقبة المناخ أن يقدم مساهمة هامة في تقييم تغيّر المناخ والاستجابة له.

رابعاً - المناقشات الإقليمية

١٨٨ - استندت المناقشات الإقليمية إلى تقارير نتائج اجتماعات التنفيذ الإقليمية التي نظمتها اللجان الإقليمية بالتعاون مع شعبة التنمية المستدامة/إدارة الشؤون

الاقتصادية والاجتماعية، قبل انعقاد الدورة الرابعة عشرة للجنة وعروض أعضاء حلقات المناقشة المدعوين.

ألف – أفريقيا

١٨٩ – شدّد المشاركون على أن القضاء على الفقر شرط لتحقيق التنمية المستدامة. وبالنسبة لتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، حدّد عدم كفاية أطر السياسة والأطر القانونية وتدني الإنتاج الإجمالي من الطاقة باعتبارها تحديات وقيودا. وبينما أعاقت الحواجز الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة إحراز تقدم في التنمية الصناعية، فقد تحقق تقدم في إدماج استراتيجيات التنمية الريفية ضمن التخطيط الإنمائي الأوسع نطاقاً. وأبرز المجتمعون ريادة الاتحاد الأفريقي وبالأخص الدور المحوري للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

١٩٠ – وبالرغم من استمرار الكتلة الحيوية في توفير معظم الطاقة المستخدمة من قبل السكان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أشار عدد من الوفود إلى أن القارة تمتلك موارد غزيرة للطاقة، بالأخص الطاقة الكهرمائية وغيرها من مصادر الطاقة المتجددة التي يمكن تنميتها بمساعدة التعاون الدولي. ومع ذلك، فإن استغلال هذه الموارد سيتطلب استثمارات إضافية هامة، وتعزيز الأطر القانونية والتنظيمية وتعاوناً أمتن مع الشركاء. ونظراً للتحديات الكبيرة المتعلقة بالطاقة التي تواجه المنطقة، كان هناك اتفاق على أن قضايا الطاقة لم تحظَ في السابق بالأولوية الكافية من طرف الحكومات الأفريقية ومن طرف الشركاء في التنمية على السواء، كما يتجلى في عدم الاهتمام بالطاقة في ورقات استراتيجية الحد من الفقر. ومع ذلك، فقد شهدت الطاقة بروزاً جديداً على جدول أعمال القارة، وكما يتجلى في نتائج مؤتمر الاتحاد الأفريقي الأول للوزراء المسؤولين عن الطاقة الكهربائية المنعقد في أديس أبابا، يومي ٢٣ و ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٦.

١٩١ – وأُعرب عن القلق من تدنّي مستوى التنمية الصناعية في أفريقيا، الذي يقل كثيراً عن المتوسط العالمي وفقاً لجميع المقاييس. بالرغم من ذلك ستحظى البلدان الأفريقية بتحركها قدماً بفرصة متاحة لتجنب مشاكل التصنيع السابقة من خلال اعتماد تكنولوجيات إنتاج أنظف.

١٩٢ – وأشير أيضاً إلى أن الآثار الضارة لتغير المناخ تؤثر تأثيرا بالغاً على البلدان الأفريقية بشكل خاص نظراً لضعفها وتدني قدرتها على التكيف. كما أشير إلى حالة الدول الجزرية الصغيرة النامية الأفريقية التي يجعل اعتمادها على استيراد الوقود

الأحفوري ضعيفة أمام صدمات الأسعار ويبطئ خطى التنمية المستدامة في المناطق الريفية بها.

١٩٣ - ونظراً للتحديات الخاصة التي تواجه أفريقيا، فقد أكّد المشاركون على أنه يمكن معالجة توسيع فرص الحصول على الطاقة الحديثة، وبالأخص عن طريق كهربة الريف، والتنمية الصناعية وتلوث الهواء وتغير المناخ، وذلك من خلال شراكة فعالة، بما في ذلك تعزيز المعونة الإنمائية وجعلها أكثر كفاءة، والوصول إلى الأسواق، ودعم بناء القدرات، ونقل التكنولوجيا. كما ينبغي لمبادرات توسيع الحصول على الطاقة الحديثة أن تضم البعد الجنساني. وأشير إلى قيمة تبادل الخبرات بين المناطق بشأن بعض القضايا كتلوث الهواء عبر الحدود.

باء - غرب آسيا

١٩٤ - ولاحظ المشاركون التباين الشاسع في موارد التنمية والطاقة بين الدول المنتجة للنفط والدول غير المنتجة للنفط. فبالرغم من أن النفط والغاز الطبيعي يمثلان أكبر قطاع اقتصادي في المنطقة، فإن أكثر من ٢٠ في المائة من سكان الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا لا يزالون يفتقرون إلى خدمات الطاقة الحديثة. وسيشكل توفير الطاقة لسكان بلدانهم مع كفالة إمداد السوق الدولية بطاقة يمكن الاعتماد عليها تحدياً متزايداً.

١٩٥ - وشددت بعض الوفود على أن تلبية الطلب العالمي للحصول على طاقة رخيصة الثمن مع الحد من الآثار البيئية يتطلب تشجيع استخدام وقود أحفوري أنظف وطاقة متجددة بطريقة متوازنة ومعقولة. وسيكون استخدام تكنولوجيات الوقود الأحفوري المتقدمة، كاستخلاص الكربون وتخزينه، هاماً في الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ويتطلب ذلك تطوير التكنولوجيا ونقلها بما في ذلك من خلال التعاون الإنمائي والمساعدة التقنية. ولقد أثبتت مشاريع متنوعة قدرة مصادر الطاقة المتجددة على تقديم الخدمات لفقراء المناطق الحضرية والريفية، بما في ذلك سخانات الماء الشمسية والاستخدامات الفولطاضوئية الصغيرة النطاق. والمزارع الكبيرة النطاق العاملة بطاقة الرياح ومحطات توليد الطاقة الحرارية الشمسية التي تعمل على أساس الدورات المشتركة لديها أيضاً إمكانات، ومع ذلك فإن الطاقة المتجددة تمثل فقط ٠،١ في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة في المنطقة. ومن العقبات التي تقف حائلاً أمام زيادة استخدامات الطاقة المتجددة عدم توافر الدعم السياسي وارتفاع التكاليف وقلة رأس المال اللازم للاستثمارات وعدم الوعي بالتكنولوجيات الجديدة.

١٩٦ - وأدى عدد من البرامج الهادفة إلى تحسين كفاءة استخدام الطاقة المنفذة في المنطقة إلى تحسين الخبرات المحلية. وتتضمن خيارات السياسة التي أخذ بها لتحسين استدامة الطاقة وكفاءة استخدامها: التحول من استخدام النفط إلى استخدام الغاز الطبيعي؛ ورفع مستوى التكنولوجيا؛ ونقل تكنولوجيات الوقود الأحفوري المتقدمة في مجال الاستكشاف والتكرير؛ وتعزيز التعاون الإقليمي بشأن توصيلات الشبكات الكهربائية وخطوط الأنابيب، وتنفيذ برامج لفحص المركبات وصيانتها في قطاع النقل. وحددت أربعة مجالات ذات أولوية للنظر فيها وهي: تخفيف وطأة الفقر من خلال تحسين إمكانية الحصول على الطاقة؛ وتحسين كفاءة استخدام الطاقة؛ ومواصلة الجهود لاكتشاف موارد جديدة؛ والتوسع في استخدام أنواع الوقود الأكثر استدامة من الناحية البيئية.

١٩٧ - وجرى التسليم بالحاجة إلى برامج لتحسين الرصد ومراقبة تلوث الهواء ويدعمها نقل التكنولوجيا وإقامة الشراكات وتبادل المعلومات. كما تدعو الحاجة في مجال التنمية الصناعية إلى مشاركة أكبر من جانب القطاع الخاص، والنهوض بإدارة النفايات وأن يدعم ذلك إجراء تقييمات لدورة حياة المنتجات، وإنشاء مركز وطني لتبادل النفايات، وتبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات.

١٩٨ - وجرى التركيز على الحاجة إلى استثمارات كبيرة للإيفاء بالطلب المتزايد على الطاقة في المنطقة، كما جرى التركيز على الدور الهام الذي تلعبه المصارف الإقليمية. وتدعو الحاجة إلى خطط الائتمانات المتناهية الصغر وغيرها من طرائق التمويل المبتكرة لدعم زيادة إمكانات الحصول على خدمات الطاقة في المناطق الريفية والمناطق النائية. ورأت الوفود أن توفير التمويل الإقليمي والدولي أمر أساسي.

جيم - أوروبا وأمريكا الشمالية

١٩٩ - لوحظت الفوارق الكبيرة بين البلدان في المنطقة، وكذلك في حجم تجارها من حيث المعوقات التي صودفت والدروس المستفادة وأفضل الممارسات. ونوهت الوفود بالدور الهام الذي تؤديه اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مجال تنسيق ومواءمة السياسات المتعلقة بالمنطقة. ووجه الانتباه بشكل خاص إلى اتفاقية التلوث الجوي البعيد المدى عبر الحدود وبروتوكولاتها، باعتبارها من الصكوك الهامة المتعلقة بخفض تلوث الهواء وتعزيز التعاون الإقليمي.

٢٠٠ - وبالرغم من الاختلافات الواسعة بين البلدان في المنطقة إلا أنها تشترك جميعا في الاهتمام بأمن الطاقة، الذي يتوقف على الاستقرار في الإمدادات والطلب

والأسعار. ويعتمد النمو المستدام للصناعة على وجه الخصوص، على الإمدادات المستدامة للطاقة، التي يمكن التعويل عليها وتكون أسعارها معقولة. وقد أعربت الوفود عن قلقها بشأن أمن نقل النفط والغاز، وأشارت إلى العلاقة الوثيقة التي تربط أمن الطاقة وأمن البيئة. وأشير إلى أنه يمكن تعزيز أمن الطاقة من خلال زيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة في المنطقة. وبالرغم من أن الحصول على الطاقة لا يعتبر مشكلة رئيسية في المنطقة، إلا أن هناك فقرا في مجال الطاقة.

٢٠١ - وفي مجال مكافحة تلوث الهواء، دعت الوفود إلى اتباع نهج متكامل يستفيد من أوجه التقدم وجوانب القوة الراهنة، ويتحقق فيه التكامل بين كفاءة الطاقة ومراقبة تلوث الهواء وخفض انبعاث غازات الاحتباس الحراري. وجرى التأكيد على أهمية التعاون، والتثقيف، وبناء القدرات، وزيادة مشاركة النساء والشباب في تخطيط الطاقة ومعالجة المسائل البيئية على الصعيد الإقليمي. وأعربت وفود عن قلقها إزاء صعوبة إنشاء آليات سوقية من أجل مراقبة تلوث الهواء وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وأكدت ضرورة توسيع دائرة المشاركة في التنفيذ المشترك وآلية التنمية النظيفة، وما شابه ذلك من البرامج.

٢٠٢ - وفيما يتعلق بالتنمية الصناعية، أكدت الوفود أهمية تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بغية تعزيز كفاءة الطاقة وخفض التلوث. وجرى التأكيد على أهمية دور مراكز الإنتاج الأنظف في مجال مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بجانب التأكيد على ضرورة زيادة الدعم المقدم لهذه المؤسسات في مجال نقل التكنولوجيا، وتحديد المسميات الإيكولوجية، والتثقيف، وبناء القدرات الصناعية. وأشير إلى أن فرض ضريبة على الطاقة، مع استخدام العائدات لدعم بناء قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، يُعد من الوسائل التي أثبتت نجاحها في تمويل النمو المستدام لهذه المؤسسات. وأكدت الوفود أيضا على أهمية مسؤولية الشركات في مجال الصناعة. ووجهت نداءات أيضا من أجل وضع خطط للإنتاج والاستهلاك المستدامين وإبرام اتفاقية عالمية بشأن المعادن الفلزية الثقيلة. وأشير إلى أن التنمية الصناعية ستظل مرتكزا للتنمية المستدامة، وتؤدي إلى إيجاد فرص العمل وتحقيق التماسك الاجتماعي على السواء.

٢٠٣ - ولوحظ وجود وجهات نظر مختلفة بشأن دور الطاقة النووية في توفير الطاقة من أجل التنمية المستدامة.

دال – آسيا والمحيط الهادئ

٢٠٤ – لاحظ المشاركون أن بعض بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تشهد أسرع نمو اقتصادي في العالم، لكن ما زال هناك الكثير من حالات الفقر في عدة بلدان. وفي آسيا ١٢ مدينة تقريبا من أصل ١٥ مدينة في العالم توجد فيها أعلى معدلات لتلوث الهواء. وجرى التسليم بأنه يتعين على هذه المنطقة التي تتسم بالدينامية والتنوع وسرعة النمو، أن تغير مسار تنميتها فتتجه إلى التنمية المستدامة التي تستند إلى الطاقة المستدامة، إن أريد للاستدامة أن تتحقق في العالم. ولوحظ مثلا، أن النمو الاقتصادي السريع في الصين قد اقترن بالتقدم تجاه التنمية المستدامة في السنوات الأخيرة، مع دعم هذا التوجه بإصدار القوانين واللوائح، تعزيزا لحماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية وتحقيق كفاءة الطاقة. ولوحظ أيضا أن مبادرة سول للتنمية الاقتصادية المستدامة بيئيا لعام ٢٠٠٥ توفر التوجيه اللازم لقيام اقتصادات ومجتمعات مستدامة.

٢٠٥ – وأكدت بعض الوفود أهمية نهج ”النمو الأخضر“ بالنسبة للمنطقة، وهو نهج يجمع بين النمو الاقتصادي والحد من الفقر واستدامة البيئة. إلا أن هناك قلقا من أن تواجه بعض البلدان تباطؤا اقتصاديا إذا استمرت في الارتفاع أسعار موارد الطاقة، بما في ذلك النفط. وذكرت وفود إنه يرجح أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة الطلب على طاقة الكتلة الأحيائية، بما قد يؤدي إلى زيادة العبء الملقى على عاتق النساء.

٢٠٦ – وجرى التسليم بشكل عام بأنه يتعين منح الأولوية لتيسير إمكانية الحصول على طاقة أنظف وبأسعار معقولة للجميع. ولوحظ أيضا أن تكنولوجيات الطاقة المنخفضة التكلفة موجودة ويلزم إتاحتها، بما في ذلك من خلال الشراكات.

٢٠٧ – كما لوحظ أن دول المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية تواجه تحديات خاصة تحتاج إلى حلول فريدة. ويعتبر التعاون الإقليمي، من خلال برامج مثل خطة المحيط الهادئ، أمرا مهما في التصدي لتحديات من قبيل تغير المناخ والحد من الكوارث وأمن الطاقة. وقد أُعدت استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة، شكلت منبرا قيما لإجراء حوار مع شركاء التنمية. وتقوم دول جزرية صغيرة نامية عديدة باستكشاف مصادر للطاقة المتجددة.

٢٠٨ – وجرى التأكيد على الدور الجوهري للعلم والتكنولوجيا في مجال تمكين المنطقة من تحقيق التوازن بين حماية البيئة والتنمية الاجتماعية وبين النمو الاقتصادي،

وبخاصة من أجل كفالة أمن الطاقة. ويعتبر حفظ الطاقة وتحقيق كفاءتها، ونقل التكنولوجيات المتقدمة للوقود الأحفوري، وإيجاد مصادر جديدة للطاقة، واحتجاز وتخزين الكربون، وعزل الكربون خيارات هامة في مجموعها. وأكدت وفود على أهمية تنويع الطاقة، لكنها لاحظت أن هذه المسألة تقتضي استثمارات طائلة ومساعدات دولية. وقد أُسست صناديق خاصة بعنصر الابتكار في بعض البلدان مع وضع التنمية المستدامة في صدارة أولوياتها.

٢٠٩ - وأكدت بعض الوفود على أن تغير المناخ يتطلب استجابة وتعاون جميع الأطراف صاحبة المصلحة وليس الحكومات وحدها. ولوحظ أيضا أن القطاع الزراعي سيكون هو الأشد تأثرا بتغير المناخ، وأن ذلك يمكن أن يشكل خطرا على الأمن الغذائي.

هاء - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٢١٠ - جرى التأكيد على أهمية تكنولوجيات الطاقة الأنظف ومصادر الطاقة المتجددة بالنسبة لمعالجة المشاكل الخطيرة الناجمة عن تلوث الهواء في المناطق الحضرية، ومشاكل تغير المناخ. ولوحظ أنه بالرغم من بعض النجاحات التي أحرزت إلا أنه لم يتحقق تحسن شامل في مجال كفاءة الطاقة بمنطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، قياسا على التحسن المنتظم الذي تشهده مناطق أخرى. وجرى التأكيد على ضرورة تنويع ما تستخدمه البلدان من أنواع الطاقة المختلفة، من خلال توفير الحوافز لاستخدام تكنولوجيات الطاقة الأنظف، كاستيعاب التكاليف الصحية الناجمة عن التلوث على الصعيد الداخلي.

٢١١ - ويجري في عدد متزايد من البلدان، منها الأرجنتين والبرازيل وشيلي وكولومبيا والمكسيك، إعداد وتنفيذ مبادرات إقليمية ووطنية لتقييم وتعزيز كفاءة الطاقة، والطاقة المتجددة، واستدامة عمليات النقل، وتحسين نوعية الهواء في المناطق الحضرية. وجرى التأكيد على أهمية إشراك جميع أصحاب المصلحة. ورئي أن تحديد الأهداف للطاقة المتجددة يعد من التدابير الهامة التي يتعين اتخاذها مع توفير الدعم المناسب. وكان هناك أيضا دعوات إلى تحقيق الربط بين شبكات الكهرباء الوطنية تعزيزا لكفاءة استخدام مصادر الطاقة المتجددة والتشجيع على التوسع في استخدامها.

٢١٢ - وقد طرحت المنطقة عددا من الأمثلة الجيدة على نظم النقل المستدام في المناطق الحضرية، بما في ذلك النظم الموجودة في البرازيل، وفي مدن سانتياغو وبوغوتا ومكسيكو حيث تتبع نظم مبتكرة للمرور العابر السريع بواسطة الحافلات.

إذ تستخدم البرازيل مثلا الإيثانول، المستخرج من قصب السكر، كوقود للمحركات، مما يخفض واردات النفط وتلوث الهواء وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وتزود معظم السيارات التي تنتج في البلد حاليا بمحركات تتسم بـ ''المرونة في استخدام الوقود'' وبوسعها استخدام أي خليط يجمع بين الغازولين والإيثانول. وتعمل بلدان أخرى في المنطقة، مثل كولومبيا، على الاستفادة بشكل مطرد من أنواع الوقود الأحيائي.

٢١٣ - على أن التنمية الصناعية في المنطقة ستواجه معوقات تحتاج إلى التصدي لها من خلال الإصلاحات التنظيمية. وقد لوحظت أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، باعتبارها مصدرا لفرص العمل، وإن كانت تشكل أيضا صعوبات فيما يتعلق بإدخال تكنولوجيات الطاقة الأنظف. وذلك يمكن أن يعالج بدوره من خلال التعاون على الصعيد الدولي. ويوجد في المنطقة عدد من مراكز الإنتاج الأنظف، التي تستطيع مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في هذا الصدد. وأشار آخرون إلى مبادرات ترمي إلى تعزيز استخدام الطاقة النظيفة ومعالجة تغير المناخ، بما في ذلك إنشاء صندوق وطني للكربون معني بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ووسم الأجهزة المستخدمة بعلامات توضح كفاءة الطاقة.

٢١٤ - وتتسم صناعة السياحة بأهمية فائقة في بلدان عديدة بالمنطقة، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي. وتعد تأثيرات تغير المناخ من الشواغل ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لهذا القطاع، فضلا عن قطاعات الزراعة والإسكان والهياكل الأساسية للاتصالات. ولوحظ أنه يجري بالفعل استخدام الطاقة المتجددة بكثرة في منطقة البحر الكاريبي، وعلى وجه الخصوص أجهزة تسخين المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية، وتستخدم حوافز مالية للتشجيع على استخدام مصادر الطاقة المتجددة في مجال السياحة. ورئي أن التكيف مع تغير المناخ والتأهب للكوارث الطبيعية من المسائل المهمة التي تتعين معالجتها، نظرا لمدى قابلية تأثر بلدان أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي بنتائج تغير المناخ.

٢١٥ - وجرى التركيز على عناصر الافتقار إلى الطاقة، وعدم المساواة وقابلية التأثر في مجال الطاقة، فضلا عن تأثر المرأة بشكل خاص بنقص الإمكانيات الكافية للحصول عليها. وهناك حاجة لتوافر بيانات أفضل ومصنفة حسب نوع الجنس، بغية تحليل هذه المشكلة والمساعدة على تحديد حلولها. كما تدعو الحاجة لتوحيد المبادئ المتعلقة بالاستدامة في السياسات الوطنية والبرامج الإنمائية. وقد طُورت في

بعض البلدان آليات مالية مبتكرة، كدفع مبالغ مقابل الخدمات البيئية، اعترافا بقيمة الخدمات المتعددة التي تتيحها النظم الإيكولوجية، ومنها استيعاب ثاني أكسيد الكربون وحماية أحواض الأنهار.

خامسا – يوم الدول الجزرية الصغيرة النامية

٢١٦ – وفقا للمقرر ١/١٣ الذي اتخذته اللجنة في العام الماضي، يجري تخصيص يوم واحد في كل دورة استعراض من دورات اللجنة لرصد التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وعقدت المناقشة، في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٦، خلال الدورة الرابعة عشرة للجنة.

٢١٧ – وأدلى ببيانات تمهيدية كل من وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والأمين العام المساعد لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ورئيس تحالف الدول الجزرية الصغيرة. وجرى التأكيد على أهمية الاستعراض المنتظم لبرنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وكذلك التأكيد على ضرورة التركيز على تنفيذ هذا البرنامج. واقترح الممثل السامي تعزيز دور الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك النظر في استخدام المؤشرات المتعلقة برصد التقدم المحرز في هذه الدول. وتم التنويه بأهمية المنظمات الإقليمية الحكومية الدولية، وغيرها من المنظمات الأخرى، وبالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، لما لذلك من أهمية حيوية بالنسبة لتعزيز الدعم المقدم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢١٨ – وقد شدد الأمين العام المساعد لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، أثناء مخاطبته مجموعة المواضيع للجنة في دورتيها الرابعة عشرة والخامسة عشرة، على أن الاعتماد الشديد على الوقود الأحفوري المستورد في النقل وتوليد الطاقة الكهربية ما زال يمثل تحديا كبيرا يواجه تنمية الدول الجزرية الصغيرة. وعليه فمن شأن وضع استراتيجيات لتحسين كفاءة الطاقة وإيجاد مصادر مبتكرة للطاقة المتجددة أن يساهم في خفض حالة ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية مع التشجيع على توسيع إمكانيات الحصول على خدمات الطاقة الحديثة. واعتُبر التوسع في استخدام الطاقة المتجددة استجابة فعالة إزاء التحدي الذي يمثله تغير المناخ، وهو أمر هام في ضوء

تعاظم التهديد الذي تشكله الكوارث الطبيعية سواء الناجمة عن ارتفاع منسوب سطح البحر أو المرتبطة بالمناخ، مما يؤثر على الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢١٩ - وسلط رئيس تحالف الدول الجزرية الصغيرة الضوء على أهمية متابعة تنفيذ استراتيجية موريشيوس على أساس شراكة عالمية، وعلى الأولوية التي تعطيها الدول الجزرية الصغيرة النامية لتحديث الموارد ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات المتعلقة بالتنمية المستدامة لهذه الدول. ولكن بقيت أيضا مسألة تبسيط الإجراءات المتعلقة بتيسير إمكانية حصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على الموارد التي تتيحها مؤسسات مثل مرفق البيئة العالمية، ضمن الأولويات.

٢٢٠ - وتم استعراض تنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وتنفيذ استراتيجية موريشيوس، من خلال ثلاث مناقشات قادتها الأفرقة، بهدف معالجة مجموعة المسائل المواضيعية. وقد استعرض الفريق الأول كفاءة الطاقة وإمكانية الحصول عليها، وتطوير تكنولوجيات الطاقة المتجددة والتوسع في استخدامها، في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وناقش أعضاء الفريق عددا من المسائل: التحديات والآثار الناجمة عن خيارات السياسات المختلفة، ومنها الخصخصة، فيما يتعلق بكفاءة صناعة الطاقة وفعالية تكلفتها؛ وميزات وتحديات تعزيز التآزر فيما بين السياسات الزراعية وسياسات الطاقة، مع استخدام تجربة موريشيوس في مجال توليد الطاقة من مخلفات قصب السكر كمثال؛ والنجاحات والتحديات في مجال تطوير تكنولوجيات الطاقة المتجددة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ولوحظ أن خصخصة مرافق الطاقة في منطقة البحر الكاريبي لم تؤد إلى التخفيض المرتقب في أسعار خدمات الطاقة. ورئي أن تنويع مصادر الطاقة يعتبر أمرا حيويا في البيئة السائدة التي يتسارع فيها ارتفاع أسعار النفط. وشهدت الدول الجزرية الصغيرة النامية تجريب مبادرات هامة في مجالات طاقة الرياح والكتلة الأحيائية والطاقة الشمسية، والتوليد المشترك للطاقة، وثبتت إمكانية تنفيذها. وتشكل الكهرباء المنتجة من مخلفات قصب السكر في موريشيوس نسبة ٢٠ في المائة من الطاقة المستخدمة في البلد حاليا، مما يؤدي إلى الحفاظ على قيمة إنتاج قصب السكر، في ضوء الخسارة التي شهدتها صادرات قصب السكر مؤخرا بنسبة ٣٦ في المائة.

٢٢١ - وألقى المتكلمون الضوء على إمكانيات تطوير أنواع الوقود الأحيائي، مع التأكيد على ضرورة التمويل الميسر لدراسات الجدوى، والحاجة إلى سياسات محلية داعمة وبيئة تمكين لإعداد المشاريع، ومع توافر إرادة سياسية قوية لتنفيذها.

واقترحت وفود أن تنظر الدول الجزرية الصغيرة النامية في مسألة إعداد خيارات لمستقبل لا يتوافر فيه الوقود الأحفوري. ووجهت الدعوة إلى منظومة الأمم المتحدة كي توفر الدعم للجهود الرامية إلى إيجاد مصادر بديلة للطاقة وتشجيع الصناعات التي تتسم بكفاءة الطاقة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأشير أيضا إلى التعاون فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية باعتباره من السبل الفعالة لإيجاد مصادر للطاقة المتجددة وإعداد خيارات تكفل كفاءة الطاقة في هذه الدول.

٢٢٢ - وبالرغم من أن ممثلين عديدين لجماعة المانحين، بما في ذلك بعض البلدان النامية، أتوا على ذكر العديد من المشاريع والبرامج والمبادرات، التي نفذت في شراكة مع الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال الطاقة المستدامة، فقد جرى التأكيد على ضرورة توفير المزيد من المساعدة لهذه الدول كي تحرز تقدما صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ودعا ممثل إحدى المجموعات الرئيسية إلى تعزيز مهارات التفاوض وقدرات صياغة المشاريع في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٢٣ - ولاحظت وفود عديدة أهمية الحصول على المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيات، التي يمكن تكييفها مع الاحتياجات المختلفة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ إذ لا يناسب نوع واحد منها جميع الاحتياجات. ورئي أن قيام شراكات مع القطاع الخاص والكيانات الإقليمية والدولية سيكون مفيدا في تحقيق هذا الغرض. كما سلط الضوء على ضرورة توافر الدعم من جانب المجتمع الدولي، بما يتيح سبل التمويل لاستثمارات الطاقة.

٢٢٤ - استعرض الفريق الثاني الاستراتيجيات الابتكارية لتعزيز التنمية الصناعية في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتطرق أعضاء الفريق إلى مسألة كفاءة الطاقة في صناعة السياحة، وعلاقات التفاعل بين قطاعي الزراعة والسياحة، والتكنولوجيات الابتكارية لبناء الصناعة المحلية التي تستخدم الموارد المحلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأُبرز نجاح استخدام زيت جوز الهند كبديل لوقود الديزل في بعض جزر المحيط الهادئ. وقد يسر استخدام زيت جوز الهند والطاقة الشمسية في الجزر النائية التي تفتقر إلى إمدادات كهربائية تنمية فرص الصناعات المتناهية الصغر والأعمال التجارية الصغيرة النطاق، مع تحقيق فوائد كبيرة للمجتمعات والاقتصادات المحلية. كما أُبرزت مزايا الروابط الواسعة النطاق بين السياحة والزراعة بالنسبة للتنمية الريفية.

٢٢٥ - وأشير إلى أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تتسم باقتصادات وأسواق صغيرة وعرض قليل لليد العاملة ومساحة محدودة من الأراضي للتنمية الصناعية

ومجموعة محدودة من المرافق للتعليم والتدريب المتخصصين. وقد مثلت هذه العوامل تحديات هامة أمام تحقيق الكفاءة والقدرة التنافسية في تنمية الصناعات المحلية. كما لا تزال الدول الجزرية الصغيرة النامية تحاول جاهدة الوفاء بأولويات إنمائية ملحة أخرى بما يتوفر لديها من موارد محدودة. وأبرز العديد من الوفود ضرورة تطوير مصادر محلية للطاقة المتجددة في الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعتمد على واردات الوقود الأحفوري حيث أن التنمية الصناعية تتطلب إمدادات من الطاقة تكون فعالة بالنسبة للتكاليف ويمكن الاعتماد عليها. وشددت الوفود أيضا على أهمية الروابط بين الطاقة وكفاية الموارد بالنسبة لتعزيز القدرة التنافسية.

٢٢٦ - وأشير إلى الافتقار الحرج إلى عمليات بناء القدرات على إجراء البحوث والتحليلات وجمع البيانات وغيرها من الاستراتيجيات التي من شأنها أن تدعم التقييمات الدقيقة لاحتياجات التنمية الصناعية. وشُجع استعمال مراكز الامتياز لهذه الأغراض وأشير إلى أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب قد يسهم إسهاما كبيرا في هذا المجال.

٢٢٧ - وتناول الفريق الثالث مسألة الجهود المبذولة للحد من تلوث الهواء وتعزيز التكيف مع تغير المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأبرز أعضاء فريق المناقشة ضعف تلك الدول إزاء تغير المناخ وتقلباته، وأشاروا إلى أن تلك الدول قد بدأت بالفعل إدراج تدابير التكيف وتحقيق المرونة ضمن استراتيجياتها الإنمائية المستدامة حيث تطرقت إلى مجالات مثل الزراعة والتأمين وإدارة الكوارث. وتشمل مبادرات التكيف قيد التنفيذ نهجا إقليميا لتضمين صناعة التأمين مدونات واستراتيجيات للحد من المخاطر. واعتبر أيضا أنه من الضروري لتلك الدول أن تسعى إلى تعميم استراتيجيات التكيف في عمليات التخطيط للتنمية المستدامة. وحث أحد الوفود على مواصلة التعاون في مجالات الأوقيانوغرافيا ورصد الأثر المناخي، ووضع النماذج، وتبادل المعلومات والتعلم عن بعد دعما للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٢٨ - ووجهت الوفود الانتباه إلى أهمية تمويل دراسات الجدوى وهشاشة الأوضاع من أجل وضع خطط للطاقة المستدامة. ولاحظ أحد الوفود أنه ليس دائما من مصلحة الدول الجزرية الصغيرة النامية أن تنتظر قيام القطاع الخاص بدور ريادي في مجال الاستثمار، وأنه نظرا إلى حجم تلك الدول، كثيرا ما تتطلب الإجراءات اللازمة لمعالجة مسألة الطاقة المستدامة قيادة حكومية. كما أبرزت الحاجة إلى وجود نهج عالمي للتضامن وتقاسم المسؤولية في معالجة مسألتي الطاقة المستدامة وتغير المناخ.

٢٢٩ - وقدمت الوفود تعليقات أفادت بأن هذا الاستعراض وفر فرصة لتقييم إنجازات الدول الجزرية الصغيرة النامية والتحديات التي تواجهها وإمكانياتها في إطار مجموعة المواضيع. وقد شجعتها الجهود التي بذلتها تلك الدول والتزامها بالعمل الابتكاري. وشدد ممثلو العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية على ضرورة أن يعيد المجتمع الدولي تأكيد التزامه بتوفير الموارد. وأكد أحد الوفود على الحاجة إلى تعزيز الاتساق في المساعدة المقدمة من المانحين وزيادة الاهتمام والوعي بالظروف المحلية عند وضع مشاريع التنمية المستدامة. وأيد بعض الوفود استحداث آلية للمساعدة على المواءمة بين احتياجات تلك الدول والموارد التي يوفرها المانحون من أجل مساعدة تلك الدول في الحصول على التمويل المتاح. وأعرب بعض الوفود أيضا عن دعمه المستمر لتعزيز وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في الأمانة العامة من أجل دعم تنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

سادسا - المناقشة التحاورية مع المجموعات الرئيسية

٢٣٠ - واصلت اللجنة في دورتها الرابعة عشرة، ما درجت عليه فيما يتعلق بإدماج جزء للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين في إطار مداولاتها الرسمية. وشمل الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين الذي أجري في ٣ أيار/مايو ٢٠٠٦ ممثلين عن مجموعات المرأة، والشباب، والشعوب الأصلية، والمنظمات غير الحكومية، والسلطات المحلية، والعمال والنقابات، والأعمال التجارية والصناعة، والأوساط العلمية والتكنولوجية، والمزارعين. ودعت أمانة لجنة التنمية المستدامة المنظمات الرائدة في كل قطاع إلى التشاور مع الدول التي تفيد من خدماتها لإعداد ''ورقات حوار'' وتنظيم مشاركة وفودها. ووفر هذا الحوار فرصة للقيام بمناقشة مركزة بشأن دور المجموعات الرئيسية في تعزيز أنشطة التنفيذ المتصلة بمجموعة المواضيع، بما في ذلك في مجالات التعليم وإرهاف الوعي العام ونشر المعلومات والمعارف وتعزيز مبادرات الشراكة.

٢٣١ - وتألف جزء الحوار من ثلاثة أقسام مدة كل منها ٣٠ دقيقة تضمن عروضا قصيرة قدمتها المجموعات الرئيسية الثلاث تلتها مناقشة تحاورية بين الحكومات والمجموعات الرئيسية. وتناولت مجموعات السلطات المحلية والشعوب الأصلية والمزارعين مسائل تغير المناخ وتلوث الهواء والغلاف الجوي؛ وحثت مجموعات الأعمال التجارية والصناعة، والمرأة، والأوساط العلمية والتكنولوجية على تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة؛ وركزت مجموعات المنظمات غير الحكومية والنقابات والشباب على التنمية الصناعية.

٢٣٢ - وخلال المناقشة، أبرزت المجموعات الرئيسية والحكومات المسائل التالية:

ألف - العقبات والقيود

٢٣٣ - يمكن ربط التحول في نظام الطاقة العالمي بصورة مباشرة بالتنمية الصناعية. ونظرا إلى ما للأوضاع السياسية المعقدة والصعبة من أثر في الطاقة والبيئة وزيادة عدد السكان، فإن الطابع الذي لا يمكن تحمله لنظام الطاقة الحالي وخصخصة خدمات الطاقة الأساسية يعتبران من العقبات التي تعيق تحقيق تنمية صناعية مستدامة. ويرى عدد من المجموعات الرئيسية أن انتشار تكنولوجيات الطاقة النووية أمر لا يمكن استمراره.

٢٣٤ - وفيما يتعلق بتغير المناخ، لا تعالج عادة الطرائق والإجراءات المتعلقة بالأنشطة المضطلع بها في إطار آلية التنمية النظيفة مسائل العدالة الاجتماعية والبيئية، بما في ذلك الحق في امتلاك الأراضي وتقرير المصير. ويمثل عدم توافر إمكانية الوصول إلى الأسواق وسوء التنسيق على الصعيد الإقليمي عقبتين تعيقان الممارسات الزراعية التي تتلاءم مع المناخ.

باء - الدروس المستفادة وأفضل الممارسات

٢٣٥ - استفادت بعض الحكومات من دروس هامة فيما يتعلق بوضع سياسات وطنية داعمة تعزز دمج الشواغل الجنسانية في مشاريع الطاقة، وتأخذ بتكنولوجيات للطاقة مدرة للدخل تمكن النساء من تحمل تكاليف خدمات الطاقة وتعزز مركزهن الاجتماعي، وتسلم بأن هذه التكنولوجيات تحقق أعظم نجاح عندما تعالج احتياجات السكان الذين سيستخدمونها. ويوفر مشروع كهرمائي صغير مثالا عن الطاقة المستدامة التي لم تتطلب انتقال السكان ووفرت العمالة واستخدمت الموارد المحلية وأقامت شراكات مع القطاع الخاص وأعادت استثمار الأرباح في المجتمع المحلي وانطوت على إمكانيات جيدة لتكريرها في مناطق ريفية أخرى.

٢٣٦ - وثبت أيضا أن زيادة الربط الشبكي فيما بين القطاعات يسرع إحراز تقدم في التنفيذ. ومن خلال التعاون عن طريق شبكة عالمية تشمل ٦٧٥ حكومة محلية، وضع العديد من المدن أهدافا للحد من الانبعاثات ونفذ سياسات حماية المناخ. ووفر تقييم لتأثير المناخ أجراه مجلس المنطقة القطبية الشمالية بالشراكة مع مجتمعات الشعوب الأصلية مثالا للتعاون التشاركي الإقليمي الذي يمكن تكريره في أجزاء أخرى من العالم. وبصورة عامة، ثمة قبول متزايد لاتخاذ نهج متعدد الأبعاد إزاء

الجوانب المترابطة لتغير المناخ، وتلوث الغلاف الجوي والهواء ينطوي على مشاركة أصحاب المصلحة في وضع النماذج والأدوات التثقيفية للتدريب وبناء القدرات على نشر المعارف.

جيم – وسائل التنفيذ

٢٣٧ – لا تزال هناك حاجة ملحة إلى بناء القدرات في مجالي العلوم والهندسة، وتعزيز التمويل لأغراض البحث والتطوير، ودعم شبكات المراقبة المتصلة بالمناخ. وفي حين تقوم بعض الحكومات ببذل الجهود لتعميم التثقيف في مجال التنمية المستدامة على جميع المستويات، وتمكين الشباب من الريادة في مجال إيجاد فرص عمالة ووظائف وخدمات جديدة، ودعم الاستدامة الطويلة الأجل للصناعات، فإنه من الضروري إحراز المزيد من التقدم في هذا المجال. وثمة دعم واسع النطاق لزيادة الإبلاغ عن الأنشطة المضطلع بها لتوفير التثقيف من أجل التنمية المستدامة.

دال – التحديات المستمرة

٢٣٨ – بغية تلبية الطلبات المتزايدة على الطاقة وتسريع النمو الاقتصادي، يتعين على الحكومات أن تتطور وتبتكر وتستثمر بدرجة كبيرة من أجل إرساء قاعدة متينة للحكم الجيد الذي لا يشوبه الفساد، وأن تدعم الأطر التي تشجع الترعة التنافسية، وأن تستخدم مجموعة واسعة من الخيارات المتصلة بالطاقة وسياسات الطاقة المتكاملة، وأن توفر حلولا ابتكارية بالنسبة للتمويل، وأن تضم جميع أصحاب المصلحة في شراكات تحقق التنمية المستدامة للطاقة. وبإمكان الحكومات زيادة الدعم الذي تقدمه للتكنولوجيات النظيفة والمتجددة، والعمل على تعزيز التعاون مع المجموعات الرئيسية لكفالة مشاركة مجموعات الشعوب الأصلية والمزارعين والمرأة في تنفيذ مشاريع الطاقة، وتقييمات تأثير المناخ، والإجراءات اللازمة لتنفيذ استراتيجيات التخفيف من تأثير تغير المناخ والتكيف معه. وينبغي أن تسعى السياسات الصناعية إلى استيعاب الجوانب الاجتماعية من برامج تثقيف وتدريب العمال، مع التركيز، في جملة أمور، على الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وتوليد فرص العمل اللائق والهادف، وإيجاد فرص للوصول إلى أسواق جديدة، وكفالة حصول الفقراء بصورة موثوقة على خدمات الطاقة. وينبغي بصورة خاصة تعزيز تثقيف المرأة بشأن خدمات الطاقة المعقولة التكاليف وحصولها على وقود أنظف.

٢٣٩ – ومن الضروري إشراك جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم المزارعون، والمجتمعات المحلية والسلطات المحلية في جميع مراحل عمليات صنع وتنفيذ القرارات،

التي تتصل بمشاريع الكفاءة الإيكولوجية، وتطوير تكنولوجيات الكتلة الإحيائية، وتنفيذ نظم رقابية وإجراء البحوث في مجال تغير المناخ.

سابعا – معرض الشراكات، والمركز التعليمي، والمناسبات الجانبية

ألف – معرض الشراكات

٢٤٠ – شملت الأنشطة الرسمية للدورة الرابعة عشرة للجنة معرضا للشراكات. ونظمت المعرض أمانة لجنة التنمية المستدامة لتوفير فرصة للشراكات المسجلة لعرض التقدم المحرز في أنشطتها، وتحقيق التواصل مع الشراكات الأخرى، وتحديد الشركاء الجدد والاستفادة من تبادل الخبرات. وشمل برنامج الأنشطة للمعرض المنظم في السنة الحالية جلسات مناقشة تحاورية حول موضوع ''الشراكات في الممارسة العملية''، وتقديم عروض عن الشراكات وتوفير مكاتب استعلامات بشأن الشراكات (انظر المرفق الثالث).

٢٤١ – وفي الفترة من ١ إلى ٩ أيار/مايو ٢٠٠٦، قدم ٢٨ عرضا لشراكات، وعقدت ٧ جلسات مناقشة تحاورية، وأقيم ٢٥ مكتب استعلامات. وركزت ثلاث من المناقشات التحاورية على الشراكات العاملة في مجالات تتصل بمجموعة مواضيع الدورة الرابعة عشرة للجنة. وشملت المسائل المحددة التي تمت مناقشتها كفاءة الطاقة وتحقيق تنمية صناعية أنظف؛ وبلوغ الأهداف المتصلة بتغير المناخ والالتزامات المتعهد بها من خلال الشراكات؛ وتحسين حصول الفقراء على الطاقة. وبحثت المناقشات الأربع الأخرى مسائل شاملة لقطاعات متعددة تتصل بالشراكات بما في ذلك: استراتيجيات الإيصال الفعال للمعلومات عن الشراكات؛والفوائد المتصلة بإقامة شراكات مع القطاع الخاص؛ وبناء القدرات من خلال إقامة الشراكات في الدول الجزرية الصغيرة النامية والتحديات المتصلة بالربط الشبكي بين الشراكات.

٢٤٢ – ووفرت العروض والمناقشات مجموعة كبيرة من الخبرات المتصلة بالشراكات: فمن المبادرات التي تعزز الحكم الجيد والعمل على إحداث تغيير على مستوى السياسة العامة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي إلى تقديم أمثلة للشراكات العاملة على الصعيد المحلي، التي توفر بدائل معقولة من حيث التكلفة لمصادر الطاقة غير المستدامة، والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وتحسين نوعية الهواء ووضع معايير للانبعاثات. وجرى التسليم بدور الشراكات في إشراك أصحاب المصلحة على نطاق واسع، مع الإشارة إلى العمل المضطلع به في إطار المبادرات المختلفة التي هي بمثابة آلية تيسير للجمع بين أصحاب المصلحة ذوي الصلة

من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وجرى التشديد على ضرورة تعزيز مشاركة القطاع الخاص في الشراكات.

٢٤٣ - وشدد الممثلون عن الشراكات على أن نجاح مبادراتهم يتوقف على وجود إطار داعم من السياسات والأنظمة؛ ووجود التزام سياسي على المستويات العليا؛ ووجود وعي عام وقاعدة موارد مستدامة. وتراوحت التحديات المحددة بين الصعوبات المواجهة في رفع مستوى المشاريع النموذجية إلى المستويين الوطني والإقليمي والشواغل المتصلة بعملية التنسيق بين الشركاء التي تتطلب كثافة من الموارد وتستغرق وقتا طويلا.

٢٤٤ - وتم التأكيد على الحاجة إلى الإبلاغ الفعال للنتائج التي تحققها الشراكات، مع التركيز على الإبلاغ عن النتائج القابلة للإثبات. وفي الوقت نفسه، جرى التسليم بأن مقاييس تقييم نجاح الشراكات لا تزال تمثل تحديا، لا سيما فيما يتعلق بالمبادرات التي تركز على الأنشطة ذات النتائج النوعية مثل بناء القدرات، والتدريب والتثقيف الجماهيري.

٢٤٥ - وقد ساعدت مساهمة مجموعة متنوعة من المشتركين - شملت الحكومات والمجموعات الرئيسية ومنظومة الأمم المتحدة ومنظمات أخرى - إلى جانب التركيز على الحوار الذي يهدف إلى تحقيق نتائج عملية، في تهيئة جو ملائم للتعلم. وتضمنت جميع الجلسات عمليات تبادل نشط ومثمر للآراء.

٢٤٦ - وحضر عدد كبير من الأفراد جلسات العرض والمناقشة المعقودة في إطار معرض الشراكات، إذ بلغ متوسط عدد الحاضرين ٣٥ شخصا في كل جلسة (تراوح المتوسط بين ٢٠ و ٦٠). كما كانت ردود فعل الممثلين عن الشراكات الذين استعانوا بمكاتب الاستعلامات إيجابية عموما.

باء - المركز التعليمي

٢٤٧- قدم المركز التعليمي سبع عشرة دورة دراسية أثناء الجلسات العادية للجنة في دورتها الرابعة عشرة (انظر المرفق الرابع للاطلاع على قائمة الدورات). وأتاحت هذه الدورات للمشاركين الفرصة للحصول على أفضل المعارف والخبرات المتاحة بشأن المسائل المعروضة من الأكاديميين والمشاركين الميدانيين رفيعي المستوى فيما يتعلق بمواضيع الدورة الرابعة عشرة للجنة، بالإضافة إلى المسائل الشاملة المتعلقة بالقضايا الجنسانية والتمويل والاستراتيجيات الإنمائية. وقدم المدرجون القائمون على

هذه الدورات تحليلات للاتجاهات، وأبرزوا الدروس المستفادة والتحديات المصادفة، وآفاق المستقبل بالنسبة للمسائل المحددة المعروضة. واستخدم المدربون دراسات الحالة والمحاكاة والمناقشات التحاورية. ومثل المدربون نطاقا واسعا من الجامعات ومعاهد البحوث والصناعات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية.

٢٤٨- وحضر ما مجموعه ٥٦٩ مشاركا دورات المركز التعليمي في الدورة الرابعة عشرة للجنة. وكان متوسط حجم الصفوف ٣٥ مشاركا، وقد اجتذبت بعض الدورات ما يقرب من خمسين شخصا يمثلون مندوبي الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الدولية وفرادى الخبراء الذين حضروا دورة اللجنة، بما في ذلك عدد كبير من الذين يحضرون للمرة الثانية. وأُتيحت ملخصات لدورات المركز التعليمي على موقع اللجنة على الشبكة، يوميا، بالإضافة إلى نسخ إلكترونية من العروض المقدمة.

جيم - الأحداث الجانبية

٢٤٩- جرى تسعة وثمانون حدثا جانبيا ونشاطا من الأنشطة ذات الصلة نظمتها المجموعات الرئيسية والحكومات ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، على هامش الجلسات الرسمية للدورة الرابعة عشرة للجنة. وركزت هذه الأحداث الجانبية والأنشطة ذات الصلة على المسائل المتعلقة بمجموعة المواضيع الرئيسية لدورة التنفيذ الحالية، وأتاحت الفرصة لتبادل وجهات النظر والمعلومات والخبرات بشكل غير رسمي.

الجزء الثاني

أولا - الجزء الرفيع المستوى

٢٥٠ - عُقد الجزء الرفيع المستوى من الدورة الرابعة عشرة للجنة خلال الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٦. وترأس هذا الجزء رئيس اللجنة، إلكسي الكسيسشفيلي، وزير مالية جورجيا.

٢٥١ - ودعا الأمين العام، كوفي عنان، في بيانه الاستهلالي، اللجنة إلى أن تكون ذات خيال أوسع في استكشاف الوسائل التي يمكن بها تمكين الفقراء من استخدام الطاقة الحديثة ودخول الاقتصادات الصناعية، في الوقت الذي يتم به دفع استخدام الطاقة والأنشطة الاقتصادية في مسار أنظف، مع توفير الحماية للأرض ومناخها من

أجل أجيال المستقبل. ودعا إلى إحداث ثورة في مجال كفاءة استخدام الطاقة، وإلى بذل جهود جديدة لتحسين الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة. وحث البلدان على الوفاء بالتزاماتها بمقتضى اتفاقات المناخ، وعلى أن تدمج تخفيف آثار تغير المناخ وتدابير التكيف في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

٢٥٢ - وشمل الجزء الرفيع المستوى حوارا وزاريا مع قادة الأعمال التجارية، مع التركيز على دور القطاع الخاص في تنفيذ التنمية المستدامة، فيما يتعلق بمجموعة المسائل المواضيعية التي نوقشت في الدورتين الرابعة عشرة والخامسة عشرة للجنة. وتولى قيادة الحوار فريق من الوزراء، وقادة الصناعة والممثلين الرفيعي المستوى للمؤسسات المالية الدولية. وعُقدت جلسات حوار أيضا مع رؤساء وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية، ومع المجموعات الرئيسية. وأدلى المدير العام لمنظمة التجارة العالمية ببيان عن تجارة الطاقة وتوفير درجة أكبر من الأمن في مجال استخدام الطاقة للبلدان التي لا تتوافر لديها موارد محلية كافية.

٢٥٣ - وأكد وزراء عديدون على الضرورة الملحة لاتخاذ إجراءات ملموسة لزيادة إمكانية وصول الفقراء إلى الطاقة في البلدان النامية، لا سيما في أفريقيا. واستُشهد بمنتدى وزراء الطاقة في أفريقيا باعتباره مثالا ممتازا لمبادرة ذات أهداف واضحة، بما في ذلك مضاعفة استخدام مصادر الطاقة الحديثة بحلول سنة ٢٠١٥، وإدراج مسائل الطاقة في جميع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وجرى التأكيد على الأهمية العاجلة لتحقيق أهداف جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، فضلا عن الأهداف الإنمائية للألفية، وغيرها من الأهداف الإنمائية الدولية المتفق عليها، بالإضافة إلى التكلفة المترتبة على عدم اتخاذ إجراءات.

٢٥٤ - وأُبرز القضاء على الفقر في البلدان النامية باعتباره مسألة ذات أولوية بالنسبة لوزراء عديدين، مع التركيز بوجه خاص على المسائل الشاملة للتنمية المستدامة لأفريقيا، وأقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية. وساد إدراك عام بأن من الضروري للإجراءات أن تستند إلى الأولويات والاحتياجات الوطنية، وأنه لا توجد حلول موحدة تصلح لجميع البلدان.

٢٥٥ - وشدد عدة وزراء على ضرورة تناول المسائل في مجموعة المواضيع هذه، بشكل يراعى فيه التوازن، في ضوء ما تتسم به من أهمية للتنمية المستدامة. ودعا عديدون إلى تبني نهج متكامل للطاقة والتنمية الصناعية وتلوث الهواء/الغلاف الجوي

وتغير المناخ، مع التركيز بوجه خاص على الترابط بين هذه المسائل ووسائل تنفيذها، باعتبار ذلك أساسا ذا منحى عملي للمداولات في الدورة الخامسة عشرة للجنة التنمية المستدامة. وأشير أيضا إلى الحاجة إلى النظر في هذه المسائل داخل سياق الدعامات الثلاث للتنمية المستدامة.

٢٥٦ - وشدد عدد من المشاركين على ضرورة وضع إطار سياسات طويل الأمد ويمكن التنبؤ به لمساعدة البلدان على التوجه نحو مجتمع يتسم بانخفاض مستوى انبعاثات الكربون.

٢٥٧ - وشُدد على تحسين خدمات الطاقة الحديثة، لا سيما للفقراء من النساء والأطفال، باعتباره ذا أهمية حاسمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأبرز البعض ضرورة تحسين القدرات وزيادة مستويات الوعي بشأن خيارات الطاقة، لا سيما بين صفوف النساء. ولاحظ آخرون الحاجة إلى إشراك المرأة في جميع مستويات صنع القرارات المتعلقة بالطاقة وإدارتها وتنفيذها. ونُظر إلى مسألة تأمين الوصول إلى الطاقة في المناطق الريفية باعتبارها مسألة تتطلب أنواعا مختلفة من الإجراءات عن تأمين الوصول إليها في المناطق الحضرية. وشُدد على الآثار الضارة لارتفاع أسعار الطاقة على الفقراء في البلدان النامية، لا سيما في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٥٨ - وأبرز عدد من الوفود المبادرات الوطنية والدولية التي تقوم بها بلدانها لتحسين الوصول إلى الطاقة، لا سيما من جانب الفقراء، ولتشجيع استخدام تكنولوجيات أنظف، ومعالجة المسائل المتعلقة بتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معها، وتلوث الهواء والمشاكل الجوية والتنمية الصناعية.

٢٥٩ - وأكدت وفود عديدة على التكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره، من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية. وشددت وفود عدة على أن أجزاء عديدة من العالم بدأت تشعر فعلا بآثار ملحوظة لتغير المناخ، وأن مسألة بناء القدرة على المرونة ودعم تدابير التكيف تُعد ضرورة ملحة بوجه خاص للبلدان الضعيفة، لا سيما في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية. وأكدت وفود عديدة على أهمية الاتفاقية المتعلقة بتغير المناخ وبروتوكول كيوتو، للإجراءات الدولية المتعلقة بتغير المناخ، ودعت إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات للفترة التالية لسنة ٢٠١٢، استنادا إلى الاتفاق المعقود في مونتريال في سنة ٢٠٠٥. وأشار عدة وزراء إلى الإمكانيات التي تتيحها إعادة زراعة الغابات وتحاشي إزالة الغابات للتخفيف من آثار تغير المناخ.

٢٦٠ - وشدد عدة وزراء على الآثار الضارة لتلوث الهواء على الصحة البشرية، ولاحظوا أنه في حين تؤثر في هذه المشكلة على جميع البلدان، فإن من المسائل التي تثير القلق بوجه خاص التهديدات الصحية الخطيرة للفقراء من النساء والأطفال في البلدان النامية التي يسببها تلوث الهواء داخل المباني الناجم عن استخدام وسائل الطهي التقليدية. وأُشير إلى قطاع النقل باعتباره ذا أهمية خاصة للحد من تلوث الهواء. واعتُبر التعاون الإقليمي وسيلة مهمة للحد من تلوث الهواء العابر للحدود.

٢٦١ - وشددت وفود عديدة على قيمة المعرفة والبيانات العلمية الموثوق فيها لوضع السياسات والتخطيط وصنع القرارات، وعلى ضرورة الحفاظ على قدرات جمع البيانات وتحليلها فيما يتعلق بنظام الغلاف الجوي/المناخ وتأثير الأنشطة البشرية على ذلك، وتحسين هذه القدرات. واعتبر تقديم الدعم للعمل الذي يقوم به الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ والنظام العالمي لمراقبة المناخ، والبرنامج العالمي لبحوث المناخ، ومنظومة نُظم رصد الأرض العالمية المخطط لإنشائها، مسألة أساسية.

٢٦٢ - وأكدت وفود عديدة على أهمية كفاءة استخدام الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة في الحد من تلوث الهواء وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري. واعتبرت مسألة كفاءة استخدام الطاقة أمرا أساسيا كذلك لتعزيز التنمية الصناعية. وقد جعلت بلدان عديدة من كفاءة استخدام الطاقة من المسائل الرئيسية في استراتيجياتها للتنمية المستدامة، واتخذ بعضها إجراءات بشأن وضع معايير وقواعد توسيم ونُظم تتعلق بالكفاءة. واستخدمت في بعض البلدان أيضا الأهداف والحوافز الاقتصادية والنظم لتشجيع مصادر الطاقة المتجددة، بما في ذلك الطاقة الحرارية الأرضية والطاقة الشمسية والريحية وأنواع الوقود البيولوجية، ورأى البعض أنه يمكن تعزيز هذه التدابير بشكل أكبر. وذكر بعض الوفود أنه ينبغي إيلاء قدر أكبر من الاهتمام أيضا لمسألة الحفاظ على الطاقة.

٢٦٣ - ورأي بعض المشاركين أن الزيادات التي طرأت في الآونة القريبة على أسعار الطاقة تمثل حافزا مهما لاتخاذ تدابير تتعلق بكفاءة استخدام الطاقة واستخدام تكنولوجيات الطاقة المتجددة والمتقدمة بشكل أكبر، بما في ذلك تكنولوجيات الوقود الأحفوري المتقدمة والأقل تلويثا.

٢٦٤ - وشدد عدة وزراء على ضرورة تنويع مصادر الطاقة. بيد أنه نظرا إلى أن الطاقة المستمدة من مصادر الوقود الأحفوري ستوفر الحصة الغالبية من إمدادات الطاقة في معظم البلدان، في المستقبل المنظور، فقد تم التشديد أيضا على ضرورة الاهتمام

بتكنولوجيات الوقود الأحفوري الأقل تلويثا. وأُشير إلى عدد من التكنولوجيات باعتبارها خيارات ممكنة، ومن بينها تكنولوجيات احتجاز الكربون وتخزينه وعزله. وشددت بضعة وفود على خيارات تهجين الطاقة، وذلك باستخدام مصادر طاقة الوقود الأحفوري مقترنة بخيارات مصادر طاقة أخرى. وأشار بعض المشاركين إلى فوائد استخدام الغاز الطبيعي باعتباره مصدرا أنظف من مصادر الوقود الأحفوري لتخفيض مستويات تلوث الهواء وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

٢٦٥ - بيد أن وزراء عديدين شددوا على أن تكلفة التكنولوجيات المتقدمة لا تزال مرتفعة، وأنه يتعين تشجيع استثمارات أكبر في تكنولوجيات الطاقة المتجددة وتكنولوجيات الوقود الأحفوري المتقدمة، كما ينبغي تطوير تكنولوجيات جديدة للمنتجات والتصنيع، وإدخال العمل بها. وتشجع البلدان المتقدمة النمو على الاضطلاع بدور قيادي في مجال إدخال المزيد من التطويرات على هذه التكنولوجيات وإتاحتها للبلدان النامية بأسعار في متناولها.

٢٦٦ - ورأى البعض أن دعم مصادر الوقود الأحفوري يشكل عقبة أمام المزيد من التطوير والاستخدام لتكنولوجيات الطاقة المتجددة، في حين أعرب آخرون عن قلقهم إزاء الآثار الاجتماعية المترتبة على إلغاء الإعانات.

٢٦٧ - ورأى بعض الوفود أن اللجنة يمكن لها أن تكمل الجهود المبذولة بموجب الاتفاقية المتعلقة بتغير المناخ، وذلك بالتركيز على الترابط بين المواضيع الأربعة وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة وتكنولوجيات الطاقة المتجددة، وتكنولوجيات الطاقة المتقدمة والأكثر نظافة، بما في ذلك تكنولوجيات الوقود الأحفوري المتقدمة والأقل تلويثا، والاستثمارات التي تهدف إلى تحقيق منافع مشتركة في هذه المجالات، والسعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٦٨ - وأعرب وزراء عديدون عن اعتقادهم بأن التنمية الصناعية في أفريقيا مسألة ذات أولوية، ولاحظوا أن الترتيبات التي تتم في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا يمكن أن تسهل من العلاقات التجارية وتبادل المعلومات فيما بين بلدان الجنوب، وأنه يلزم زيادة إمكانيات وصول الأعمال التجارية الصغيرة إلى رأس المال، والتدريب في مجال اتخاذ المبادرات التجارية، وتحسين القدرات اللازمة للتقيد بمعايير المنتجات الدولية، وتسويق منتجاتها. ويمكن للمؤسسات الكبيرة أيضا من خلال سلاسل إمداداتها أن تعزز من القدرات التقنية وأساليب الإنتاج الأنظف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٢٦٩ - ولوحظ بروز الأداء البيئي باعتباره عاملا تنافسيا محتملا. وعلى الرغم من أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تمثل أدوات نمو في البلدان النامية، فإنها تواجه تحديات معينة في الحصول على تمويل للاستثمار في سُبل الإنتاج الأكثر تنافسية والأنظف. وثمة ضرورة لإقامة شبكات صناعية، ووضع مؤشرات للأداء، ونشر النتائج، بالإضافة إلى برامج التوعية، من الشركات الكبيرة إلى الشركات الصغيرة، لدعم تبني تكنولوجيات إنتاج أنظف.

٢٧٠ - ولوحظت أوجه النقص في الهياكل الأساسية للبلدان النامية باعتبارها تشكل عائقا أمام التنمية المستدامة للطاقة والصناعة. وذُكر أن العقبة الرئيسية التي تحد من الاستثمار في الهياكل الأساسية في البلدان النامية هي التكلفة، وليس بالضرورة توافر رأس المال. وثمة حاجة إلى اتخاذ تدابير لتذليل عقبة التكاليف هذه.

٢٧١ - وشدد بعض المشاركين، في معرض إشارتهم إلى طول مدة بقاء الوحدات الصناعية والمعدات، على أهمية القيام بالخيارات التكنولوجية المناسبة في بيئة سياسات داعمة.

٢٧٢ - ولاحظ عدة متكلمين أن التخلص من نمط استخدام الطاقة غير المستدامة وتغير المناخ، وفصل التلازم بين النمو الاقتصادي وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري، يتطلب إجراءات عاجلة لتشجيع أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة. وُينظر إلى عملية مراكش باعتبارها تمثل خطوات مهمة في هذا الاتجاه. وتشير الروابط بين إنتاج واستهلاك الطاقة، والنقل، والتخطيط الحضري واستخدام الأراضي، وتلوث الهواء، إلى ضرورة تبني نهج متكامل.

٢٧٣ - وأكد عدد من البلدان على الحاجة إلى توفر موارد إضافية وإلى تدفقات من المعونة يمكن التنبؤ بها وبغرض تقديمها إلى البلدان النامية ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية. وأشار عدد من البلدان إلى الفوائد العائدة من آلية التنمية النظيفة ودعوا إلى تغذية رابعة بالموارد لمرفق البيئة العالمية. وأعرب العديد من البلدان عن القلق إزاء إطار تخصيص الموارد الذي اعتمده مجلس مرفق البيئة العالمية مؤخرا وشددوا على الحاجة إلى تحقيق العدالة في نظام تخصيص الموارد وتبسيطه بحيث يستند إلى احتياجات البلدان.

٢٧٤ - وأكد عدد آخر أهمية آليات التمويل الجديدة وترتيبات نقل التكنولوجيا لزيادة الاستثمار في تكنولوجيات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة. ويمكن للمؤسسات المالية الدولية أن توفر التمويل لدراسات الجدوى وتقديم الضمانات

الائتمانية اللازمة للاستثمارات في التكنولوجيا النظيفة في البلدان النامية التي لن تستطيع بخلاف ذلك جذب التمويل التجاري. وتدعو الحاجة للاستثمار في الطاقة الحديثة من أجل الفقراء وللتوصل إلى الطاقة النظيفة من الوقود الأحفوري ومصادر الوقود غير الأحفورية من القطاع الخاص. وأُشير أيضا إلى دور الأسواق والمؤسسات المالية في توفير رأس المال للأعمال التجارية.

٢٧٥ - وسوف يشمل الإطار الاستثماري للبنك الدولي في الطاقة النظيفة، الذي يجري وضعه حاليا، مرافق جديدة للتمويل تعزز إشراك القطاعين العام والخاص في الطاقة النظيفة.

٢٧٦ - وقد رأي العديد من البلدان أن صندوق التكيف في إطار بروتوكول كيتو ينبغي تخصيصه لتنفيذ مشاريع تكيف ملموسة في أشد البلدان عُرضة للمؤثرات الخارجية.

٢٧٧ - وساد اتفاق عام بشأن الدور الحاسم للشراكات القائمة بين القطاعين العام والخاص في توفير خدمات الطاقة النظيفة. ويمكن أن تكون هذه الشراكات فعالة في حفز الاستثمار الخاص جنبا إلى جنب مع الأموال العامة والاضطلاع بأنشطة البحث والتطوير في مجال الطاقة الأنظف والأكفأ وتحسين نوعية الهواء والأوضاع الصحية وتيسير الحصول على الطاقة بشكل عام لتحقيق التنمية المستدامة والتنمية الصناعية. والحكومات مسؤولة من جانبها عن تسلم زمام القيادة ووضع أهداف واقعية وتوفير أُطر عمل قانونية سليمة وخفض تكاليف المعاملات لتنفيذ الأعمال التجارية وتوفير آليات لتقاسم المخاطر وتوفير الأموال الأولية لجذب رأس المال الخاص.

٢٧٨- وتطرق عدد من الوزراء إلى أهمية دور القطاع الخاص في المساعدة على تعبئة الموارد وتوفير المعارف العلمية والتقنية والمهارات الإدارية. وتم تسليط الضوء على طرق التنفيذ الجديدة والفعالة على صعيد المشروعات الصغرى مع الحاجة إلى تحمل المسؤولية الاجتماعية والبيئية بما في ذلك المشاركة في المبادرات الطوعية كالمبادئ التوجيهية لأخلاقيات الأعمال التجارية الصادرة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتفاق العالمي ومشروع المبادئ التوجيهية للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس واحترام معايير العمل الرئيسية لمنظمة العمل الدولية.

٢٧٩ - وقد شاركت كل المجموعات الرئيسية في الجزء الرفيع المستوى وأعربت عن رغبتها في العمل في إطار الشراكة مع الحكومات لتنفيذ الممارسات والسياسات المتعلقة بالتنمية المستدامة. وأشار عدد من الوفود إلى الدور الحيوي الذي تضطلع به

المجموعات الرئيسية في وضع الاقتراحات المتعلقة بالسياسات وضمان التنفيذ الناجح للغايات والأهداف ذات الصلة بالمجموعة المواضيعية. وأعرب الوزراء عن تشجيعهم وتأييدهم لمشاركة المجموعات الرئيسية على جميع المستويات ولاحظوا أن هذه المجموعات تساعد على اضطلاع الحكومات بمسؤولياتها فيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة. وركز عدد من الحكومات أيضا على أهمية إدماج مختلف أدوار المجموعات الرئيسية ولا سيما النساء والشباب بوصفهم مثقفين أقران فيما يتعلق بقرارات السياسة التي تتخذها اللجنة في دورتها الخامسة عشرة.

٢٨٠ - وحث عدد من الوفود على زيادة استخدام الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة كإطار لتنسيق الأنشطة الإنمائية الوطنية. ويمكن دمج هذه الجهود في الخطط الوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأخرى. كما تم التركيز أيضا على البُعد الإقليمي وعلى أهمية اجتماعات التنفيذ الإقليمية وأعمال اللجان الإقليمية.

٢٨١ - وارتأى عدد من ممثلي الحكومات أن فعالية وكالات الأمم المتحدة العاملة في البلدان النامية يمكن تحسينها بدرجة كبيرة من خلال ربط أنشطتها بالأهداف الإنمائية للألفية وأهداف خطة جوهانسبرغ للتنفيذ وتعزيز التعاون فيما بين الوكالات في مجال التنفيذ. كما يمكن لوكالات الأمم المتحدة أن تساعد على تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب ومن ذلك مثلا ما يتعلق بالبدائل من الوقود الإحيائي.

٢٨٢ - كما رأى العديد من الوفود أن الإدارة الجيدة على جميع المستويات تعتبر عاملا حاسما في تنفيذ أنشطة شراكة مثمرة تفضي إلى تحقيق التنمية المستدامة. وتشمل الإجراءات الرئيسية تيسير نقل السلطة وتمكين الأطراف من أصحاب المصلحة الرئيسيين وإنشاء شراكات داخل وخارج الحدود. وتدعو الحاجة لاتخاذ ترتيبات إدارية وطنية سليمة لجذب الاستثمار من جانب القطاع الخاص.

٢٨٣ - كما يمثل التعاون الإنمائي والشراكات بين القطاعين العام والخاص جوانب مهمة في إتاحة تكنولوجيات أنظف وأكفأ للبلدان النامية على نحو ما أوضحت الأمثلة العديدة التي طرحها الوزراء وقيادات الصناعة.

ثانيا - الاستجابة للتحديات: الطريق إلى الأمام

٢٨٤ - حدد الوزراء عددا من التحديات التي ينبغي مواجهتها خلال السنة من أجل تعزيز تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ واستراتيجية

موريشيوس في مجالات تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة والتنمية الصناعية وتلوث الهواء/الغلاف الجوي وتغير المناخ وتيسير تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بما في ذلك:

(أ) تعبئة الموارد المالية من جميع المصادر، بما في ذلك المصادر الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية ومن القطاعين العام والخاص فضلا عن تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية مع تحسين أُطر الاستثمار واستخدام آليات السوق واستكشاف وسائل تمويل جديدة بما يكفل سرعة التنفيذ؛

(ب) إدماج عناصر تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة والتنمية الصناعية وتلوث الهواء/الغلاف الجوي وتغير المناخ في صلب الاستراتيجيات الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة واستراتيجيات الحد من الفقر وخطط التنمية الوطنية وضمان اتباع نهج متكامل طويل الأجل في مجال التنفيذ؛

(ج) تعزيز التعاون الدولي والإقليمي بما في ذلك التعاون بين بلدان الشمال والجنوب، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب وإشراك الحكومات والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة مع إيلاء اهتمام خاص للصلات المشتركة بين المواضيع والقضايا الشاملة لعدة قطاعات ومعالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بطريقة متكاملة ومتوازنة؛

(د) تعزيز دور الشراكات ومشاركة المجموعات الرئيسية في تعبئة موارد جديدة وإضافية وتشجيع الشراكات التي تساهم بفعالية في تلبية الاحتياجات الوطنية؛

(هـ) تعزيز سُبل التنفيذ اللازمة لبناء القدرات في البلدان النامية وزيادة نقل التكنولوجيات الملائمة وتعزيز مجالات التعليم والتدريب وتقديم المساعدات المالية والتقنية من البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية؛

(و) تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية؛

(ز) تعزيز دور ومركز المرأة بوصفها طرفا مشاركا وعنصرا من عناصر التغيير، وإدماج منظور جنساني في عمليات التخطيط واتخاذ القرار والإدارة والتنفيذ مع إشراك الشباب في التنفيذ؛

(ح) توفير الطاقة للجميع – بمعنى إتاحة سُبُل الحصول على خدمات الطاقة المأمونة والميسورة لتحقيق التنمية المستدامة وإيلاء اهتمام خاص لفقراء الريف

والحضر ولا سيما المرأة التي لا تتاح لها حاليا فرص الحصول على خدمات الطاقة الحديثة لأغراض الطهي والتدفئة والكهرباء وذلك لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية وتسهيل الوصول إلى الغايات الإنمائية للألفية؛

(ط) تشجيع تحقيق الكفاءة في مجال الطاقة بما في ذلك تنفيذ حملات توعية للجمهور بشأن كفاءة الاستخدام النهائي وخيارات التكنولوجيا وزيادة حصة الطاقة المتجددة؛

(ي) تعزيز تنمية واستخدام ونقل تكنولوجيات الطاقة الأنظف بما في ذلك تكنولوجيات الطاقة المتجددة وتكنولوجيات الطاقة المتقدمة بما فيها تكنولوجيات الوقود الأحفوري الأنظف مدعومة بأُطر تنظيمية مستقرة ويمكن التنبؤ بها؛

(ك) التعجيل بتعزيز التعاون الدولي بشأن تغير المناخ بما يشمل مجالي التخفيف والتكيف وزيادة الدعم الدولي للبلدان المستضعفة بشأن تدابير التكيف ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية ودعم أداء آلية التنمية النظيفة؛

(ل) الحد من تلوث الهواء مع إيلاء اهتمام خاص لتلوث الهواء الداخلي الناجم عن محروقات الكتل الإحيائية التقليدية وآثاره على صحة المرأة والطفل فضلا عن تلوث الهواء الخارجي ومراعاة علاقته بأنشطة النقل والصناعة والتنمية الحضرية وإنتاج واستهلاك الطاقة؛

(م) تهيئة بيئة مواتية على الصعيد الوطني والإقليمي لتحقيق التنمية الصناعية في البلدان النامية بما في ذلك ما يتم عن طريق الاندماج في الأسواق العالمية وسلاسل الإمداد وتحرير التجارة وتحسين فرص الوصول إلى الأسواق ودعم القدرة على تنويع الصادرات وزيادة الإنتاجية وتلبية معايير المنتجات الدولية مع اهتمام خاص بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

(ن) تعزيز الإدارة الجيدة على الصعيدين الوطني والدولي وتهيئة بيئة مواتية للاستثمار بما في ذلك وضع إطار قانوني وتنظيمي شفاف؛

(س) تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة مع تسلُّم البلدان المتقدمة النمو زمام القيادة عن طريق تحمل الشركات المسؤولية الاجتماعية والبيئية إضافة إلى عملية مراكش وفرق عملها؛

(ع) النظر في القيام بمتابعة فعالة للقضايا المواضيعية التي جرت مناقشتها في الدورة الرابعة عشرة للجنة.

الفصل الثالث

جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة عشرة للجنة

١ - نظرت اللجنة في البند ٥ من جدول أعمالها في جلستها ٢١ المعقودة في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٦. وكان معروضا عليها مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة عشرة (E/CN.17/2006/L.1).

٢ - وأقرت اللجنة في الجلسة نفسها جدول الأعمال المؤقت، وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي بإقراره (انظر الفصل الأول أعلاه).

الفصل الرابع

اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الرابعة عشرة

١ - كان معروضا على اللجنة في جلستها ٢١ المعقودة في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٦ مشروع تقريرها (E/CN.17/2006/L.2).

٢ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع التقرير وأسندت إلى المقرر مهمة إتمامه قصد إحالته إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

الفصل الخامس

المسائل التنظيمية ومسائل أخرى

ألف - افتتاح الدورة ومدتها

١ - عقدت لجنة التنمية المستدامة دورتها الرابعة عشرة في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ ثم خلال الفترة من ١ إلى ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٦. وعقدت اللجنة ٢١ جلسة وعددا من الاجتماعات غير الرسمية ونظمت الأنشطة والأحداث المرتبطة بها.

٢ - وفي الجلسة الثانية المعقودة في ١ أيار/مايو ٢٠٠٦، افتتح وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية الجلسة وأدلى بكلمة أمام اللجنة.

باء – انتخاب أعضاء المكتب

٣ – انتخبت اللجنة في جلستها الأولى المعقودة في ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ بالتزكية أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

الرئيس:

أليكسي **أليكسيشفيلي** (جورجيا)

نواب الرئيس:

جواد **أمين منصور** (جمهورية إيران الإسلامية)

أدريان **فرناندیز برمونتز** (المكسيك)

إيفو **دي بوير** (هولندا)

٤ – وانتخبت اللجنة في جلستها الثانية المعقودة في ١ أيار/مايو ٢٠٠٦ أزاناو تاديسي **أبرهه** (إثيوبيا) نائبا لرئيسها بالتزكية.

٥ – وفي الجلسة نفسها، وافقت اللجنة على أن يتولى إيفو **دي بوير** (هولندا) أيضا مسؤوليات المقرر.

جيم – جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

٦ – عقب إدلاء كل من ممثل غيانا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة ريو والجماعة الكاريبية) وكوبا ببيان، أقرت اللجنة في جلستها الثانية المعقودة في ١ أيار/مايو ٢٠٠٦ جدول أعمالها المؤقت (E/CN.17/2006/1)، واعتمدت تنظيم أعمالها. وجاء جدول الأعمال كما يلي:

١ – انتخاب أعضاء المكتب.

٢ – إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٣ – مجموعة مواضيع دورة التنفيذ ٢٠٠٦-٢٠٠٧ – دورة الاستعراض:

(أ) تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة؛

(ب) التنمية الصناعية؛

(ج) تلوث الهواء/الغلاف الجوي؛

(د) تغير المناخ.

٤ - مسائل أخرى.

٥ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة عشرة للجنة.

٦ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الرابعة عشرة.

دال - الحضور

٨ - حضر الدورة ممثلو ٥٣ دولة عضوا في اللجنة. كما حضرها مراقبون عن دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة، وعن الجماعة الأوروبية، وممثلو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وأمانات الهيئات المنشأة بمعاهدات، فضلا عن مراقبين عن منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية ومنظمات أخرى. وستصدر قائمة المشاركين في الوثيقة E/CN.17/2006/INF/1.

هاء - الوثائق

٩ - ترد الوثائق التي كانت معروضة على اللجنة في دورتها الرابعة عشرة في المرفق الأول.

المرفق الأول

قائمة الوثائق

رمز الوثيقة	البند	العنوان أو الوصف
E/CN.17/2006/1	٢	جدول الأعمال المؤقت
E/CN.17/2006/2	٣	تقرير الأمين العام المعنون ''لمحة عامة عن التقدم المحرز في سبيل التنمية المستدامة: استعراض تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ''
E/CN.17/2006/3	٣	تقرير الأمين العام المعنون ''تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة والتنمية الصناعية وتلوث الهواء/الغلاف الجوي وتغير المناخ: الاستعراض المتكامل للتقدم المحرز في تحقيق أهداف ومقاصد والتزامات جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة''
E/CN.17/2006/4 و Add.1-Add.4 و Add.4/Corr.1 و Add.5	٣	مذكرة من الأمانة العامة بشأن نتائج اجتماعات التنفيذ الإقليمية
E/CN.17/2006/5 و Add.1-Add.9	٣	مذكرة من الأمانة العامة بشأن ورقات مناقشة مقدمة من المجموعات الرئيسية بشأن تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الهواء/الغلاف الجوي، وتغير المناخ
E/CN.17/2006/6	٣	تقرير الأمين العام بشأن الشراكات من أجل التنمية المستدامة
E/CN.17/2006/7	٣	تقرير الأمين العام المعنون ''الاستعراض المتكامل لمجموعة المواضيع المتعلقة بتسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، وتلوث الهواء/الغلاف الجوي وتغير المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية''
E/CN.17/2006/8	٣	مذكرة من الأمانة العامة بشأن نتائج الندوة الدولية المعنية بالتنفيذ المتكامل لأهداف التنمية المستدامة
E/CN.17/2006/9	٣	رسالة مؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة يحيل بها إعلان بيجين بشأن الطاقة المتجددة من أجل التنمية المستدامة
E/CN.17/2006/10	٣	رسالة مؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة يحيل بها إعلان بيجين بشأن الطاقة الكهرمائية والتنمية المستدامة
E/CN.17/2006/11	٣	رسالة مؤرخة ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٦، موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة يحيل بها تقرير موجز عن نتائج وتوصيات الندوة الدولية بشأن الغاز الطبيعي والتنمية المستدامة
E/CN.17/2006/12	٣	تقرير من إعداد أمانة شراكة الجبال معنون ''شراكة الجبال: الأنشطة والإنجازات
E/CN.17/2006/13	٣	رسالة مؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للنمسا لدى الأمم المتحدة

رمز الوثيقة	البند	العنوان أو الوصف
E/CN.17/2006/14	٣	رسالة مؤرخة ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة يحيل بها إعلان باكو بشأن كفاءة استخدام الطاقة والتنمية المستدامة في منطقة بحر قزوين وسائر البلدان المنتجة والمصدّرة للنفط
وثائق أخرى		وثيقة معلومات أساسية معنونة ''اتجاهات التنمية المستدامة: تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، والتنمية الصناعية، والغلاف الجوي وتلوث الهواء، وتغير المناخ''

المرفق الثاني

قائمة المؤتمرات والاجتماعات التي نظمت فيما بين الدورات

- مؤتمر بون الدولي للطاقة المتجددة

(بون، ألمانيا، من ١ إلى ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤)

- ندوة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة الكهرمائية والتنمية المستدامة

(بيجين، من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤)

- مؤتمر تسخير الطاقة لأغراض التنمية

(نوردويك، هولندا، من ١٢ إلى ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤)

- الندوة الدولية المعنية بالتنفيذ المتكامل لأهداف التنمية المستدامة

(نانتشانغ، الصين، من ١٠ إلى ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٥)

- الاجتماع الدولي الثاني المعني بالاستهلاك والإنتاج المستدامين

(سان خوسيه، من ٥ إلى ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥)

- المنتدى البرلماني المعني بالتشريعات في مجال الطاقة والتنمية المستدامة

(كيب تاون، جنوب أفريقيا، من ٥ إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥)

- مؤتمر بيجين الدولي للطاقة المتجددة لعام ٢٠٠٥

(بيجين، يومي ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥)

- مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ

(مونتريال، من ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥)

- الندوة الدولية بشأن الغاز الطبيعي والتنمية المستدامة

(الدوحة، يومي ٧ و ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦)

- الدورة الاستثنائية التاسعة لمجلس الإدارة/المنتدى الوزاري العالمي للبيئة

(دبي، الإمارات العربية المتحدة، من ٧ إلى ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦)

- أسبوع الطاقة للبنك الدولي

  (واشنطن العاصمة، من ٦ إلى ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦)

- المؤتمر الوزاري الأفريقي بشأن الطاقة الكهرمائية والتنمية المستدامة

  (جنوب أفريقيا، من ٨ إلى ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦)

- الندوة المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة والتنمية المستدامة

  (باكو، من ٢٨ إلى ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٦)

- تغير المناخ والتنمية المستدامة: حلقة عمل دولية من أجل تعزيز البحث وزيادة الفهم

  (نيودلهي، الهند، يومي ٧ و ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦)

المرفق الثالث

معرض الشراكات

ساهمت الشراكات التالية في معرض الشراكات الذي نظمته لجنة التنمية المستدامة في دورتها الرابعة عشرة في الفترة من ١ إلى ٩ أيار/مايو ٢٠٠٦.

عروض الشراكات

خطة عمل البحر الأدرياتيكي ٢٠٢٠

مشروع استراتيجية الابتكار البيئي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ

حملة المدن من أجل حماية المناخ

ائتلاف بلدان الغابات المطيرة

البرنامج التعاوني لمعايير الوسم والأجهزة

صياغة الأنماط القطرية لتنمية الطاقة المستدامة

شراكة الطاقة والبيئة مع أمريكا الوسطى

الشبكة العالمية للطاقة من أجل التنمية المستدامة

شراكة الطاقة للقرية العالمية

مؤشرات تنمية الطاقة المستدامة

المنتدى الحكومي الدولي المعني بالتعدين والمعادن والفلزات والتنمية المستدامة

القانون الدولي المعني بالشراكة في مجال التنمية المستدامة

تحدي الغاز النفطي المُسال

شراكة أسواق الميثان

شبكة الحكومات الإقليمية من أجل التنمية المستدامة

الشراكة من أجل هواء نظيف داخل المباني

تشجيع كفاءة استخدام الطاقة في القطاع العام

مستشارو الملكية الفكرية ذات المنفعة العامة

شراكة الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة

شبكة سياسات الطاقة المتجددة للقرن ٢١

بناء القدرات العلمية/تعزيز التنمية المستدامة في البلدان النامية

الشراكة الاستراتيجية فيما بين بنن وبوتان وكوستاريكا للتعاون من أجل التنمية المستدامة

مبادرة المدن المستدامة

مبادرة الإدارة في مجال الكهرباء

مبادرة الولايات المتحدة للطاقة النظيفة

برنامج الشراكة في الطاقة لرابطة الولايات المتحدة للطاقة/وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة

فينيل ٢٠١٠

الشراكة من المياه البيضاء إلى المياه الزرقاء

مكاتب الإعلام في مجال الشراكات

خطة عمل البحر الأدرياتيكي ٢٠٢٠

مشروع استراتيجية الابتكار البيئي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ

حملة المدن من أجل حماية المناخ

البرنامج التعاوني لمعايير الوسم والأجهزة

مشروع السدود والتنمية

شراكة الطاقة والبيئة مع أمريكا الوسطى

شراكة الطاقة للقرية العالمية

القانون الدولي المعني بالشراكة في مجال التنمية المستدامة

الشراكة الدولية للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية

تحدي الغاز النفطي المُسال المتعلق باستخدام الطاقة الغازية في المناطق الريفية

أسواق الميثان

شبكة الحكومات الإقليمية من أجل التنمية المستدامة

شراكة من أجل محروقات ومركبات نظيفة

الشراكة من أجل هواء نظيف داخل المباني

تشجيع كفاءة استخدام الطاقة في القطاع العام

مستشارو الملكية الفكرية للمنفعة العامة

انتعاش دائرة البحيرات الأربع

شبكة سياسات الطاقة المتجددة للقرن ٢١

بناء القدرات العلمية/تعزيز التنمية المستدامة في البلدان النامية

الشراكة الاستراتيجية فيما بين بنن وبوتان وكوستاريكا للتعاون من أجل التنمية المستدامة

مبادرة المدن المستدامة

التنمية الريفية المستدامة وبرنامج التدريب للقرى الإيكولوجية

مبادرة الإدارة في مجال الكهرباء

برنامج الشراكة في الطاقة لرابطة الولايات المتحدة للطاقة/وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة

فينيل ٢٠١٠

المرفق الرابع

المركز التعليمي: قائمة الدورات الدراسية

Title, (subject area), instructor(s) and instructor affiliation for each course are listed in the order that they were scheduled:

How to reduce CDM costs: Bruce Chadwick, Columbia University; Eron Bloomgarden, Ecosecurities

Strategic Environmental Assessment (SEA) – A Tool for Mainstreaming Sustainable Development into Development Planning: Maria Rosário Partidário, Technical University of Lisbon; Brendan Barrett, UNU Online Learning

Urban Slum Electrification: Improving Electricity and Energy Services for the Urban Poor: Carlos Rufín, Babson College; Connie Smyser, Smyser Associates; Antonio Pinhel, Coelba

Energy Efficiency for Sustainable Development: Richard Ottinger, Pace University; Steven Nadel, American Council for an Energy Efficient Economy (ACEEE)

Sustainable Development Law on Climate Change: Robert O'Sullivan, Climate Focus B.V.; Sébastien Jodoin, CISDL

Energy Indicators for Sustainable Development: Alan McDonald, International Atomic Energy Agency (IAEA)

How to Reduce Air Pollution with Cleaner Fuels and Vehicles: Michael Walsh, MacArthur Fellow

Climate Change Mitigation: John P. Holdren, Harvard University

Integrating Energy Considerations into MDG-based Development Planning: Vijay Modi, Columbia University; Eric De Muynck, UNDP-Senegal; Minoru Takada, UNDP

The Gender Face of Energy: Gender Tools for Energy Projects: Govind Kelkar, IFAD-UNIFEM; Sheila Oparaocha, ENERGIA; May Christine Sengendo, East African Energy Technology Development Network, Uganda

How to Ensure Sustainable Development using Hydrogen: Thorsteinn Sigfusson, University of Iceland; Jon Bjornsson, Iceland New Energy Ltd; Graham Pugh, IPHE; Lun Jing-Guang, Quinghua University, China

How to Apply for GEF Projects – Focus on Energy: Frank Pinto UNDP/GEF, Yannick Glemarec, GEF

Energy and Sustainable Development – Issues for Public Action: Bringing the Message Home through Journalists and Opinion Leaders: James Sullivan, Energy Markets Group (EMG); Newton Sibanda, Zambia Daily Mail; Charles Mangwiro, Radio Mozambique

The RETScreen Training Seminar: Assessing Clean Energy Project Opportunities (Séminaire de formation RETScreen: évaluation des opportunités des projets d'énergies propres) – a bilingual course: Gregory J. Leng, RETScreen® International Clean Energy Decision Support Centre; Kevin Bourque, NRCan

Financing Energy SMEs: Phillip LaRocco, Harish Hande, Paul van Aalst, Ellen Morris E+Co's

Innovative Energy Financing in Developing Countries: Steven Howlett, GE; Christine Ebs Singer, E+Co.; Jonathan Hoffman, InfroCo Ltd.; Larisa Dobriansky, United States Department of Energy; Edward Roche, Jas Singh, USAID

Building an Innovation Economy: Incorporating Entrepreneurship into Industrial Development: Richard Bendis, Innovation Philadelphia